

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

الموضوع :

أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية

تحت إشراف
الأستاذ : بن براهيم الغالي

من إعداد الطلبة
-مراني ياسمينه

السنة الجامعية 2012-2013:

تَشْكُرَات

إلى كل من قدم لي يد العون
من قريب أو من بعيد
إلى أساتذتي الكرام
الأستاذ المشرف
إلى كل الأهل والأصدقاء
إلى كل من ساهم في إخراج
هذا العمل المتواضع إلى النور



الفهرس

رقم الصفحة	العنوان
-أ-	التشكرات : المقدمة العامة :
02	الفصل الأول : الإطار العام لسعر الصرف
03	مقدمة الفصل الأول : المبحث الأول : ماهية سعر الصرف
03	المطلب الأول : تعريف سعر الصرف:
04	المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف :
04	أولا : سعر الصرف الاسمي :
05	ثانيا : سعر الصرف الحقيقي :
06	ثالثا : سعر الصرف التوازني :
06	رابعا : سعر الصرف الآجل :
06	خامسا : سعر الصرف العاجل :
07	المطلب الثالث : وظائف سعر الصرف :
07	أولا : الوظيفة القياسية :
07	ثانيا : الوظيفة التطويرية :
07	ثالثا : الوظيفة التوزيعية :
07	المطلب الرابع : أهمية سعر الصرف :
07	المطلب الخامس : أنظمة سعر الصرف :
14	المبحث الثاني النظريات المفسرة لسعر الصرف:
14	المطلب الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية :
14	أولا : الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية :
15	ثانيا : الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية :
16	ثالثا : حدود نظرية تعادل القوة الشرائية :
16	المطلب الثاني : نظرية تكافؤ أسعار الفائدة :
17	أولا : تكافؤ أسعار الفائدة المغطاة :
18	ثانيا : تكافؤ أسعار الفائدة غير المغطاة :

19	: المطلب الثالث : نظرية النماذج النقدية
19	: أولا : النموذج النقدي بالسعر المرن (FLMA)
21	: ثانيا : النموذج النقدي بالسعر الجامد (SPMA)
22	: المطلب الرابع : نموذج توازن المحفظة المالية
23	: أولا : نموذج توازن المحفظة في المدى القصير
23	: ثانيا : نموذج توازن المحفظة في المدى الطويل
23	: المطلب الخامس : نموذج ماندل-فلمنج
23	: أولا : السياسة النقدية :
25	: ثانيا : السياسة المالية :
27	: المبحث الثالث : سوق الصرف :
27	: المطلب الأول : ماهية سوق الصرف
27	: أولا : تعريف سوق الصرف :
28	: ثانيا : خصائص سوق الصرف
29	: ثالثا : الوسطاء المتعاملون في سوق الصرف
30	: المطلب الثاني : تصنيف أسواق الصرف
30	: أولا : سوق الصرف العاجل (الفوري)
31	: ثانيا : سوق الصرف الآجل :
31	: ثالثا : سوق الخيارات للعملة الأجنبية :
32	: رابعا : سوق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية
32	: المطلب الثالث : المعاملات التي تتم في سوق الصرف
32	: أولا : المعاملات التقليدية :
33	: ثانيا : المعاملات باستخدام المشتقات المالية :
34	: المطلب الرابع : آليات تحديد سعر الصرف
34	: أولا : سعر الصرف العائم (الحر)
35	: ثانيا : سعر الصرف الثابت :
37	: المطلب الخامس : العوامل المؤثرة في تحرير سعر الصرف
37	: أولا : العوامل الاقتصادية :

38	: ثانيا : العوامل غير الاقتصادية
39 خلاصة الفصل الأول:
41 الفصل الثاني : القوائم المالية والتعاملات بالعملة الأجنبية
42 مقدمة الفصل الثاني :
42 المبحث الأول : القوائم المالية :
42 المطلب الأول : مفهوم القوائم المالية :
42 أولا : تعريف القوائم المالية :
42 ثانيا : أهداف القوائم المالية :
43 ثالثا : المستفيدين من القوائم المالية :
44 المطلب الثاني : أسس إعداد القوائم المالية :
44 أولا : الفروض المحاسبية لإعداد القوائم المالية :
44 ثانيا : المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية :
46 ثالثا : عناصر القوائم المالية :
47 المطلب الثالث : القوائم المالية الأساسية:
48 أولا : قائمة المركز المالي (الميزانية) :
53 ثانيا : قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):
56 ثالثا : قائمة التدفقات النقدية :
60 رابعا : قائمة التغير في حقوق الملكية (الأموال الخاصة) :
61 المطلب الرابع : الإفصاحات التكميلية
61 أولا : التفسيرات والشروح الموضوعية بين أقواس
62 ثانيا : الهوامش
62 ثالثا : الجداول المؤيدة
63 رابعا : الإحالات المرجعية
63 خامسا : إفصاحات أخرى
65 المبحث الثاني : الإطار العام للمحاسبة الدولية :
65 المطلب الأول : تعريف المحاسبة الدولية :
65 أولا : تعريف المحاسبة الدولية :
65 ثانيا : الاهتمام بالمحاسبة الدولية :
66 المطلب الثاني : التوحيد المحاسبي الدولي وأهدافه :

66	: أولًا : تعريف التوحيد المحاسبي :
66	: ثانيًا : أهداف التوحيد المحاسبي :
67	: المطلب الثالث : محور التوحيد المحاسبي :
67	: أولًا : هيئة الأمم المتحدة :
68	: ثانيًا : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) :
68	: ثالثًا : الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) :
68	: رابعًا : الاتحاد الأوروبي (EU) :
68	: خامسًا : لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) :
70	: سادسًا : مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) :
71	: المطلب الرابع : معايير المحاسبة الدولية:
71	: أولًا : تعريف المعيار المحاسبي :
72	: ثانيًا : خصائص المعايير المحاسبية الدولية :
72	: ثالثًا : أهمية وضع المعايير المحاسبية الدولية :
73	: رابعًا : عرض قائمة معايير المحاسبة الدولية:
74	: المبحث الثالث : عرض المعيار المحاسبي الدولي : IAS21:
74	: "أثر تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية"
74	: المطلب الأول : هدف المعيار المحاسبي الدولي (IAS21) ونطاق تطبيقه :
74	: أولًا : هدف المعيار :
74	: ثانيًا : نطاق المعيار :
74	: ثالثًا : المصطلحات المحاسبية الدولية الواردة في المعيار :
75	: المطلب الثاني : المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية :
76	: أولًا : المعاملات بالعملات الأجنبية :
76	: ثانيًا : تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية :
76	: ثالثًا : الاعتراف بفروقات أسعار الصرف :
79	: المطلب الثالث : ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية :
79	: أولًا : التمييز بين عملية التحويل وعملية ترجمة القوائم المالية :

80	ثانيا : تصنيف العمليات الأجنبية :
81	ثالثا : ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية :
81	رابعا : ترجمة القوائم المالية للكيانات أو الفروع الأجنبية :
82	خامسا : دمج القوائم المالية للفرع الأجنبي في القوائم المالية للشركة معدة التقارير:
83	المطلب الرابع : الإفصاح المحاسبي للعمليات الأجنبية :
84 خلاصة الفصل الثاني : الفصل الثالث : التطبيق العملي للمعيار المحاسبي الدولي 21 "دراسة حالة مؤسسة الدرجات والدرجات النارية"
86	مقدمة الفصل الثالث :
87	المبحث الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة :
87	المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المركب :
89	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة :
90	أولا : شرح الهيكل التنظيمي للمركب :
92 ثانيا : الورشات :
95	المطلب الثالث : مكانة الوحدة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية للبلاد:
96	المبحث الثاني : تنظيم إدارة المشتريات بالمركب
96	المطلب الأول : قسم الشراء الداخلي
96	أولا : تحديد الاحتياجات وإصدار طلب الشراء
97 ثانيا : اختيار الموردين
97	ثالثا : إصدار أمر التوريد
97	رابعا : استلام المواد وفحصها
97	المطلب الثاني : قسم الشراء الخارجي
98 المطلب الثالث : حالة تطبيقية
99	أولا : حسب مدخل العملية الواحدة
100	ثانيا : حسب مدخل المعاملة المزدوجة:
102 المبحث الثالث : حالة ترجمة القوائم المالية
102 المطلب الأول : عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة

104	المطلب الثاني : مثال تطبيقي عن عملية ترجمة القوائم المالية
104	أولا : حالة حسابات الميزانية
107	ثانيا : حالة قائمة الدخل
109	خلاصة الفصل الثالث :
110	الخاتمة:
	قائمة المراجع :
	الفهرس :
	فهرس الجداول :
	فهرس الأشكال :

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول
08	الجدول رقم 1- : أنظمة سعر الصرف
51	الجدول رقم 2-: الميزانية – جانب الأصول
52	الجدول رقم 3-: الميزانية – جانب الخصوم
54	الجدول رقم 4- : قائمة الدخل – جدول حسابات النتائج- حسب الطبيعة
55	الجدول رقم 5- : قائمة الدخل جدول حسابات النتائج – حسب الوظيفة
58	جدول رقم 6- : تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المالي المحاسبي الجزائري
59	جدول رقم 7- : تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي الجزائري
61	الجدول رقم 8- : قائمة التغير في الأموال الخاصة (جدول سيولة الخزينة)
62	الجدول رقم 9- : جدول الاهتلاكات
63	الجدول رقم 10- جدول المؤونات
73	جدول رقم 11 - عرض قائمة المحاسبية الدولية المطبقة والسارية المفعول
92	جدول رقم 12- الورشات
99	جدول رقم 13- جدول الأسعار
102	الجدول رقم 14- : قائمة المركز المالي للمركب سنة 2012 جانب الأصول
103	الجدول رقم 15- : قائمة المركز المالي للمركب سنة 2012 جانب الأصول
104	الجدول رقم 16- قائمة الدخل للمركب لسنة 2012 – حسب الطبيعة
106	الجدول رقم 17- : ترجمة بنود الميزانية إلى الدولار الأمريكي -جانب الأصول-
106	الجدول رقم 18- : ترجمة بنود الميزانية إلى الدولار الأمريكي -جانب الخصوم-

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل
21	الشكل رقم 1- ميكانيزمات ردة الفعل لسعر الصرف في نموذج Dornbush
24	الشكل رقم 2- : أثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف العائم
25	الشكل رقم 3- : أثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف الثابت
25	الشكل رقم 4- : أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف الثابت
28	الشكل رقم 5- : سوق الصرف
35	الشكل رقم 6- : توازن سوق الصرف في ظل نظام الصرف العائم
36	الشكل رقم 7- : توازن سوق الصرف في ظل نظام الصرف الثابت
43	الشكل رقم 8- : احتياجات الأطراف الخارجية من المعلومات حول المؤسسة
46	الشكل رقم 9- : ارتباط المبادئ والممارسات المحاسبية بالفروض المحاسبية
66	شكل رقم 10- : مصادر الفروقات المحاسبية
70	الشكل رقم 11- : الهيكل التنظيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية
71	الشكل رقم 12 - : الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية
89	الشكل رقم 13- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، الأردن، 2011.
2. توماس ماير، جيمس دي سينبري، روبرت زد ألبير، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، 2002.
3. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر 2004، عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، المجدلأوي، عمان 1999.
4. بريان كويل، أسواق العملات الأجنبية، ترجمة خالد العامري، الطبعة الثانية، دار الفاروق، مصر، 2007.
5. العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003
6. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
7. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،
9. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار الغريب، الطبعة الأولى، مصر، 1997
10. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009
11. ستانلي فيشر، الأزمة الآسيوية والدور المتغير لصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 02، 1998
12. هيل عجمي وآخرون، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل، الأردن، 2009
13. سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، الأردن، 2008
14. فيلح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004
15. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية، بدون بلد نشر، 2007
16. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2007،
17. سعيد الصحراوي، محددات سعر الصرف، دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.
18. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1998
19. عماد عمر محمود علي الهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة الزقاريق، مصر، 2011
20. روبا دوتاغوبتا وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف : كيف ومتى وبأي سرعة؟، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 38

21. سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسيني، دار المريخ للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 2007
22. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000
23. عطاء الله بن طيرش، أثر سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011
24. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية والدولية، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2003
25. نشأت الوكيل، التوازن النقدي وسعر الصرف، شركة ناس، الطبعة الأولى، 2006، مصر
26. أمال بن ناصر، سعر الصرف في اقتصاد مصدر للمحروقات : الدور والمحددات – حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2009
27. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، الأردن، 2009
28. جوزيف دانيالز، ديفيد فالهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2010
29. ماهر كرنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، دار حامد، الأردن، 2004
30. ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، 2007
31. كامل البكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2001
32. محمد علة، الدولار ومشاكل عدم الاستقرار، وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003
33. لطلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010
34. محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2008
35. بريان كويل، أسواق العملات الأجنبية، ترجمة خالد العامري، الطبعة الثانية، دار الفاروق، مصر، 2007
36. صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983
37. عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمان حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، مؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، 1986
38. فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، مصر، 1975
39. رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة، الأردن
40. فالترميجس، روبرت ميجس، المحاسبة المالية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو مكارم وآخرون، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1995
41. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002
42. سامح محمد، القوائم المالية وتقييم المشروعات، موقع الإدارة والهندسة الصناعية، 2010، على الموقع: <http://Samehare.wordpress.com>

43. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، شركة الجلال للطباعة، مصر، 2003
44. أسامة الحارس وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للطباعة الأولى، الأردن، 2004
45. محمد بشارة، القوائم المالية، على الموقع : www.infotechaccountants.com
46. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، مصر، 2006
47. عبد القادر شخيلي، فن كتابة التقارير المالية، دار الثقافة، الأردن، 2004
48. التيجان بالرقى ، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح باستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، رسالة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006
49. مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، الأردن، بدون سنة نشر
50. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل، الطبعة الثانية، 2011
51. خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2000
52. نصر الدين بن نذير، جدول تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-15 أكتوبر 2009
53. نبيه عبد الرحمان الجير، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية، الإطار الفكري والواقع العلمي، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1998، نقلا عن رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة ماجستير محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، 2010-2011
54. مدني بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي-تجربة الجزائر، مجلة الباحث العدد 02، 2002 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
55. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2007-2008
56. عماري صليحة، فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، إمكانية تطبيق IAS في البنوك، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45 قالمه، 2006
57. ثناء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003
58. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2011
59. يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002
60. حميداتو صالح، بوقفة علاء، دور المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية، الملتقى العلمي الدولي حول : الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 29 - 30 نوفمبر 2011

61. مرزوقي مرزقي، حولي محمد، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية بالتوحيد المحاسبي، الملتقى العلمي الدولي حول : الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 29-30 نوفمبر 2011
62. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، الأردن، 2008
63. المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون (المعدل عام 1993) : آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية
64. عبد الوهاب نصر علي، أحمد محمد كامل سالم، المحاسبة عن الأدوات والمشتقات المالية وعمليات الشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004
65. سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية، دار المناهج، الأردن، 2010
66. مؤسسة المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، الوحدة 30: ترجمة العملة الأجنبية، 2009/09/09، على موقع WWW.ifrs.org
67. ناصر نور الدين عبد اللطيف، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، الدار الجامعية، مصر 2008.
68. مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، (1985-2006)، دكتوراه الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
69. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

1. *Larbi dohni, Carol Hainaut, Les taux de change, de Boeck, Bruxelles, 2004.*
2. *J. Peyrard, Risque de change, libraire Vuibert, Paris, 1986.*
3. *Michel Jura, Techniques Financières internationales 2^{eme} édition, ed Dunod, Paris, 2003.*
4. *Amina Lahréche Revil, Le régimes de change, édition la découverte collection repères, Paris, 1999.*
5. *Bourguiant Henri, Finance internatianl, Thémis économie Didier thémoinier.*
6. *Byé Mourice, relations économiques internationales, collation Dalloz, 5 édition, Paris, 1987.*
7. *Jean Bourget, Arcangelo Filiuzzi, Yves Zinou, Mounnaies et System esmonitaires, Bréal, 9eme édition , 2002.*
8. *Josette peyrard, Gestion Financier internationales ; 2eme édition CLET, Paris, 1989.*

المقدمة العامة

أصبح سعي المؤسسات من العالمية أمرا ملحوظا وبكثافة في السنوات الأخيرة نتيجة الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة الخارجية في ظل ما يعرف بالعولمة، وقد ساعد على ذلك العديد من العوامل أهمها انخفاض تكاليف الشحن والنقل والتطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي وسع من جهة في الخدمات المعروضة، وابتكار سلع جديدة من جهة أخرى، كما ساهم في تحرير الأسواق المالية العالمية حيث أصبح بإمكان المؤسسة الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها أو تسديد ديونها بسعر الفائدة والعمللة اللذان تراهما مناسبين وذلك باختيارها لواحدة من المنتجات المالية العديدة التي تساعد في تغطية المخاطر المحتملة، كما يمكنها أن تشتري أو تبيع أسهم أو سلعاً أو خدمات بالعملات الأجنبية.

ولا شك أنه هذه التعاملات بالعملات الأجنبية تعرف عراقيل مختلفة راجعة إلى التغيرات في أسعار الصرف التي يسيرها نظام نقدي عالمي، فقد تجري المؤسسة عملية بعملة أجنبية بتاريخ معين وتتم التسوية النهائية لها في تاريخ آخر، وبالتالي تجد نفسها محتر في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده كسعر صرف لعملية التحويل باعتبار أن سعر الصرف هو مقابلة وحدة واحدة من العملة المحلية بوحدات من العملة الأجنبية أو العكس، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات التي لها فروع تنشط في مختلف أنحاء العالم تجد صعوبة في توحيد قوائمها المالية التي تعتبر الوسيلة التي بموجبها تنتقل إلى الإدارة والأطراف المعنية الأخرى صورة مختصر عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية يعتمد عليها أصحاب القرار لاتخاذ القرارات الهامة الاستثمارية والاستغلالية والإقراض والاقتراض... نتيجة الاختلاف في الأنظمة المحاسبية والعملات واللغات فإن اختيار سعر صرف معين لترجمة هذه القوائم إلى عملة الشركة الأم قد يكون له تأثير مباشر على القوائم المالية الموحدة التي يتم إعدادها من خلال الفروقات في أسعار الصرف، على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية؟ وكيف يتم معالجة هذه التغيرات محاسبيا؟
إلى جانب الإشكالية العامة من أجل الإلمام بموضوع الدراسة قد حصرنا الموضوع في الأسئلة التالية :

◀ ما مفهوم سعر الصرف؟ كيف يتحدد في ظل أنظمتها؟ وما هي عوامل المؤثرة في تحديده؟

◀ ما هي أهم القوائم المالية التي يظهر فيها أثر تغيرات سعر الصرف؟
◀ كيف تعالج مؤسسة الدراجات والدرجات النارية فروقات أسعار الصرف محاسبيا الناتجة عن عملية الاستيراد؟

وللإجابة على هذه التساؤلات وتساؤلات أخرى عديدة تم وضع الفرضيات التالية :
◀ تهتم المحاسبة الدولية بمعالجة التغيرات في سعر الصرف باعتبارها تأخذ طابع عالمي.

◀ تتأثر القوائم المالية بتغيرات سعر الصرف أثرا بليغا.

أسباب اختيار الموضوع :

◀ يعتبر موضوع "أثار تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية" من المواضيع الحيوية والمهمة التي لم يتطرق إليها بكثرة في الدراسات السابقة.

◀ الموضوع يندرج ضمن التخصص وبالتالي نحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا وهذا ما حفزنا على الغوص والبحث في جوانب هذا الموضوع.

◀ الحرص على إزالة الستار عن سعر الصرف والقوائم المالية ومعرفة مدى تأثير الأول على الثاني.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى إلقاء الضوء على مفهوم سعر الصرف وأهميته، ومعرفة آثار تغيراته على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية وكيفية معالجة هذه الفروقات محاسبيا للحصول على قوائم مالية ذات مصداقية صالحة للاستعمال والمقارنة من طرف كل المستخدمين (الإدارة، المستثمرين الحاليين والمستقبليين، الدائنين الهيئات الحكومية) والاستعانة بها في عملية اتخاذ القرارات من خلال ما توفره من معلومات.

منهج الدراسة :

من أجل إنهاء مختلف تطلعات هذا البحث اعتمدنا عموماً على المناهج المستعملة في الدراسات الاقتصادية، وعليه سيعلم استخدام المنهج الوصفي التحليلي على مختلف فصول الدراسة لأنه الأنسب لظاهرة المدروسة وتصويرها كمياً عن طريق جمع معلومات مقننة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة قصد استيعاب الإطار النظري وفهم معالم الموضوع، ويتم في هذا الإطار استخدام تقنية المسح المكتبي عن طريق مجموعة من المراجع يمكن حصرها في: الكتب، رسائل الماجستير والدكتوراه، المقالات والإنترنت، وهذا لأخذ نظرة متكاملة وشاملة عن الموضوع وللوقوف على ما تناولته هذه المصادر في هذا المجال.

بالإضافة إلى المنهج دراسة حالة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، وذلك من خلال إسقاط المفاهيم الواردة في الجانب النظري على أرض الواقع من خلال جمع البيانات المالية المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة قصد الوصول إلى نتائج علمية حول الموضوع.

تقسيم الدراسة :

وللإلمام بجوانب الموضوع سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :
تناولنا في الفصل الأول جوانب ومفاهيم عامة حول سعر الصرف وأسواقه لإلقاء الضوء على مفردات موضوع الدراسة وذلك عن طريق تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث بدءاً بمفاهيم عن سعر الصرف ثم النظريات المفسرة له وأخيراً أسواق الصرف.
أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى المفاهيم الأساسية للقوائم المالية والتعاملات بالعملات الأجنبية ورأي المحاسبة الدولية في آثار تغيرا سعر الصرف من خلال معاييرها المحاسبية على القوائم المالية

وأخيراً قمنا بدراسة تطبيقية بإسقاط نتائج الدراسة النظرية على واقع مؤسسة الدرجات والدرجات النارية بقالمة، من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠ تطبيقية حقيقية تخص عملية التعاملات بالعملات الأجنبية وكذا ترجمة القوائم الم

خطة البحث

المقدمة العامة

الفصل الأول : الإطار العام لسعر الصرف

مقدمة الفصل الأول

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

المطلب الأول : تعريف سعر الصرف

المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف

المطلب الثالث : وظائف سعر الصرف

المطلب الرابع : أهمية سعر الصرف

المطلب الخامس : أنظمة سعر الصرف

المبحث الثاني النظريات المفسرة لسعر الصرف

المطلب الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية

المطلب الثاني : نظرية تكافؤ أسعار الفائدة

المطلب الثالث : نظرية النماذج النقدية

المطلب الرابع : نموذج توازن المحفظة المالية

المطلب الخامس : نموذج ماندل-فلمنج

المبحث الثالث : سوق الصرف

المطلب الأول : ماهية سوق الصرف

المطلب الثاني : تصنيف أسواق الصرف

المطلب الثالث : المعاملات التي تتم في سوق الصرف

المطلب الرابع : آليات تحديد سعر الصرف

المطلب الخامس : العوامل المؤثرة في تحرير سعر الصرف

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني : القوائم المالية والتعاملات بالعملات الأجنبية

المبحث الأول : القوائم المالية

المطلب الأول : مفهوم القوائم المالية

المطلب الثاني : أسس إعداد القوائم المالية

المطلب الثالث : القوائم الم - ج - ية

المطلب الرابع : الإفصاح إسحمييه

المبحث الثاني : الإطار العام للمحاسبة الدولية

المطلب الأول : تعريف المحاسبة الدولية

المطلب الثاني : التوحيد المحاسبي الدولي وأهدافه

المطلب الثالث : محور التوحيد المحاسبي

المطلب الرابع : معايير المحاسبة الدولية

المبحث الثاني : عرض المعيار المحاسبي الدولي IAS21: "أثر تغيرات سعر صرف

العملات الأجنبية

المطلب الأول : هدف المعيار المحاسبي الدولي (IAS21) ونطاق تطبيقه

المطلب الثاني : المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية

المطلب الثالث : ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية

المطلب الرابع : الإفصاح المحاسبي للعمليات الأجنبية

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث : التطبيق العملي للمعيار المحاسبي الدولي 21 "دراسة حالة مؤسسة الدرجات والدرجات النارية"

مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المركب

المطلب الثالث : مكانة الوحدة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية للبلاد :

المبحث الثاني : تنظيم إدارة المشتريات بالمركب

المطلب الأول : قسم الشراء الداخلي

المطلب الثاني : قسم الشراء الخارجي

المطلب الثالث : حالة تطبيقية

المبحث الثالث : حالة ترجمة القوائم المالية

المطلب الأول : عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة

المطلب الثاني : مثال تطبيقي عن عملية ترجمة القوائم المالية

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

الفصل الأول

الإطار العام لسعر الصرف

الفصل الثاني

القوائم المالية والتعاملات
بالعملات الأجنبية

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة
الدرارجات والدرجات
الناري

مقدمة الفصل الأول

تأتي أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي من ضرورة معالجة مسائل تعدد العملات وبالتالي تحويلها فيما بينها في ظل المعاملات الاقتصادية الدولية، ويعتبر سعر الصرف بذلك من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعكس جودة الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي. وتحدد نظم أسعار الصرف الإطار والكيفية التي سيتم بها التأثير على الأداء الاقتصادي حيث نجد أن نظم أسعار الصرف تبدأ من نظام أسعار الصرف الثابتة وتنتهي عند أسعار الصرف المرنة، وفيما بين هذين الحدين تدرج نظم عديدة تحمل في طياتها خصائص أنظمة أسعار الصرف الثابتة والمرنة بدرجات متفاوتة. وما يزيد أهمية هذه الدراسة هو إشكالية تحديد سعر الصرف التي تعتبر من أهم القضايا التي تحظى باهتمام المتخصصين في الاقتصاد الدولي وغير المتخصصين على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى تعدد مناهج دراسة تحديد معدل الصرف وتفسير التغيرات التي يتعرض لها مع تحديد أهم العوامل التي تسهم في ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف يتحدد في سوق يعرف بسوق الصرف أين يتم تبادل العملات الدولية على مدى 24 ساعة بصفة مستمرة ومتواصلة من قبل المتعاملين فيه الذين تتعدد أهدافهم، وبالتالي تعدد المعاملات في هذا السوق الذي عرف تطورا كبيرا منذ بداية السبعينات.

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

لكل دولة عملة نقدية خاصة بها تتخذها كقياس للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، لكن تظهر الحاجة إلى استعمال العملات النقدية الأجنبية عند قيام عمليات تجارية أو مالية بين دولة ما ودولة أخرى، حيث تضطر إحداهما إلى شراء عملة الأخرى بعملتها المحلية وتسمى هذه العملية بعملية الصرف، ويتم تبادل العملتين وفقا لسعر محدد يسمى سعر الصرف.

المطلب الأول : تعريف سعر الصرف : يعرف الاقتصادي "جيمس انجرام" سعر الصرف بأنه "بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطته جميع الأسعار من لغة أجنبية ثانية"⁽¹⁾.

ويمكن أن نذكر عدة تعاريف لسعر الصرف تجتمع في مفهوم واحد : "سعر الصرف هو سعر⁽²⁾ أو ثمن⁽³⁾ أو نسبة⁽⁴⁾ مبادلة عملة ما بعملة أخرى، يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب على العملات في سوق الصرف"⁽⁵⁾.

وهناك نوعين من التسعير : تسعير مباشر وتسعير غير مباشر⁽⁶⁾.

● **التسعير المباشرة :** (المؤكد) : هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.
يستعملها قليل من الدول فقط أهمها بريطانيا في المركز المالي في لندن، ويعبر كما يلي :
1 يورو = 86.3499 دينار جزائري.

● **التسعير غير المباشر (غير المؤكد) :** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم دول العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، وذلك كما يلي :
1 دولار أمريكي = 67.1539 دينار جزائري
وبما أن عملية الصرف الأجنبي لا تقصير على عملتين فقط لذلك نجد هناك طريقة أخرى في التسعير وهي :

● **التسعير المتقاطع :** عند تبادل عملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر، لضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلها، ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة⁽⁷⁾. ونكتب:

$$\begin{aligned} 1 \text{ يورو} &= 86.3499 \text{ دينار جزائري} \\ 1 \text{ دولار أمريكي} &= 67.1539 \text{ دينار جزائري} \\ 1 \text{ دولار أمريكي} &= \frac{67.1539}{86.4399} = 0.7777 \text{ يورو} \end{aligned}$$

(1) سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص 15.

(2) توماس ماير، جيمس دي سينبري، روبرت زد ألبير، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، 2002، ص 692.

(3) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر 2004، ص 44

(4) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، المجدلوي، عمان 1999، ص 147

(5) سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 15

(6) بريان كويل، أسواق العملات الأجنبية، ترجمة خالد العامري، الطبعة الثانية، دار الفاروق، مصر، 2007، ص 8.

(7) Larbi dohni, Carol Hainaut, Les taux de change, de Boeck, Bruxelles, 2004, P16

- قراءة سعر الصرف : يتطلب العمل في سوق الصرف استخدام رموز لدلالة على العملات حيث لكل عملة رمز مكون من ثلاث حروف، يعبر الحرفين الأولين عن بلد العملة المعنية، بينما يدل الحرف الأخير على اسم العملة الصعبة المعنية⁽¹⁾.
مثال : USD } US تدل على بلد العملة المعنية (الولايات المتحدة الأمريكية)
D بدل على عملة الدولار
USD : الدولار الأمريكي
أما العملات التي لا ترتبط ببلد معين فيستعمل الحرف X في بداية الرمز مكان الحرفين اللذان يرمزان للبلد.
مثال : EUR : يعبر عنها بـ XEU حيث
X : تأخذ مكان البلد
EU : تعني العملة الموحدة الأوروبية
كذلك بالنسبة إلى الذهب والفضة حيث تستعمل الرموز الكيميائية بعد الحرف X فيكون :

XUA : تعني الذهب

XAG : تعني الفضة

المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف

توجد عدة أشكال لسعر الصرف، أهمها :

- أولاً : سعر الصرف الاسمي : يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ونرمز له بالرمز (TCN)⁽²⁾، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية⁽³⁾، ويرمز له بالرمز

$$\overline{TCN} = \frac{1}{TCN}$$

وهو سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية مع السلع وخدمات، يتم تحديده وفقاً لقوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ونجد فيه نوعين⁽⁴⁾:

- 1- سعر الصرف الاسمي الرسمي : وهو المعمول به في السوق الرسمي.
- 2- سعر الصرف الاسمي الموازي : وهو المعمول به في الأسواق الموازية (غير الرسمية).

وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد، وسعر الصرف الاسمي ليس بالمؤشر الذي يعبر بشكل حقيقي عن قيمة العملة نظراً لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين البلد المحلي والبلد الأجنبي، لذلك ظهر مفهوم جديد لسعر الصرف وهو سعر الصرف الحقيقي.

¹ محمد علة، الدورة ومشاكل عدن الاستقرار وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص 53

² TCN : معناها سعر الصرف الاسمي لعملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية

³ العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 04

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103

ثانيا : سعر الصرف الحقيقي : يعرف سعر الصرف الحقيقي بين عملتين لبلدين على أنه القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين، حيث القوة الشرائية لعملة ما تساوي مقلوب مستوى الأسعار في بلد هذه العملة⁽¹⁾، ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$TCR = \frac{TCN \cdot \frac{P}{P^*}}{1/P^*}$$

حيث : TCR : سعر الصرف الحقيقي.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

P : مؤشرات أسعار السلع المحلية.

P* : مؤشرات أسعار السلع الأجنبية.

وبطريقة أخرى يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم⁽²⁾.

ويتم تحديد سعر الصرف الحقيقي باستعمال عدة مقاييس إحصائية كمؤشرات أسعار الاستهلاك، السعر النسبي للسلع القابلة للتجار (PT) والسلع غير القابلة للتجار (PN)، إضافة إلى الأجور النسبية المحسوبة بالدولار حيث تستعمل هذه الطريقة لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة إلى أخرى⁽³⁾.

وينقسم سعر الصرف الحقيقي إلى :

1- سعر الصرف الحقيقي الثنائي : وهو الذي يعبر عن الفرق بين مستوى أسعار السلع لدولتين اثنتين.

2- سعر الصرف الحقيقي المتعدد (الفعلي) : ويعرف على أنه المتوسط الهندسي المرجح لأسعار الصرف الحقيقية الثنائية لكل الشركاء التجاريين الأساسيين، ويعبر الترجيح عموما عن الوزن النسبي لحصّة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلد المعني، ويمكن بناء هذا المؤشر انطلاقا من متوسط حصص الصادرات أو متوسط حصص الواردات أو متوسط الاثنين معا⁽⁴⁾.

ثالثا : سعر الصرف التوازني : هو سعر الصرف الحقيقي الذي يتناسب مع توازن الاقتصاد الكلي أو بعبارة أخرى هو سعر الصرف الحقيقي الذي يحقق التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، ونرمز له بالرمز : (TC*)⁽⁵⁾.

ويتم تحديد سعر الصرف التوازني انطلاقا من منهج تعادل القوة الشرائية (PPP)[°]، أو منهج نسبة الأسعار القابلة للتجار للأسعار غير قابلة للتجار (PT/PN)

رابعا : سعر الصرف الأجل : تعتبر عملية الصرف لأجل إذا كان تسليم والاستلام العملات المتبادلة يتم بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد تزيد عن 48 ساعة مع تطبيق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ Larbi Dohni, Carla Hainautn op.cit, P16

⁽²⁾ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 104

⁽³⁾ العباس بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 4-5

⁽⁴⁾ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 82

⁽⁵⁾ العباس بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 6

[°] PPP وتعني تعادل القوة الشرائية المطلقة

⁽⁶⁾ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 105

خامسا : سعر الصرف العاجل : ويسمى كذلك بـ "Spot" وهو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية شرط أن تتم عملية تسليم واستلام العملتين فورا أي في أجل لا يتعدى 48 ساعة (يومين) أي خلال يومي عمل بعد اليوم الذي تمت فيه المعاملة⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لقوى عرض العملات والطلب عليها، ويقوم وكلاء الصرف بإعلام زبائنهم بهذه الأسعار والسهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف، وعليه من المهم أن نفرق هنا بين نوعين من سعر الصرف العاجل : سعر الشراء وسعر البيع⁽²⁾.

1- سعر الشراء : هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

2- سعر البيع : هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ويكون سعر البيع دائما أكبر من سعر الشراء، ويمثل الفرق بينهما هامش البنك.

¹ (J. Peyrard, Risque de change, libraire Vuibert, Paris, 1986, P36)

² (Michel Jura, Techniques Financières internationales 2^{ème} édition, ed Dunod, Paris, 2003, P82)

المطلب الثالث : وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف ثلاث وظائف رئيسية في الاقتصاد تتمثل في :

أولاً : الوظيفة القياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعارها في الأسواق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية⁽¹⁾.

ثانياً : الوظيفة التطويرية : حيث يستخدم سعر الصرف في تطوير منتجات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن فروع صناعية معينة أو تعطيلها أو استبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف لتشجيع واردات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار⁽²⁾.

ثالثاً : الوظيفة التوزيعية : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية، بين أقطار العالم⁽³⁾.

المطلب الرابع : أهمية سعر الصرف

تظهر أهمية سعر الصرف من خلال ضرورة معالجة مسائل تعدد العملات وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية التي تجري بين الدول، فهو يعد المرآة العاكسة لمركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، ويجسد أداة الربط الاقتصادي المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وبالتالي على التضخم والناجح والعمالة، ويحدد نظام الصرف الآلية التي سيتم التأثير بها على الأداء الاقتصادي كما أن الطابع العالمي لسعر الصرف يؤثر على انتقال السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال وبالتالي على الصادرات والواردات ومنه على ميزان المدفوعات.

المطلب الخامس : أنظمة سعر الصرف

يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، وبالتالي سلوك سعر الصرف⁽⁴⁾.

وتأخذ عملية اختيار نظام الصرف أهمية كبيرة لدى الدول لماله من علاقة وطيدة مع السياسات الاقتصادية الأخرى المتبعة، والتوازنات الكلية لهذه الدول وكذلك تحدد أنظمة الصرف شروط اندماج الاقتصاديات على المستوى الدولي، ويمكن تقسيم نظم أسعار الصرف أساساً إلى : نظم أسعار الصرف الثابتة ونظم الأسعار المعومة، وتتوزع بين هذين القطبين صور عدة مختلفة التي سيتم التطرق إليها في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : أنظمة سعر الصرف

أنظمة الصرف المتعارف عليها قبل 1973	
في ظل هذا النظام تلتزم الدول بتثبيت سعر الصرف بربط عملاتها	

(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 149

(2) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 150

(3) المرجع السابق، ص 150

(4) Amina Lahréche Revil, Le régimes de change, édition la découverte collection repères, Paris, 1999, P 93

<p>بوزن معين من الذهب، ولقد عرف هذا النظام ثلاث مراحل وهي :</p> <p>* مرحلة قاعدة الذهب (الصكوك الذهبية)</p> <p>يتلخص مضمون هذه القاعدة في معادلة قيمة العملة الوطنية مع وزن معين من الذهب الخالص بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت وذلك إذا توفرت الشروط التالية⁽¹⁾:</p> <ul style="list-style-type: none"> - حرية دخول وخروج الذهب - أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة. - أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة. <p>* مرحلة قاعدة الصرف بالذهب (السبائك الذهبية) :</p> <p>تتضمن هذه القاعدة تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية (الورقية) بعملة أجنبية قابلة للصرف بالذهب، حيث تم سحب الذهب من التداول وأصبحت كل عملة ورقية تعبر عن مضمون ذهبي معين، ويتم تقييم مختلف العملات فيما بينها على أساس المضمون الذهبي فيها⁽²⁾:</p> <p>* مرحلة قاعدة الصرف بالدولار (نظام برتن وودز)</p> <p>ظهر هذا النظام بانعقاد مؤتمر برنتن وودز في 22 جويلية 1914 الذي توصل إلى اتفاق على النقاط الأساسية التالية⁽³⁾:</p> <ul style="list-style-type: none"> - اعتبار الدولار الأمريكي مقياس للقيمة فتختار كل دولة قيمة اسمية لعملتها مقومة بالدولار الأمريكي الذي هو بدوره مقوم بالذهب كما يلي : <p>1 دولار أمريكي = 35 أوقية ذهب</p> <ul style="list-style-type: none"> - اعتبار الدولار الأمريكي كنفد ادخاري دولي وحيد ليتساوى بذلك مع الذهب من حيث السيولة والقبول العام، يتم بموجبه ربط وتحديد سعر صرف العملات الأخرى. - التزام الولايات المتحدة بتأمين تحويل الدولارات الورقية الموجودة في البنوك المركزية إلى ذهب إضافة إلى التزام الدول بالتدخل في سوق الصرف للحفاظ على تذبذبات معدلات الصرف داخل المجال [-1%، +1%] مقارنة بالسعر الرسمي. <p>ولقد تم إنشاء مؤسستين ماليتين بموجب هذا الاتفاق هما⁽⁴⁾:</p> <ul style="list-style-type: none"> - صندوق النقد الدولي (FMI) - البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) 	<p>نظام الصرف الثابت</p>
<p>عرفت الدول نظام حرية الصرف اثر خروج انجلترا من قاعدة الذهب في سبتمبر 1931 في ظل النقود والورقية غير القابلة</p>	

⁽¹⁾ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار الغريب، الطبعة الأولى، مصر، 1997، ص13

⁽²⁾ بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص18

⁽³⁾ بسام الحجار، المرجع السابق، ص 28

⁽⁴⁾ ستانلي فيشر، الأزمة الآسيوية والدور المتغير لصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد

<p>للتحويل إلى ذهب وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾. ويمكن اعتبار دولة تنتهج نظام حرية الصرف (قاعدة الأوراق القانونية أو الإلزامية) إذا قامت بإنهاء العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين الذهب والعملية الورقية⁽²⁾. فأساس هذا النظام هو أن النقود الورقية أصبحت تتمتع بقوة إبراء مطلقة نابعة من القانون، وهنا يمكن تحويلها إلى مالا يساويها من ذهب أو معدن آخر⁽³⁾. أما عن سعر الصرف في ظل هذا النظام فيكون عرضة للتقلبات وفقا لقوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي⁽⁴⁾.</p>	<p>نظام حرية الصرف</p>
<p>تم توجه معظم دول العالم إلى الأخذ بنظام الرقابة على الصرف بدلا من سعر الصرف الحر في ظل استخدام النقود الورقية بعد التخلي عن قاعدة الذهب، ويعني هذا النظام إشراف الدولة وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه⁽⁵⁾ وذلك من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية⁽⁶⁾: - الحفاظ على سعر تبادل العملة الوطنية والحفاظ عليها من أية ضغوط خارجية. - الحد من الواردات غير الضرورية وبالتالي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات. - حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور خاصة إذا كانت الدولة لها التزامات تجاه العالم الخارجي. ومن أهم وسائل الرقابة على الصرف ما يلي⁽⁷⁾: - تحديد استيراد السلع من الخارج بكمية معينة. - اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية. - اللجوء إلى عقد اتفاقيات الدفع والمقاصة إضافة إلى اتفاقيات المقايضة.</p>	<p>نظام الرقابة على الصرف</p>
<p>جاء به صندوق النقد الدولي إثر اتفاق بريتين وودز، ويقوم هذا النظام على جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن مع إمكانية تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك (علاج الاختلال في ميزان المدفوعات)⁽⁸⁾. تلتزم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بالمحافظة على</p>	<p>نظام استقرار أسعار الصرف</p>

⁽¹⁾ Amina Lahréche Revil, OpCit, P 93-103

⁽²⁾ هيل عجمي وآخرون، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل، الأردن، 2009، ص51

⁽³⁾ سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، الأردن، 2008، ص40

⁽⁴⁾ زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص50

⁽⁵⁾ فيلح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص79

⁽⁶⁾ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية، بدون بلد نشر، 2007، ص127

⁽⁷⁾ فيلح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 83-87

⁽⁸⁾ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص132.

<p>التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها حيث يعرف سعر التعادل على أنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الوطنية معبرا عنها في شكل وزن معين من الذهب أو في شكل مقدار معين من الدولارات الأمريكية، مع وجود حرية مطلقة في إتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق التطبيق الفعلي لهذا السعر فوق أراضيها بشرط أن تكون متفقة مع أحكام الصندوق⁽¹⁾.</p>	
<p>لم تكن سياسة تعويم أسعار الصرف سياسة دائمة، بل كانت تستخدم في حالات قليلة جدا كإجراء مؤقت فترات عدم الاستقرار في أسعار الصرف مثل ما فعلته ألمانيا عام 1923، ثم في الفترة من 1929 إلى 1933⁽²⁾.</p> <p>ويعني نظام تعويم أسعار الصرف تطبيق الدولة سياسة رسمية (طويلة الأجل) مفادها ترك سعر صرف عملتها يتحدد تلقائيا وفقا لقوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف، مع تدخلها من وقت لآخر في هذا السوق للحد من التقلبات الحادة والفجائية في سعر الصرف⁽³⁾.</p> <p>ويمكن القول أن السبب المباشر بظهور نظام أسعار الصرف المعمومة كسياسة دائمة هو انهيار نظام بريتن وودز بسبب العجز الكبير في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية سنتي 1970 و 1971 إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالسيولة الدولية وتسوية ميزان المدفوعات مما أدى إلى فقدان معظم الدول ثقتها في الدولار كعملة احتياط، أما أسعار التعادل التي أسس عليها نظام استقرار أسعار الصرف فلم تعد سوى نقاط أو علامات للتعرف على المستوى النظري لا أكثر⁽⁴⁾.</p>	<p>نظام أسعار الصرف المعمومة</p>
<p>أنظمة الصرف المتعارف عليها بعد 1973</p>	
<p>بعد عام 1973 أصبح تثبيت سعر صرف العملة يتم إما إلى⁽⁵⁾:</p> <p>* عملة واحدة : تعمل الدول على تثبيت عملاتها تجاه هذه العملة التي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وذلك دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات.</p> <p>* سلة من العملات : وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة أو الربط بالأورو حاليا باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للايكو سابقا.</p> <p>ومن بين أنظمة سعر الصرف الثابت التي ظهرت بعد 1973</p>	<p>نظام سعر الصرف الثابت</p>

(1) زينب حسن عوض الله ، مرجع سبق ذكره، ص 55-56

(2) نفس المرجع السابق، ص 59

(3) بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 36

(4) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2007، ص 1303-1306

(5) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 115

<p>كذلك(1):</p> <p>* الاتحاد النقدي : وهو الشكل الأكثر صرامة حيث يتم تثبيت أسعار صرف المساهمين في الاتحاد النقدي بطريقة لا يمكن إبطالها مع إمكانية تعويض العملات المحلية بالعملة الموحدة.</p> <p>* مجلس العملة : هذا النظام يقوم على خلف نقود ورقية بالاعتماد على الاحتياطي من عملة الربط حيث لا تملك السياسة النقدية هنا أي استقلالية.</p> <p>تسمح هذه الأنظمة بتداول نقدي مزدوج كالبيزو والدولار في الأرجنتين و تهدف من خلال ذلك إلى محاربة التضخم وتخفيض مستوى متوسط معدلات الفائدة.</p>	
<p>بعد 1973 أصبح بالإمكان تمييز عدة أشكال لنظام سعر الصرف العائم أهمها :</p> <p>- التعويم المدار : في ظل هذا النظام يقوم البنك المركزي بتحديد سعر صرف للعملة الوطنية مع وجود إمكانية تغييره حسب المؤشرات التالية(2) :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● التغيير في حجم الاحتياطيات الدولية. ● التغيير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي. ● التطورات الحاصلة في أسواق النقد الموازية. <p>- التعويم الحر : يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفقا لقوى السوق ويتأثر بالتقلبات حسب التوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق دون تدخل من السلطات النقدية لتدعيم عملتها(3).</p> <p>- التعويم الموجه : يقوم هذا النظام على قيام السلطات النقدية بالتأثير على سعر الصرف وتوجيه دون مسار أو هدف مسبق لهذا التأثير من خلال المؤشرات التالية: مركز ميزان المدفوعات، مستوى الاحتياطيات الدولية، تطورات السوق الموازية ... (4).</p>	<p>نظام سعر الصرف المعوم</p>
<p>ظهرت بعض الأنظمة بعد 1973 تحمل خصائص النظامين الثابت والمعوم من بينها :</p> <p>- النظام النقدي الأوروبي : ظهر هذا النظام إثر اتفاق سميثونيان سنة 1970، وهو نظام لسعر الصرف ذو مرونة محدودة تتم فيه عملية ربط العملة الوطنية بعملة أخرى أو ببعض العملات مع</p>	<p>الأنظمة الوسطية (المرونة)</p>

(1) سعيد الصحراوي، محددات سعر الصرف، دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص 26

(2) مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1998، ص 41-42

(3) عماد عمر محمود علي الهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر، 2011، ص 10-11

(4) نفس المرجع السابق

<p>تركها معومة مع بقية العملات الأخرى بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد⁽¹⁾.</p> <p>- نظام الربط الزاحف : حيث ترتبط فيه العملة المحلية بعملة رئيسية أو بسلة من العملات بسعر مركزي، يتم تعديله من فترة إلى أخرى (تكون الفترات منتظمة) بمقدار ثابت وصغير، تتبعه الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم عملاتها بصفة دورية من خلال إجراء تخفيضات في قيمة العملة تصل إلى تخفيضات أسبوعية⁽²⁾.</p> <p>- النظام الثابت مع المجال الأفقي : هو نظام مشابه للنظام الثابت التقليدي، يتميز عنه في وجود إمكانية أكبر لتقلب سعر الصرف الاسمي حول المركز داخل مجال معين مع التزام البنك المركزي بالحفاظ عليه⁽³⁾.</p> <p>- نظام الصرف المربوط ضمن مجالات تقلب زاحفة : هو نظام يتم فيه تعديل النسبة المركزية ومجال الربط بشكل دوري كنسبة ثابتة استجابة لتغير أحد المؤشرات المهمة كالتضخم مثلا، كما أن المجال إما أن يتمثل حول المركز الزاحف أو أن يختلف حوله حسب الاختيار وفي هذه الحالة لا تعلن الدولة النسبة المركزية⁽⁴⁾.</p>	
<p>تصنيف صندوق النقد الدولي لأنظمة الصرف ابتداءً من 1999⁽⁵⁾</p>	
<p>تقتضي هذه الترتيبات أن تكون العملة القانونية المتداولة الوحيدة هي عملة بلد آخر (الدولة الرسمية) أو أن تكون الدولة عضوة في اتحاد نقدي يشترك أعضائه في عملة قانونية موحدة.</p>	<p>ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة</p>
<p>بنفس المفهوم السابق</p>	<p>مجلس العملة</p>
<p>تنطوي هذه الترتيبات على ربط العملة المحلية (رسمياً أو بحكم الواقع) على أساس سعر ثابت بعملة بلد آخر أو سلة من عملات أهم الشركاء التجاريين، مع إعطائها أوزاناً ترجيحية تعكس التوزيع الجغرافي أو الخدمات أو تدفقات رؤوس الأموال، وفي هذه الحالة يكون السعر المركزي قابلاً للإلغاء.</p>	<p>ترتيبات تقليدية أخرى من نوع الربط الثابت</p>
<p>في ظل هذا الترتيب تظل قيمة العملة محصورة ضمن نطاقات تقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي الثابت أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا أكثر من 2% ومن أمثلة هذا الربط : آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERMII) التي ظهرت في أول جانفي 1999.</p>	<p>أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية</p>
<p>وفقاً لهذا النظام تعدل قيمة العملة تعديلاً دورياً طفيفاً بمعدل ثابت أو</p>	<p>نظام الربط الزاحف</p>

1 (مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 70-74

2 (عماد عمر محمود على الهنداوي، مرجع سبق ذكره، ص 10

3 (نفس المرجع السابق، ص 10

4 (نفس المرجع السابق، ص 10

5 (روبا دوتاغوبتا وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف : كيف ومتى وبأي سرعة؟، مجلة قضايا اقتصادية،

صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 38، ص 1-3

استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة مثل معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة أو الفرق بين التضخم المستهدف والمتوقع.	
بنفس المفهوم السابق	أسعار الصرف ضمن نطاقات تقلب زاحفة
بنفس المفهوم السابق	التعويم الموجه
بنفس المفهوم السابق	التعويم الحر

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف

ارتبطت النظريات المفسرة لأسعار الصرف بالأنظمة النقدية الدولية حيث اتخذت معايير مختلفة لتفسير اختلاف تعادل أسعار الصرف آخذة بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة، وفيما يلي أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المطلب الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية

تنسب نظرية "تعادل القوة الشرائية" إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل "G.Cassel" الذي قد قدمها في عشرينات القرن الماضي بعد أن تخلت الدول عن قاعدة الذهب وطرحت مشكلة تحديد أسعار صرف العملات⁽¹⁾.

تقوم هذه النظرية على مبدأ يعرف بقانون السعر الواحد حيث يمكن شراء نفس السلعة في أي وقت بنفس المقدار من العملة، أي أن سعر التعادل بين العملتين يتحدد بتساوي قوتها الشرائية في كلا البلدين⁽²⁾ وهي طريقة تستخدم في المدى الطويل كما هو موضح في المعادلة التالية :

$$P_a = R \cdot P_b \longrightarrow (1)$$

P_a, P_b أسعار السلع في كل من الدولة المحلية والأجنبية على التوالي :

R : سعر الصرف الذي يعرف على أنه عدد وحدات العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ويمكن إيضاح مبدأ تعادل القوة الشرائية من خلال التفرقة بين الصيغة المطلقة والصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية.

أولاً : الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية : إن الصيغة المطلقة تقوم بتحديد سعر صرف العملة بمقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من السوق المحلية مقارنة بالتي يمكن شرائها من الخارج، بمعنى أنه يوجد سعر صرف واحد بين العملتين يضمن مساواة القوة الشرائية لهما في البلدين، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}{\text{مؤشر الأسعار الأجنبية}} = \text{سعر الصرف}$$

⁽¹⁾ سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسيني، دار المريخ للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 211

⁽²⁾ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 21

وبتجميع كل الأسعار وباستخدام نفس الأوزان التي تستخدم عند حساب مستوى الأسعار في كل دولة يمكن كتابة الصيغة المطلقة (PPP) كما يلي (1):

$$R = \frac{\sum_{i=0}^n \alpha^i P_a^i}{\sum_{i=0}^n \alpha^i P_b^i} \longrightarrow (2)$$

R : سعر الصرف
 α : يعبر عن الأوزان التي تم الترجيح من خلالها، وفي أغلب الأحيان يفترض أن $1 = \alpha$
 P_a^i : مستوى الأسعار في الدولة المحلية.
 P_b^i : مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية.

ثانيا : الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية : بما أن الأسعار ليست ثابتة بل تتغير وفقا للظروف الاقتصادية فإن الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية ليست مجدية وكحل لهذا المشكل جاءت الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية التي تعتمد على نسبة التغير مستوى الأسعار، أي فارق التضخم في البلدين، حيث نجد أن مستويات الأسعار النسبية تتغير بدرجة كبيرة في فترة التضخم السريع مما يؤدي إلى حدوث تغير في سعر الصرف (2)، لأن التغيرات في مستويات الأسعار النسبية ستعكس على الأرقام القياسية النسبية للأسعار لذلك يمكن كتابة المعادلة (1) في صيغة اللوغاريتم الطبيعي كما يلي :

$$\ln R = \ln P_a - \ln P_b \longrightarrow (3)$$

ومن خلال المعادلة (3) يمكننا الحصول على التغير النسبي في سعر الصرف ΔR كدالة في الفرق بين التغيرات التناسبية للأسعار المحلية والأجنبية، وبالتالي نحصل على المعادلة التالية (3):

$$\Delta R = \Delta P_a - \Delta P_b \longrightarrow (4)$$

وإذا كانت هناك معدلات مختلفة في التضخم المحلي فإن سعر الصرف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات ويمكن كتابة ذلك بالصيغة التالي (4):

$$R_1 = R_0 \frac{P_{a0}}{P_{b0}} \longrightarrow (5)$$

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 119

(2) Paul de Grauwe, Opcit, 134

(3) سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 21

(4) المرجع السابق، ص 23

$$\left. \begin{array}{l} R_1 : \text{سعر الصرف الجديد (في الفترة الزمنية } t_1) \\ R_0 : \text{سعر الصرف القديم (في الفترة الزمنية } t_0) \\ P_{a0} : \text{مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية } t_0 \\ P_{b0} : \text{مستوى الأسعار الأجنبية في المدة الزمنية } t_0 \end{array} \right\}$$

ثالثاً : حدود نظرية تعادل القوة الشرائية : بالرغم من التأييد الذي عرفته هذه النظرية على اعتبار التدهور الحاصل في القيمة الداخلية للعملة يشكل السبب الرئيسي لتدهور قيمتها في الخارج وليس العكس، إلا أنها لاقت العديد من الانتقادات أهمها (1):

- 1- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
 - 2- إهمال النظرية للعوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل، سعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الإستيرادات وبالتالي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.
 - 3- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين، وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية، ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.
 - 4- تهمل هذه النظرية كذلك أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثرها في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.
 - 5- تجاهلها نفقات نقل و شحن السلع من دولة إلى أخرى، وأثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف وماله تأثير على حجم الصادرات والواردات.
- وعلى الرغم من هذه الانتقادات إلا أنها استطاعت تفسير تحركات سعر الصرف في المدى الطويل وإبراز العلاقة بين مستويات الأسعار في مختلف الدول وأسعار صرف عملاتها في ظل نظام حرية الصرف (2).

المطلب الثاني : نظرية تكافؤ أسعار الفائدة

قام كينز سنة 1923 بتطوير حالة تعادل أسعار الفائدة لتصبح ما يعرف بنظرية تكافؤ أسعار الفائدة حيث ربط بين سعر الصرف وأسعار الفائدة ومعدل التضخم (3). تسمح هذه النظرية بتفسير التطورات قصيرة الأجل لسعر الصرف من خلال علاقات التكافؤ وسلوك المراجحين والمضاربين، كما تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف من خلال عمليات المراجعة بين أسواق رؤوس الأموال (4). وهناك صيغتان لهذه النظرية هما : تكافؤ أسعار الفائدة المغطاة وتكافؤ أسعار الفائدة غير المغطاة.

أولاً : تكافؤ أسعار الفائدة المغطاة : تربط هذه الصيغة بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة في السوق الفوري والسوق الأجل وتوضح ذلك يغطي المثال التوضيحي التالي (5):

(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 166-167

(2) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000، ص 196-197

(3) Bourguiant Henri, *Finance internationale*, Thémis économie Didier thémoier, P 332-336

(4) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 122

(5) Byé Mourice, *relation économiques internationales*, collation Dalloz, 5 édition, Paris, 1987, PP 229-300

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا ليحصلوا في نهاية التوظيف على $M(1+i_D)$ حيث i_D معدل الفائدة المحلي، يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية لمعدل فائدة i_E وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا بالمعادلة التالية :

$$M(1+i_D) = \frac{M}{CC}(1+i_E)CT \longrightarrow (1)$$

حيث :

M : تعبر عن كمية النقود المستثمرة

 i_D : سعر الفائدة الاسمي المحلي i_E : سعر الفائدة الاسمي الخارجي (الأجنبي)

CC : سعر الصرف الآني (نقدا)

CT : سعر الصرف الأجل

وتتم عملية التحكيم (الترجيح) بين الأسواق إلى أن يتحقق التوازن فتصبح العلاقة (1) كالتالي :

$$CT = CC \frac{1+i_D}{1+i_E} \longrightarrow (2)$$

ويسمى هذا النوع من التكافؤ في معدلات الفائدة بتعادل معدلات الفائدة المغطاة لأن المستثمر غطى الفارق معدلات الفائدة بالفارق في أسعار. ويمكن كتابة المعادلة (2) على الشكل التالي :

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+i_D}{1+i_E} \longrightarrow (3)$$

ويطرح (1) من (3) نحصل على :

$$\frac{CT-CC}{CC} = \frac{i_D+i_E}{1+i_E} \longrightarrow (4)$$

وإذا كانت i_E صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة (4) كالتالي :

$$\frac{CT-CC}{CC} = i_D - i_E \longrightarrow (5)$$

تمثل النسبة $\frac{CT-CC}{CC}$ الفرق بين سعر الفائدة المحلي والأجنبي وتكون علاوة CC إذا

كانت موجبة وتكون خصما إذا كانت سالبة.

وتسمح هذه الصيغة من النظرية بتحقيق تغطية مستمرة من مخاطر الصرف.

ثانيا : تكافؤ أسعار الفائدة غير المغطاة :

تربط هذه الصيغة بين السوق الفوري وسعر الصرف المتوقع بأسعار الفائدة الاسمية.

لنفترض أن المستثمر يملك خيار الاستثمار في سوقه المحلية بسعر الفائدة الاسمي i_D أو في السوق الأجنبية بسعر فائدة اسمي i_E ، وذلك في نفس النوع ونفس المدة وخصائص الخطر (1).

اختيار المستثمر يعتمد على المقارنة بين العائد المتوقع للعملة المحلية $(1+i_D)$ والعملة الأجنبية $(1+i_E)$ ، فإذا كان غير مكثرت بمخاطر الصرف فيمكن ترجمة ذلك في المعادلة التالية:

$$(1+i_D) = (1+i_E) \frac{1}{CC \cdot CT} \quad (6)$$

حيث:

$(1+i_D)$: العائد المتوقع للعملة المحلية بسعر الفائدة الاسمي.

$(1+i_E)$: العائد المتوقع للعملة الأجنبية بسعر الفائدة الاسمي.

CC: سعر الصرف الآني.

CT: سعر الصرف المتوقع عند فترة زمنية معينة.

تعبير المعادلة (6) عن تكافؤ أسعار الفائدة غير المغطاة ويمكن إعادة كتابتها على الشكل التالي (2):

$$i_D = i_E \cdot \frac{CT}{CC} + \frac{CT - CC}{CC} \quad (7)$$

وإذا كان سعر الصرف المتوقع لا يختلف كثيرا عن سعر الصرف الآني فنحصل على صيغة تقريبية باللوغاريتم لتكافؤ أسعار الفائدة غير المغطاة كما يلي (3):

$$i_D - i_E = \frac{CT - CC}{CC} \quad (8)$$

تبين صيغة تكافؤ أسعار الفائدة غير المغطاة أن تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير متعلقة بحركة تدفق رؤوس الأموال والانخفاض في العوائد المتوقعة واختلاف أسعار الفائدة بين النشاطات المتماثلة.

(1) عطاء الله بن طيرش، أثر سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز

الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011، ص 55

(2) عطاء الله بن طيرش، مرجع سبق ذكره، ص 55

(3) نفس المرجع السابق، ص 56

المطلب الثالث : نظرية النماذج النقدية

يعتبر سعر الصرف في هذه النماذج ظاهرة نقدية بحتة، وقد ظهرت هذه النماذج في سنوات السبعينات وطورت في مدرسة شيكاغو من طرف Mundell و Frankel، والصفة المشتركة بين هذه النماذج هي الإحلال التام بين الأوراق المالية والأجنبية مع وجود تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة⁽¹⁾.

أولا : النموذج النقدي بالسعر المرن (FLMA) : يعد هذا النموذج امتداد النظرية تعادل القوة الشرائية لأسعار الصرف وهي في الأساس بمثابة إضافة لنظرية تحديد مستوى الأسعار لمعادلة PPA من أجل تفسير سعر الصرف، كما يعتمد أيضا على نظرية أسعار الفائدة غير المغطاة⁽²⁾.

يحدد سعر الصرف وفقا لهذا النموذج بالمعادلة النقدية التي تحدد التوازن في السوق النقدي المحلي والأجنبي والتي تمثل تساوي كل من العرض والطلب على النقود حيث أن عرض النقود هو متغير خارجي ثابت يتحدد من قبل السلطة النقدية للبلد، أما الطلب على النقود فهو دالة متعلقة بمستوى الأسعار P، الدخل الحقيقي Y وسعر الفائدة الاسمي i والعلاقة التالية توضح ذلك⁽³⁾:

$$S_t = m_t - m_t^* - \alpha_1(y_t - y_t^*) + \alpha_2(i_t - i_t^*)$$

حيث :

- S_t : سعر الصرف الاسمي في لحظة زمنية معينة.
- $(m_t - m_t^*)$: الفرق بين الكتلة النقدية للبلدين المحلي والأجنبي على التوالي.
- $(y_t - y_t^*)$: الفرق بين الدخل الحقيقي للبلدين المحلي والأجنبي على التوالي.
- $(i_t - i_t^*)$: الفرق بين معدلي الفائدة الاسمية للبلدين المحلي والأجنبي على التوالي.
- α_1 : مرونة الطلب على النقود المتعلقة بالدخل.
- α_2 : مرونة الطلب على النقود المتعلقة بسعر الفائدة.

من المعادلة السابقة يتضح أن التغير في سعر الصرف مرتبط بالتغير في كل من عرض النقود، أسعار الفائدة والدخل⁽⁴⁾.

1- تغير عرض النقود : إن لعرض النقود علاقة طردية مع قيمة سعر الصرف، فزيادة عرض النقود المحلية بنسبة معينة، تؤدي إلى زيادة في قيمة سعر الصرف بنفس النسبة أي انخفاض في قيمة العملة المحلية بنفس النسبة، فالدول التي تزيد كتلتها النقدية بمعدل أعلى من المنافسين فإنها تشهد انخفاضا في القيمة الخارجية لعملتها (بافتراض أن العوامل الأخرى تبقى ثابتة).

2- تغير أسعار الفائدة : إن تحقيق فروقات في أسعار الفائدة لصالح البلد المحلي يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على النقود مقارنة بالخارج، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة في المدى الطويل، لهذا فزيادة أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الإيرادات الفائضة التي امتصت من طرف النفقات.

(1) مايا فنتي، مرجع سبق ذكره، ص 64

(2) سي بول هالوود، رونالد كدونالد، مرجع سبق ذكره، ص 289-290

(3) سي بول هالوود، رونالد كدونالد، مرجع سبق ذكره، ص 291-294

(4) المرجع السابق، ص 294-295

3- تغير الدخل : لتغير الدخل علاقة طردية مع قيمة سعر الصرف فحدوث زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات، ومع ثبات عرض النقود الاسمي فإنه لا يمكن حدوث توازن في سوق النقد إلا إذا حدث انخفاض في مستوى الأسعار المحلية وهذا لن يحدث إلا إذا تغير سعر الصرف، لذلك يحدث ارتفاع في سعر الصرف من أجل استعادة التوازن (تساوي الطلب الحقيقي على النقود مع العرض الحقيقي لها).

❖ علاقة فيشر :

إذا كانت العلاقة السابقة بين سعر الصرف وأسعار الفائدة فسرت من جانب الطلب على النقود فإن فيشر وجد طريقة أخرى للنظر للعلاقة الموجبة بين سعر الصرف S ومعدل الفائدة i وذلك لإدخاله لمعدل التضخم والنظر للعلاقة طويلة الأجل بينه وبين أسعار الفائدة من خلال تمييزه بين أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية وذلك كما يلي (1):

$$\begin{cases} i_t = r_t + \Delta P_{t+1} \\ i_t^* = r_t^* + \Delta P_{t+1}^* \end{cases} \longrightarrow (1)$$

حيث :

i_t و i_t^* : أسعار الفائدة الاسمية المحلية والأجنبية على التوالي.
 r_t و r_t^* : أسعار الفائدة الحقيقية المحلية والأجنبية على التوالي.
 ΔP_{t+1} و ΔP_{t+1}^* : معدل التضخم المتوقع للفترة $t+1$ في البلدين

وبافتراض أن أسعار الفائدة الحقيقية تتجه للمساواة عبر الدول يمكن إعادة كتابة المعادلة (1) كما يلي:

$$S_t = m_t - m_t^* = \alpha_1 (y_t - y_t^*) + \alpha_2 (\Delta P_{t+1} - \Delta P_{t+1}^*) \longrightarrow (2)$$

إن زيادة أسعار الفائدة المحلية تعكس زيادة في التضخم المتوقع ووجود رغبة أقل للاحتفاظ بالأرصدة النقدية الحقيقية وبافتراض ثبات عرض النقود الاسمي فإن الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله تغير الأرصدة النقدية يتمثل في وجود زيادة في مستوى الأسعار، والذي ينجم عن انخفاض سعر الصرف.

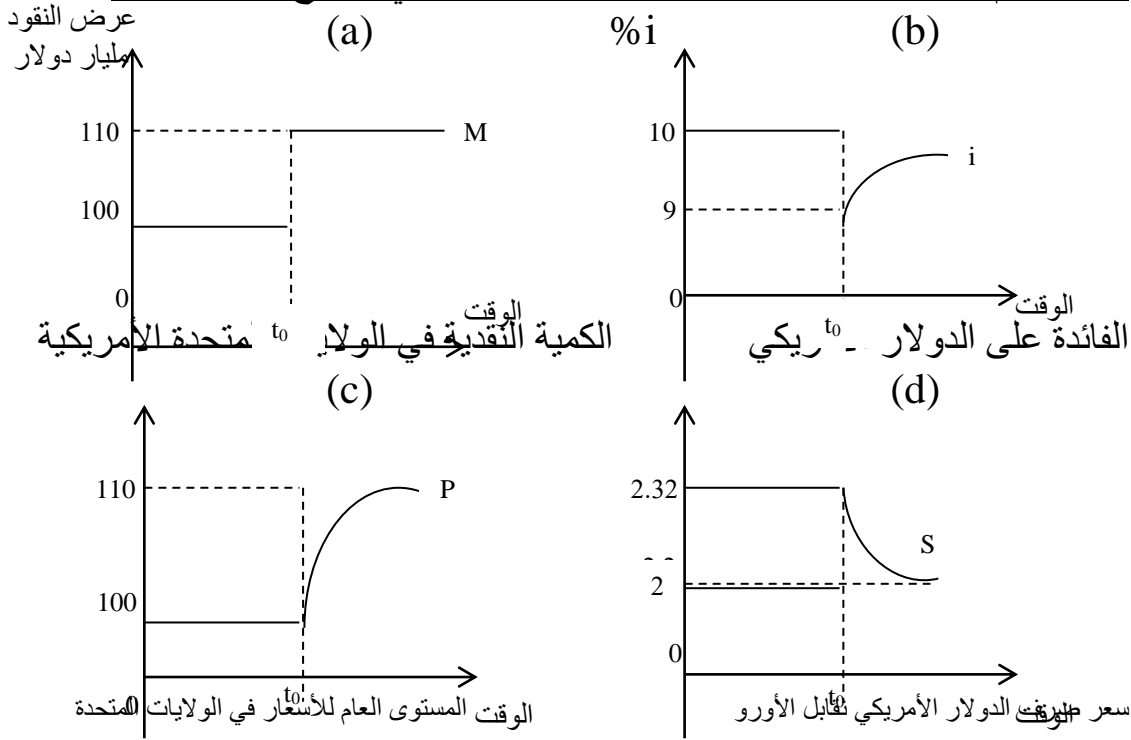
¹ (بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية والدولية، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2003، ص 140

ثانيا : النموذج النقدي بالسعر الجامد (SPMA)

قدم Dornbusch هذا النموذج سنة 1976 الذي يتميز بنفس خصائص النموذج النقدي بالأسعار المرنة على المدى الطويل، لكنه يختلف عنه كلية في الخصائص قصيرة الأجل وذلك بسبب افتراضه جمود الأسعار، ويعطي مفهوم جديد هو التحديد المرتفع لسعر الصرف⁽¹⁾.

إن التحديد المرتفع لسعر الصرف في نموذج Dornbusch هو نتيجة التفاوت في سرعات المواءمة في أسواق السلع وأسواق الأصول، ففي أسواق السلع نجد أن الأسعار لا تتكيف بسرعة مع ظروف العرض والطلب على المدى الطويل، في حين تتكيف أسعار الأصول بشكل فوري مما يجعل التوازن يحدث بشكل مستمر في هذه الأسواق. ولفهم هذا النموذج أكثر نعطي التمثيل البياني التالي الذي يبين سلوك كل من سعر الصرف وسعر الفائدة ومستوى الأسعار الخاصة بالولايات م.أ.

الشكل رقم 1- ميكانيزمات ردة الفعل لسعر الصرف في نموذج Dornbusch :



Source : D. Salvatore, international economy, 7 edition , john and son, new York, 2001, P533

- الجزء (a) من الشكل يظهر الزيادة غير المتوقعة في اللحظة t_0 لعرض النقود من طرف البنك المركزي الأمريكي حيث انتقل من 100 إلى 110 مليار دولار أي بنسبة زيادة تقدر بـ 10%.
- الجزء (b) من الشكل يبين أن هذه الزيادة في عرض النقود يصاحبها انخفاض آني (في اللحظة t_0) لمعدل الفائدة الأمريكي من 10% إلى 9%.

⁽¹⁾ مايا فنتي، مرجع سبق ذكره، ص 68-70 ولمزيد من المعلومات انظر إلى :

- أما الجزء (c) فيبين أن مؤشر الأسعار الأمريكي ليس له ردة فعل آنية بسبب الزيادة في عرض النقود، وهذا راجع لفرضية عدم مرونة الأسعار، إذ أنه يرتفع تدريجياً بالزيادة إلى أن يصل في المدى الطويل إلى 110 وهي خاصية في النموذج النقدي الطويل الأجل، فزيادة عرض النقود بـ 10% تؤدي إلى زيادة مؤشر السعر بنفس النسبة في المدى الطويل.
- ونجد أن الجزء (d) من الشكل يظهر ردة فعل سعر الصرف اتجاه المتغيرات السابقة الذكر وذلك كما يلي :

انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية يجعل المستثمرين يعدلون في تعاملاتهم وصفقاتهم فيتخلون عن الأوراق المالية الأمريكية ويطلبون العملات الأجنبية، إذ يبيعون الدولار مقابل الحصول على أوراق مالية أجنبية مما ينتج عنه انخفاض في قيمة الدولار، الأمر الذي يبين أن العملة الأمريكية تنخفض أنياً لنسبة 16% أي أكبر من 10%، قبل أن يعود تدريجياً في المدى الطويل إلى هذه النسبة أي من 2 دولار إلى 2.32 في اللحظة t_0

وبصفة عامة فإن النموذج النقدي بالسعر الجامد يعد أول نموذج كلي يستهدف بالدراسة الأسواق الثلاثة : سوق النقدي، السلعي والمالي، قصد تتبع الطريقة التي ستتكيف بها هذه الأسواق على المدى الطويل، المتوسط، والقصير التي تنتقل من توازن قائم إلى توازن جديد طويل الأجل اثر الزيادة في العرض النقدي، محاولاً بذلك تفسير الارتباط بين التحديد المرتفع لسعر الصرف الاسمي والأسعار الجامدة في حين أهمل النموذج النقدي بالسعر المرن السوق المالي في دراسته التي تهدف إلى تفسير العلاقة الوطيدة بين أسعار الصرف الاسمية والحقيقية التي تظهر بوضوح أكثر في نظام الصرف العام.

المطلب الرابع : نموذج توازن المحفظة المالية

تعود جذور هذا النموذج إلى بحوث ودراسات العديد من الاقتصاديين أواخر الستينات مثلًا Mckinnon و Oates سنة 1966 و Mxkinon و Branson سنة 1968 وغيرهم من الاقتصاديين وتم تطويره في سنوات السبعينات من طرف Dorndush, Isard, Bronson, Fisher و Kenen⁽¹⁾.

يهدف هذا النموذج إلى تغطية التغيرات التي تميز بها النموذج السابق (النماذج النقدية) كإهماله المضامين الخاصة بالتدفقات إضافة إلى إهمال مضامين الثروة الناجمة عن أي اختلال، كما أن تحديده لسعر الصرف مربوط بالطلب الكلي للنقود المحلية دون التمييز بين أسواق السلع والخدمات وأسواق الأوراق المالية حيث أعطى هذا النموذج أهمية كبيرة، لهذا التمييز بين السوقيين، ويدرس توازن المحفظة على المديين القصير والطويل.

أولاً : نموذج توازن المحفظة في المدى القصير : حسب هذا النموذج فإن أي زيادة في سعر العملة الأجنبية يؤدي إلى زيادة الثروة من خلال إعادة تقييم الأصول الأجنبية، وذلك ما يؤدي إلى زيادة الطلب على كل من النقود والسندات، مما يؤدي بدوره إلى إعادة التوازن في المحفظة لأن زيادة الطلب على النقود مقارنة بالعرض يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة من أجل الحفاظ على توازن سوق النقد⁽²⁾.

¹ نشأت الوكيل، التوازن النقدي وسعر الصرف، شركة ناس، الطبعة الأولى، 2006، مصر، ص 313
² أمال بن ناصر، سعر الصرف في اقتصاد مصدر للمحروقات : الدور والمحددات - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2009، ص 64-65

ثانيا : نموذج توازن المحفظة في المدى الطويل : يتوافق هذا النموذج مع شروط توازن المحفظة على المدى القصير، لكن الأثر الذي ينفذه على الحساب الجاري يؤدي إلى تغيرات في حيازة الأصول الأجنبية من طرف الأعوان المقيمين واختلال الحافطة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف لإيجاد وضعية توازن جديدة، ويقوم نموذج توازن المحفظة على المدى الطويل على فكرة أساسية تتمثل في ضرورة ارتفاع عملة بلد مصدر لصافي رؤوس الأموال حتى تتراجع تنافسيته والسماح بظهور عجز في الميزان التجاري، أما البلد المستورد لها (صافي رؤوس الأموال) فيجب أن يحقق فائض تجاري ليتمكن من مواجهة مدفوعات الفوائد وبالتالي يجب أن تنخفض عملته(1).

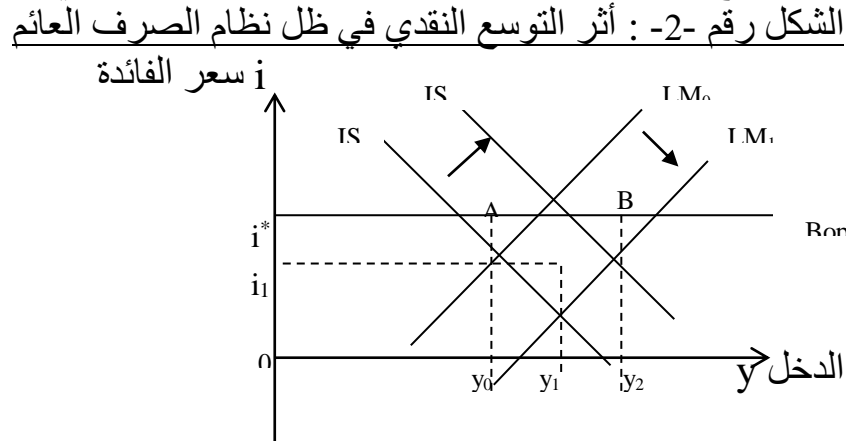
المطلب الخامس : نموذج ماندل-فلمنج :

هذا النموذج هو نتيجة دراسة قام بها كل من Robert mundell سنة 1963 و Fleming و Marcus من خلال دراسة قام بها سنة 1962. يساعد هذا النموذج على فهم أثر كل من السياسة المالية والنقدية في تحديد سعر الصرف في ظل اقتصاد مفتوح(2).

أولا : السياسة النقدية :

1. أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام الصرف العائم : تؤدي السياسة النقدية التوسعية من خلال عمليات السوق المفتوحة (إحدى أدوات السياسة النقدية) إلى انتقال منحنى توازن سوق النقد (LM) من (LM₀) إلى (LM₁). وبافتراض ثبات الأسعار وتحقق التوازن في ميزان المدفوعات وتساوي كل من أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة السيولة، وبالتالي زيادة الدخل من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وتدفق رؤوس الأموال نحو الخارج وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالتالي زيادة الصادرات المحلية مما يحسن من وضعية الميزان التجاري(3).

ويستمر الدخل في الزيادة مما يؤدي إلى انتقال المنحنى IS نحو اليمين (من IS₀ إلى IS₁) فيتحقق بذلك توازن جديد في سوق النقد عند النقطة B التي تتساوى عندها أسعار الفائدة المحلية مع أسعار الفائدة العالمية مرة أخرى، والشكل الموالي يوضح ذلك :



(1) أمال بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 65-67

(2) Bourguinat Henri ; OpCit, P 410-411

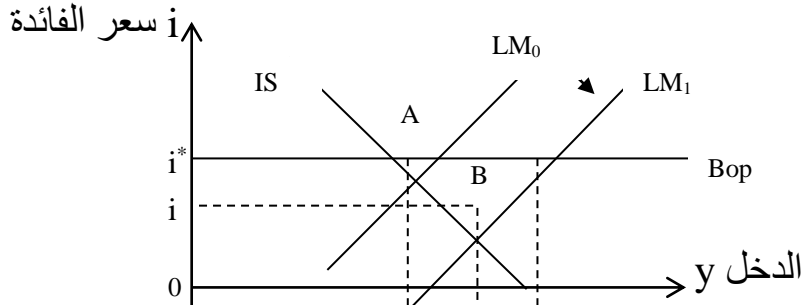
(3) بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، ص 78

المصدر : مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، (1985-2006)، دكتوراه الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص45
حيث :

LM : يمثل منحنى توازن سوق النقد.
IS : يمثل منحنى توازن سوق السلع.
Bop : يمثل منحنى توازن ميزان المدفوعات (بافتراض حرية تامة لحركة رؤوس الأموال).

2. أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام الصرف الثابت : إن تطبيق سياسة نقدية توسعية في حالة نظام الصرف الثابت لا يؤدي إلى زيادة الدخل كما هو الحال في نظام الصرف العائم لأن الانخفاض في سعر الفائدة المحلية وتدفق رؤوس الأموال نحو الخارج لا يمكن أن يؤثر على الدخل وذلك لأن سعر الصرف لا يعرف أي تغيير لأنه في الأصل ثابت، والدولة تتدخل باستمرار لدعم العملة الوطنية، وذلك للحفاظ على قيمتها المثبتة والشكل التالي يوضح ذلك :

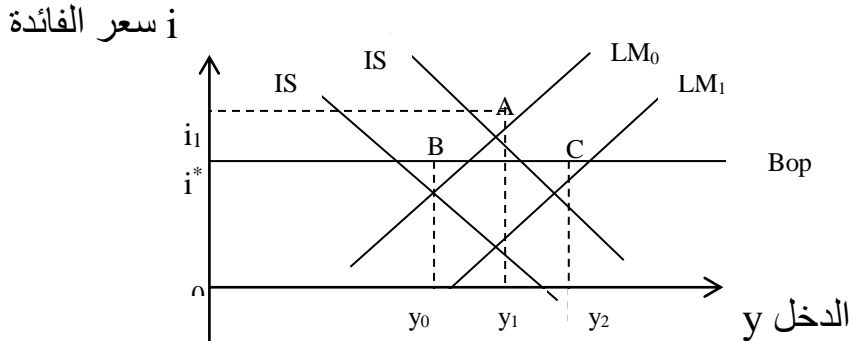
الشكل رقم 3- : أثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف الثابت :



المصدر : مشهور هذلول بريور، مرجع سبق ذكره، ص 46.
ثانيا : السياسة المالية :

1. أثر السياسة المالية التوسعية في ظل النظام الصرف الثابت : تؤدي السياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومية إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، الذي يؤدي بدوره إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج إلى داخل الاقتصاد، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية ومن ثم حدوث فائض في ميزان المدفوعات (تغير الاحتياطات) عندها ينتقل المنحنى (LM) نحو اليمين (من LM_0 إلى LM_1).
وبما أن أسعار الفائدة المحلية تتساوى مع أسعار الفائدة العالمية، وسعر الصرف ثابت، فإنه سيكون هناك ارتفاع في الدخل والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 4- : أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف الثابت



المصدر : سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 139.

2. أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف العائم : في هذه الحالة الزيادة الحاصلة في سعر الفائدة والنتيجة عن الإنفاق الحكومي تؤدي إلى حدوث ارتفاع في قيمة العملة، وهذا يجعل الصادرات المحلية تنخفض والطلب على الواردات يرتفع مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، مع عدم حدوث أي تغير في الناتج المحلي.
وفي الأخير يمكن القول أن الصيغة الأساسية لنموذج "ماندل- فلمنج" الخاصة بالقدرة التامة لانتقال رؤوس الأموال تتضمن عدم وجود تأثير للسياسة النقدية على الناتج المحلي في ظل أسعار الصرف الثابتة، ولكن تأثيرها يكون قوي في ظل أسعار الصرف العائمة.
وعلى العكس من ذلك، نجد أن تأثير السياسة المالية على الناتج يكون قويا في ظل أسعار الصرف الثابتة، بينما ينعدم تأثيرها مع أسعار الصرف العائمة.

المبحث الثالث : سوق الصرف

تستدعي المبادلات التجارية الدولية تبادل العملات النقدية ومختلف الأدوات المالية المستخدمة في الدفع في التعاملات الدولية كالودائع البنكية المكتتبة بالعملات الأجنبية، شيكات المسافرين، الاعتمادات الشخصية...

ويجري تبادل هذه العملات في سوق الصرف (كما أشرنا سابقا) أين يتحدد سعر الصرف الذي يتم بموجبه التبادل، وتظهر أهمية سوق الصرف في كونه السبب الذي أدى إلى نجاح المبادلات التجارية الخارجية وتوسيعها باستمرار.

المطلب الأول : ماهية سوق الصرف

أولا : تعريف سوق الصرف : يعتبر سوق الصرف سوق غير منظم مثل الأسواق المالية (البورصات) أو أسواق البضائع، وليس لها مكان محدد (مركز) يجتمع فيه المتعاملون، كما أنه ليس قاصرا على بلد واحد، ومن ثم فإن سوق الصرف هو الآلية التي يتم بواسطتها الجمع بين مشتري وبائعي العملات الأجنبية، وأنه يتكون أساسا من عدد البنوك المنخرطة في نشاط استبدال العملات الأجنبية، فالبنوك هي التي تصنع سوق الصرف⁽¹⁾.

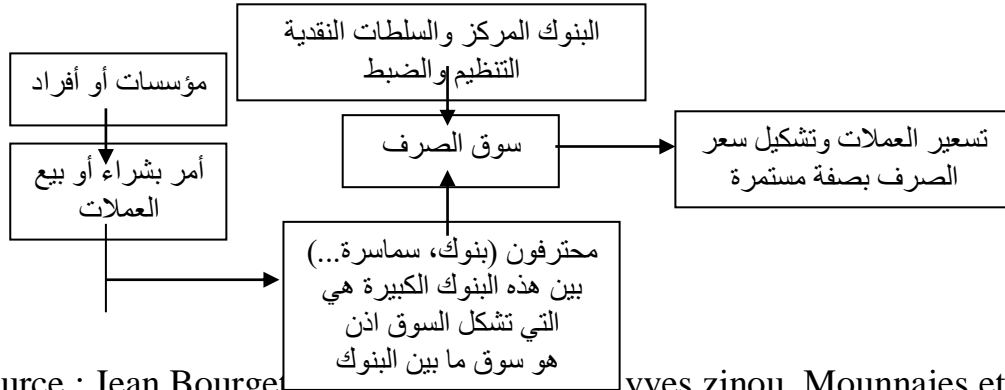
كما يعرف سوق الصرف الأجنبي على أنه سوق ما بين البنوك والمتعاملين في الصرف الأجنبي (سماسرة، بنوك مركزية، شركات، أفراد، حكومات) الذين يقومون بشراء وبيع الصرف الأجنبي عن طريق وضع ترتيبات لتحديد قيمة المعاملات وآليات تسليم المدفوعات⁽²⁾.

ويعتبر سوق الصرف الأجنبي سوق تامة بالمعنى النيوكلاسيكي : منافسة كبيرة توجد المعلومات بصفة شبة تامة عند المتعاملين فيه، سرعة كبيرة في أداء المعاملات والتصحيح (فيما يخص سعر الصرف)، يعمل بصفة مستمرة وبالتتابع من مركز مالي إلى آخر⁽³⁾ .
والشكل الموالي يوضح

¹ السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، الأردن، 2009، ص 265-266
² جوزيف دانيالز، ديفيد فالهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 62

³ Jean Bourget, Arcangelo Filiuzzi, Yves Zinou, Mounnaies et System esmonitaires, Bréal, 9eme édition ,
2002, P36

الشكل رقم -5- : سوق الصرف



Source : Jean Bourgeat, Yves zinou, Mounnaies et
Systèmes monétaire, Bréal, 9eme édition, 2002, P36

ثانيا : خصائص سوق الصرف : ويتميز سوق الصرف بخصائص أخرى إضافة إلى الخصائص السابقة الذكر تتمثل في⁽¹⁾:

- يعتبر سوق الصرف أقدم وأكبر وأوسع سوق مالي في العالم، وأكثر للأسواق شفافية وسبولة مقارنة بالأسواق الأخرى نظرا لضخامة المعاملات التجارية التي تتم فيه، حيث تكتتب المؤسسات العادية للسمسرة ما بين 3000 و 4000 تذكرة لصفقات العملة الأجنبية في المتوسط لليوم الواحد (24 ساعة)، في حين يبلغ المتوسط اليومي لقيمة ما يتم تداوله من الصرف الأجنبي ما بين 2.5 إلى 3.5 تريليون دولار.

- على خلاف سوق الأوراق المالية فإن سوق الصرف يعمل على مدار 24 ساعة في اليوم و6 أيام في الأسبوع حيث تجري الصفقات في هذا السوق في كل ساعات النهار والليل وتشمل في أغلب الأحوال مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة.

- تركز السوق : حيث ما يعادل ثلثي الصفقات اليومية يحدث ما بين سماسرة البنوك وحوالي 16% منها تخص العملاء غير الماليين، أما الجزء الباقي من المعاملات (20%) فيشمل المؤسسات المالية التي هي في الأغلب شركات أوراق المالية تعمل في أسواق القروض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية، كما أن أغلب الصفقات تتركز في أسواق لندن، نيويورك وطوكيو، وتصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية إلى 30% من إجمالي الصفقات بينما تصل حصة كل من نيويورك وطوكيو إلى 16% و 10% على التوالي.

¹ (السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 266-267

ثالثاً : الوسطاء المتعاملون في سوق الصرف :

1. البنوك والمؤسسات المالية : تتمثل هذه الشريحة أساساً في البنوك التجارية التي تتعامل بصورة مباشرة في سوق الصرف الأجنبي، حيث تقوم هذه البنوك بعقد صفقات شراء لحسابهم الخاص أو لحساب الغير (الزبائن)، أو في حالة مستعملي سوق الصرف فتكون العلاقة مع أسواق الصرف غير مباشرة⁽¹⁾.
2. البنوك المركزية : لا يرقى تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف إلى درجة تدخل البنوك التجارية فتدخلها يتميز بالقلّة مقارنة بالبنوك التجارية، إلا أنه ذو أهمية كبيرة، ويمكن حصر مجال تدخلها العمليات التالية⁽²⁾:

- شراء وبيع العملات الأجنبية بغرض تدعيم العملة الوطنية أو تلبية لحاجيات العملاء (بنوك مركزية أجنبية، بنوك تجارية، خزينة الدولة).
- بيع وشراء العملات الأجنبية بقصد التأثير على مستوى العرض والطلب للعملة، والتأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعاً وانخفاضاً، بهدف الحفاظ على استقرار هذه الأسعار خاصة إذا كان النظام نظام تعويم.
- تتدخل باستخدام عمليات المبادلة لتثبيت أسعار صرف عملاتها، حين تتعرض لضغوط المضاربة، ولتوفير السيولة للاقتصاد الوطني أو للتخلص من فائض السيولة فيه.
- 3. السماسرة : يتمثل دور السماسرة عند تدخلهم في سوق الصرف في الوساطة بين المتعاملين في السوق، وهذا من خلال درايتهم ومعرفتهم الجيدة بظروف سوق الصرف، حيث يقومون بتقديم أفضل العروض للعملات الأجنبية، ويتعاملون مع أفضل الطلبات، ولا يقتصر نطاق عملهم على الأسواق الوطنية، بل يمتد إلى الأسواق الدولية، حيث يتوسطون في الصفقات التي تتم بين البنوك، مع تقاضي العمولات نظيراً للخدمات المقدمة⁽³⁾.

ويقوم بالسمسرة في سوق الصرف الأجنبي أفراد ومؤسسات قائمة بذاتها.

4. المؤسسات غير المالية : إن مشاركة بعض مؤسسات الأعمال في عمليات العملات الأجنبية والدخول في أسواق الصرف يأتي كنتيجة لنشاطات هذه المؤسسات التجارية أو الصناعية أو الاستثمارية التي تحتم عليها ظروف عملها الدخول إلى هذه الأسواق كشارية أو بائعة أو مستثمرة للعملات، وهي قد تقوم بذلك مباشرة أو عن طريق البنوك أو المؤسسات المالية التي تتعامل معها.

5. الأفراد : وهم المتعاملون في مجال التجارة الخارجية من المستوردين والسياح والمستثمرين الذي يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، هذا إضافة إلى التجار والمضاربيين الذين يتاجرون بالعملات المختلفة بهدف تحقيق الربح⁽⁴⁾.

المطلب الثاني : تصنيف أسواق الصرف

أولاً : سوق الصرف العاجل (الفوري) : وهو السوق الذي يتم فيه تسليم الصرف الأجنبي المشتري والمباع في حدود يومين بعد اليوم الذي تتم فيه الصفقة، تنتج هذه الفترة الوقت الكافي للمتعاملين لتسوية التزاماتهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة والمدينة،

(1) ماهر كرنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، دار حامد، الأردن، 2004، ص 199.

(2) ماهر كرنج شكري، مروان عوض، مرجع سبق ذكره، ص 2001

(3) ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص 311

(4) كامل البكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 245

حيث شروط تبادل العملات من سعر وكمية تكون محددة في اليوم الذي تمت فيه الصفقة وتسمى هذه المعاملات **بالمعاملات الفورية**، أما سعر الصرف الذي يدخل في مثل هذه الصفقات فيعرف باسم **سعر الصرف الفوري**⁽¹⁾، وتعتبر هذه السوق أكثر شيوعاً في أسواق الصرف وتعكس أسعار الصرف المطبقة فيها وآثار مختلف القوى الاقتصادية في العالم من جهة، ومحاولات السلطات النقدية حصر تذبذباتها داخل المجال المناسب وفقاً للاتفاقات الدولية (مثل ما هو الحال عليه بالنسبة للنظام النقدي الأوروبي) من جهة أخرى⁽²⁾.

وتبين هذه السوق تطورات العملات الصعبة، والمبادلات التي تجري فيها تتميز بالسهولة وكبر الحجم مقارنة بإجمالي المبادلات التي تتم في سوق الصرف عامة.

1. عرض الأسعار العاجلة : يتم عرض الأسعار على مستوى السوق العاجلة في شكلين⁽³⁾:

أ. سعر الشراء : هو السعر الذي يكون البنك عنده على استعداد لشراء العملة الصعبة.

ب. سعر البيع : هو السعر الذي يمكن للبنك بيع العملة الصعبة وفقه.

وللتفرقة بين هذه السعيرين توضح مطة (-) أو خط مائل (/) بينهما.

مثال : إذا كان اليورو مسعراً بالنسبة للدولار كما يلي :

$$TC(EUR/USD) = (0.7777/0.7978)$$

معناه أن البنك على استعداد لشراء اليورو (EUR) بـ 0.7777 الدولار الأمريكي

(USD)، وبيعه بـ 0.7978 الدولار أمريكي (USD).

وهناك بعض العملات لديها نوعين من الأسعار مثل الفرنك البلجيكي (BEF).

ج. سعر تجاري : ويستعمل لتسوية العمليات التجارية (صادرات / واردات)

د. سعر مالي : ويستعمل في العمليات المالية : شراء / بيع أسهم، سندات

ثانياً : سوق الصرف الآجل : هي تلك السوق التي يتفاوض فيها المتعاملون الاقتصاديون لشراء أو بيع العملات الأجنبية لفترة مقدّمة، حيث يحدد سعر الصرف الآجل حالياً من أجل التبادل في المستقبل/ لأسبوع، شهر، سنة أو عدة سنوات⁽⁴⁾.

تسمح هذه السوق بتحديد سعر تبادل العملات الأجنبية في المستقبل و الفائدة من هذه العملية هو تثبيت الأسعار الآجلة من أجل تفادي أخطار الصرف.

ومن بين العملات الأجنبية المسعرة لفترة آجلة بالنسبة إلى الدولار الأمريكي :

المارك الألماني (DEM)، الفرنك السويسري (CHF)، الفرنك البلجيكي (BEF) الين الياباني (JPY)، الدولار الكندي (CAD)، الجنيه الإسترليني (GBP) ...

1. التسعيرة في سوق الصرف الآجل : لا تمثل أسعار الصرف الآجلة التسعيرة

الرسمية، إذ أنها مسعرة بمعدلات تأجيل الاستلام (العلاوة = Report)، وتأجيل التسليم (الخصم = Déport) حيث⁽⁵⁾:

أ. يضاف تأجيل الاستلام (العلاوة = Report) عندما تكون العملة الأجنبية مؤجلة الاستلام (*) بالنسبة للعملة الوطنية للبلد.

(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 182

(2) محمد علة، مرجع سبق ذكره، ص 75

(3) محمد علة، مرجع سبق ذكره، ص 83

(4) Josette peyrard, *Gestion Financier internationales* ; 2eme édition CLET, Paris, 1989, P 57

(5) محمد علة، مرجع سبق ذكره، ص 88-89

ب. يطرح تأجيل التسليم (Déport= خصم) عندما تكون العملة الأجنبية مؤجلة التسليم(**) بالنسبة للعملة الوطنية للبلد.

و عليه يمكن التعبير عن السعر الأجل بالصيغة التالية :

السعر الأجل = السعر العاجل + العلاوة / الخصم

ثالثا : سوق الخيارات للعملة الأجنبية : هي السوق التي يتم فيها التفاوض حول عقود خيارات العملات الأجنبية التي تتضمن الدفع العاجل للعلامة وحصول المشتري طيلة فترة العقد على حق تأكيد عملية شراء/بيع العملة بسعر محدد بين طرفي العقد، وهو سعر العملية(1).

وتنقسم سوق الخيارات للعملات الأجنبية إلى قسمين أساسيين هما :

1. سوق خيارات العملة المنتظمة : يتم في هذه السوق بيع وشراء العملات الأجنبية بإرسال الأوامر إلى قاعة التعامل في البورصة من خلال السماسرة، وتكون العقود المبرمة في هذه السوق عقودا نمطية ذات تواريخ استحقاق نمطية، تحدد عادة يوم الأربعاء الثالث من الأشهر، مارس، جوان، سبتمبر، ديسمبر.

2. أسواق خيارات العملة الموازية : أنشأت من طرف البنوك نتيجة لبعض الصعوبات التي ترتبت عن التنميط في الأسواق المنتظمة للعملة، حيث أن الخيارات المتداولة في هذه السوق تتضمن شروط غير نمطية يملئها العميل تتعلق أساسا بتواريخ الاستحقاق التي تغطي فترة التحوط دون تحديدها بشهور معينة من السنة، ويتم التعامل بمثل هذه العقود بين البنوك والعملاء مباشرة دون وساطة.

رابعا : سوق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية: تعتبر أسواق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية امتدادا للأسواق الأجلة وقد استخدمت بهدف تخفيض مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات مقابل بعضها البعض، وحماية المتعاملين في سوق الصرف من تحركات الأسعار نتيجة تغير ظروف الإنتاج أو بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية...

وظهر أول سوق مالي مستقبلي للعملات الأجنبية سنة 1972 ببورصة شيكاغو التجارية، وهو سوق يتم فيه التفاوض على العقود النمطية التي تلزم البائع بالتسليم والمشتري بالاستلام لكمية معينة من العملات الأجنبية بسعر محدد يوم التعاقد مع تحديد الدقيق لكمية العملات الأجنبية وتاريخ تسليمها أو استلامها(2).

المطلب الثالث : المعاملات التي تتم في سوق الصرف

يوجد نوعين من المعاملات التي تجري عبر أسواق الصرف : معاملات تقليدية ما بين البنوك التي تغطي كلا من المعاملات الفورية والمعاملات الأجلة أما النوع الثاني فيتمثل في المعاملات باستخدام المشتقات المالية والتي تضم مقايضات العملة، عقود الخيار، العقود المستقبلية للصرف الأجنبي.

أولا : المعاملات التقليدية

(* تكون العملة مؤجلة الاستلام (en report) بالنسبة لعملة أخرى لما يكون معدل الفائدة لفترة محددة أقل من العملة الأخرى، ويتحمل المستورد (خسارة)، بينما يتحصل عليه المصدر (ربح)
(** تكون العملة مؤجلة التسليم (en déport) بالنسبة لعملة أخرى، لما يكون معدل الفائدة لفترة محددة أكبر من العملة، ويتحمل تأجيل التسليم المصدر (خسارة) بينما يتحصل عليه المستورد (ربح)
1 (السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 272
2 (محمد عل، مرجع سبق ذكره، ص 78-79

1. المقاصة : يتم عن طريق هذه العملية تسوية الحسابات الدولية المترتبة عن المبادلات التجارية (من سلع وخدمات) إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها (قروض، استثمارات...) (1).
2. التحكيم (المراجعة) : هو عملية الاستفادة من فروق أسعار العملة في أسواق الصرف المختلفة حيث يقوم المحكم بشراء عملة ما أين يكون سعرها منخفضاً ويعيد بيعها فوراً في المكان الذي يكون سعرها مرتفعاً مستفيداً من الفارق في السعر لتحقيق الربح. تستمر هذه العملية إلى أن يتعادل السعران، لهذا يعتبر التحكيم وسيلة لتوازن سوق الصرف كما تجعل من سوقين للصرف سوقاً واحدة بفضل حرية انتقال العملات بينهما (2).
3. التغطية : تقدم أسواق الصرف الأجل وسيلة للحماية من الأخطار الكامنة في تقلبات السعر العاجل حيث نجد كثيراً من معاملات الصرف الأجنبي تقوم على توقعات لمدفوعات أو تحصيلات تنشأ من نشاطات تجارية أو مالية مستقبلية، لذلك يتعرض المتعاملون إلى خطر تغير السعر العاجل (الفوري) إذا بقوا في مركز مكشوف لحقوق جارية صافية أو التزامات جارية صافية بعملة أجنبية، ويمكن إزالة هذه المخاطر عن طريق البيع أو الشراء الأجل لحصيلة الصرف الأجنبي المتوقعة. ويمكن أن نميز ثلاث طرق للتغطية (3).
 - المعاملات الآجلة.
 - العقود المستقبلية للصرف الأجنبي.
 - عقود الخيار للصرف الأجنبي.
4. المضاربة : تكمن المضاربة في سوق الصرف في التعرض الإرادي لخطر الصرف بهدف تحقيق الربح (4).

فالمضاربة على عكس التغطية حيث يضع المضارب نفسه في مكان مكشوف بالنسبة للعملة التي يضارب عليها من خلال بيع العملة الأجنبية مستقبلاً مع عدم امتلاكه لتلك الكمية في نفس الوقت في ظل التوقع بشرائها بسعر صرف عاجل أقل عندما يحين وقت تنفيذ العملية (العقد) محاولين من ذلك تحقيق ربح (5)، وتكون المضاربة محققة للاستقرار إذا تم شراء العملة الأجنبية عندما يكون السعر المحلي للعملة الأجنبية منخفضاً على أساس التوقع أنه سيرتفع قريباً، وبالتالي يتحقق الربح، أو إذا تم بيع العملة الأجنبية حالياً عندما يتوقع أن سعرها سينخفض قريباً، وهي تهدئ من التقلبات في أسعار الصرف عبر الزمن وبذلك تكون مفيدة وتكون المضاربة غير محققة للاستقرار عند بيع العملة الأجنبية المنخفض سعرها عند التوقع أن هذا السعر سينخفض أكثر في المستقبل القريب، وكذلك بالنسبة لعملية الشراء، وهي تزيد من تقلبات أسعار الصرف عبر الزمن ومعرفة لتدفق التجارة الدولية والاستثمار (6).

(1) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 849-852

(2) لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص 123

(3) نفس المرجع السابق، ص 123

(4) Jean Bourget, *Arocangelo Figliuzzi, Yves Zenou*, opcit, P 47

(5) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 272

(6) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 869

ثانيا : المعاملات باستخدام المشتقات المالية : تتعلق بوسائل وتقنيات حديثة الاستعمال للتغطية من خطر الصرف وكذلك في مجال المضاربة.

1. عقود الخيار للصرف الأجنبي : هي عقود تعطي للمشتري الحق في شراء (ويسمى خيار الشراء) أو بيع (ويسمى خيار بيع) كمية محددة من العملة المتداولة في تاريخ محدد (ويسمى بخيار أوروبي) أو بأي تاريخ قبل الموعد المحدد (خيار أمريكي)، وبسعر محدد (يسمى سعر التنفيذ)، مقابل دفع المشتري مبلغ محدد عبارة عن عمولة (تسمى بسعر الخيار) عادة ما تمثل نسبة من قيمة العقد سواء تم تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه(1).

2. العقود المستقبلية للصرف الأجنبي : تمثل هذه العقود التزاما قاطعا بشراء أو بيع العملة خلال فترة زمنية محددة وبسعر معين، تختلف عن عقود المعاملات الآجلة في كونها تجري من خلال مزاد علني مفتوح في سوق صرف منظم يسمى بسوق العقود المستقبلية الذي يختلف بدوره عن الأسواق الآجلة في النقاط التالية(2):

- تستخدم الأسواق المستقبلية مبالغ أقل من العملات.
 - تتم هذه الصفقات في مناطق جغرافية محدودة مثل : شيكاغو، نيويورك، لندن
 - تعتمد على المحددات اليومية للتقلبات في أسعار الصرف.
 - ضيق السوق المستقبلي للعملة مقارنة بالسوق الآجل.
3. مقايضات العملة : تتضمن عملية مقايضة العملات الأجنبية تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع، وقيمة كل منهما واحدة، إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين، وتفصل بينهما مدة زمنية(3).
- ومن صفقات مبادلة العملة الأجنبية نجد(4):
- صفقتا تبادل عملة مختلفان.
 - تاريخ استحقاق مختلف لكل صفقة تبادل العملة.
 - تحدث الصفقة الأولى في التاريخ الأقرب.
 - تحدث الصفقة العكسية في تاريخ الأبعد.
 - يوجد سعر صرف مختلف لكل صفقة تبادل العملة.
 - عادة ما تكون الصفقة الأولى التي يجري في التاريخ الأقرب عبارة عن صفقة فورية.

المطلب الرابع : آليات تحديد سعر الصرف

أولا : سعر الصرف العائم (الحر) : يتحدد سعر الصرف في ظل نظام حرية الصرف (نظام الصرف العائم) لعملة ما بتساوي المعروض منها مع الطلب عليها سوق الصرف الفوري ويسمى سعر الصرف في هذه الحالة بسعر الصرف التوازني(5) والشكل الموالي يوضح ذلك .

(1) بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، مرجع سبق ذكره، ص 188

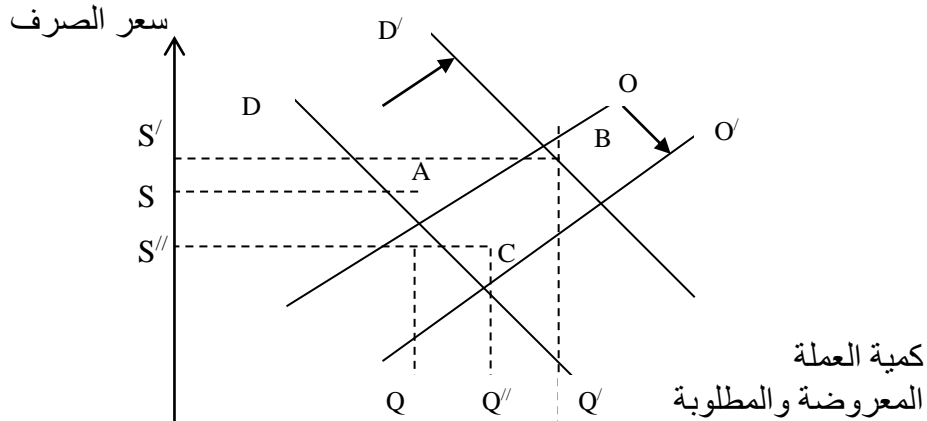
(2) محمد صالح القريشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2008، ص 277

(3) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 147

(4) بريان كويل، أسواق العملات الأجنبية، ترجمة خالد العامري، الطبعة الثانية، دار الفاروق، مصر، 2007، ص 121

(5) زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 46

الشكل 6- : توازن سوق الصرف في ظل نظام الصرف العائم



المصدر : لطلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية
مكتبة حسن، لبنان، 2010، ص 125.

من خلال الشكل يتضح أن النقطة (A) هي نقطة التوازن التي يتقاطع عندها منحنى عرض العملة (O) مع منحنى الطلب عليها (D)، وبذلك يكون سعر صرف العملة عند التوازن هو (S)⁽¹⁾ ويلاحظ أنه في حالة زيادة الطلب على العملة مع ثبات المعروض منها يرتفع سعر الصرف إلى (S') بينما في حالة زيادة المعروض من العملة مع ثبات الطلب عليها يهبط سعر الصرف إلى (S'').

ثانياً : سعر الصرف الثابت: يفضل صانعو السياسات الاقتصادية في بعض الدول

ربط قيمة العملة الوطنية بالنسبة إلى عملة أخرى، ونتيجة لذلك نجد أنهم يختارون أحد ترتيبات سعر الصرف الثابت التي ذكرت سابقاً⁽²⁾.

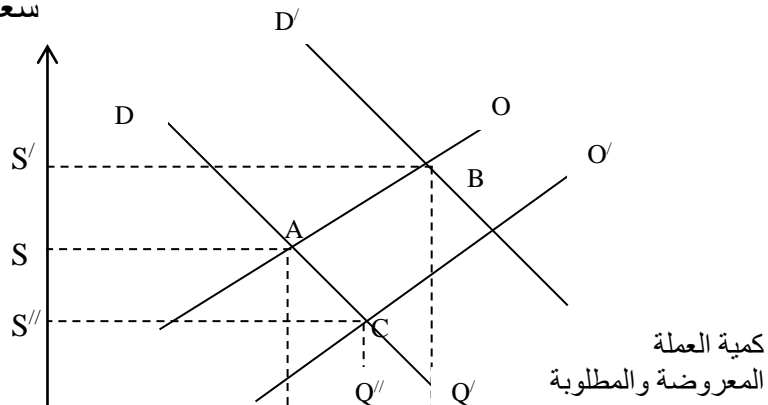
نفرض أن صانع السياسات في دولة ما يفضل استقرار عملته الوطنية بالنسبة إلى الدولار عند سعر صرف ثابت بين العملتين (S) كما هو موضح في الشكل :

⁽¹⁾ لطلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 124

⁽²⁾ جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، مرجع سبق ذكره، ص 87

الشكل رقم 7- : توازن سوق الصرف في ظل نظام الصرف الثابت

سعر الصرف



المصدر : جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 88.
وبافتراض حدوث ارتفاع في الطلب على العملة الوطنية فإن الكمية المطلوبة منها تزيد عن الكمية المعروضة وهو ما يسبب ارتفاع قيمتها بالنسبة للدولار عن القيمة المحددة سلفاً من طرف صانع السياسات (S').

وللحفاظ على قيمة العملة الوطنية عند سعر الصرف (S) يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف لزيادة الكمية المعروضة منها لكي تتماشى مع الكمية المطلوبة من خلال شراء أصول مالية بالعملة الوطنية (الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها في السوق)⁽¹⁾.

أما في حالة ما انخفض الطلب على العملة الوطنية فإن قيمتها بالنسبة إلى الدولار الأمريكي ستخفض إلى (S'') كما هو مبين في الشكل يقوم عندها البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف لتخفيض الكمية المعروضة لتتماشى مع الكمية المطلوبة من خلال شراء أصول مالية بالعملة الوطنية.

ويعد التدخل في سوق الصرف لتعديل قيمة العملة الوطنية بالنسبة للدولار جزءاً غاية في الأهمية من ترتيبات سعر الصرف الثابت الذي تطبقه العديد من الدول.

¹ (جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، مرجع سبق ذكره، ص 88

المطلب الخامس : العوامل المؤثرة في تحرير سعر الصرف

هناك العديد من العوامل المهمة التي يمكنها التأثير على سعر صرف عملة دولة ما، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير ذلك وعلى العموم نلخص هذه العوامل في :
أولا : العوامل الاقتصادية:

1. السياسة النقدية : إن اتباع الدولة لسياسة نقدية توسعية يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ويحدث العكس في حالة السياسة النقدية الانكماشية(1).

2. أسعار الفائدة : إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاديات الدولية إنما تتحرك بحثا عن الفائدة، فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول تكون وجهة لرؤوس الأموال مما يؤدي إلى زيادة عرض العملة الأجنبية في الاقتصاد المحلي وبالتالي انخفاض قيمتها (سعر صرفها) مقابل العملة الوطنية(2).

3. معدلات التضخم : يعد التضخم من العوامل المؤثرة في سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف، (بطريقة غير مباشرة من خلال التضخم)(3).

4. ميزان المدفوعات : يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسد العجز بالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات(4).

5. الموازنة العامة : تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

(1) صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983، ص134

(2) لعلو موسى بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 127

(3) عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمان حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، مؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، 1986، ص7

(4) لعلو موسى بخاري، ص 127-128

ثانيا : العوامل غير الاقتصادية :

وتشتمل على عوامل لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف ويمكن إجمالها في الآتي :

1. الاضطرابات والحروب : تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي والتجارة الخارجية، وبالتالي فإن اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا ويفقد الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم⁽¹⁾.

2. الإشاعات والأخبار : تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة جدا على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر، وسرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه⁽²⁾.

¹ (فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص 222.

² (رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة، الأردن، 2000/ ص 46

خلاصة الفصل الأول

يعتبر سعر الصرف الذي يعرف على أنه سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى ذو أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية اليومية، مما يضيف بأنه لا يوجد مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق الصرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، وعلى هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف.

ومهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد فإنه يجب على سعر الصرف أن يحقق شروط التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، أخذ بعين الاعتبار الشروط الدولية.

مقدمة الفصل الثاني

تعد القوائم المالية الوسيلة التي بموجبها تنتقل صورة مختصرة عن العمليات الجارية في المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة، يتم اتخاذ مختلف القرارات بناء على المعلومات الواردة فيها.

غير أن الاختلاف الذي ميز الأنظمة المحاسبية بين الدول أدى إلى عدم قدرة مستخدمي هذه القوائم على المقارنة بين القوائم المالية للشركات المتواجدة في مختلف الدول (خاصة الشركات متعددة الجنسيات) وتحليلها لغرض قرارات الاستثمار والإقراض والاقتراض، الأمر الذي استوجب البحث عن مرجعية محاسبية توحد المفاهيم على المستوى الدولي، فكان ذلك محل اهتمام العديد من الهيئات المحاسبية المحلية والدولية التي عملت جاهدة على وضع معايير محاسبية تعتبر بمثابة إرشادات عامة تحكم وتوجه الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي من أجل الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

ويعتبر الطابع المتغير لسعر الصرف الذي قد يؤثر على الوضعية المالية لأية مؤسسة اقتصادية خاصة تلك التي تمارس نشاطا كبيرا متعلقا بالعملات الأجنبية (استيراد/تصدير) من المواضيع التي عالجتها المحاسبية الدولية التي هدفها الأساسي توحيد الطرق المحاسبية وتقليل الاختلافات من خلال المعيار المحاسبي الدولي IAS(21) "أثر تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية" الذي يهدف بدوره إلى تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه في عملية تسجيل المعاملات التجارية بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية للعمليات والفروع الأجنبية.

المبحث الأول : القوائم المالية

تعمل المحاسبة المالية على وضع الأسس والقواعد والمبادئ المحاسبية التي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل المعلومات المالية وترتيبها وتلخيصها في شكلها النهائي المتمثل في القوائم المالية.

المطلب الأول : مفهوم القوائم المالية

تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية التي تعتبر بدورها الوسيلة الأساسية المستخدمة من طرف الإدارة لإيصال المعلومات للأطراف الخارجية التي تتمكن بدورها من الاطلاع على العمليات الاقتصادية المختلفة الجارية في المؤسسة الاقتصادية ومركزها المالي لفترة زمنية معينة.

أولاً : تعريف القوائم المالية : لقد وردت عدة تعاريف بخصوص القوائم المالية حيث تعرف على أنها الوسائل التي بموجبها تنتقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية⁽¹⁾. كما تعرف على أنها تقديم عرض مالي هيكلية للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها⁽²⁾.

مما سبق يمكن القول بأن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا في السجلات الرسمية للأنشطة المالية لشركة معينة، توضح نتائج معاملات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتعطي ملخص عن وضعيتها المالية وربحيتها على المدى القصير والبعيد.

ثانياً : أهداف القوائم المالية : يعتبر الهدف الأساسي للقوائم المالية هو توصيل المعلومات المحاسبية المفيدة والمختصرة إلى المستخدمين الرئيسيين لها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة.

وتشتق الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم، خاصة أولئك الذين لديهم مصالح مباشرة معها، حيث تفيدهم في معرفة التدفقات النقدية التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلا في شكل توزيعات أرباح أو في شكل استرداد لأموالهم المستثمرة في المؤسسة (عن طريق بيع أسهمهم في السوق المالي في حالة شركة المساهمة)⁽³⁾، ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح (القدرة الكسبية) في الفترات السابقة والحالية والتنبؤ بها في المستقبل⁽⁴⁾.

كما تفيدهم في معرفة الوضع المالي للمؤسسة وذلك من خلال ثلاث نقاط أساسية : السيولة، اليسر المالي، والربحية⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ فالترميغس، روبرت ميغس، المحاسبة المالية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو مكارم وآخرون، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1995، ص 43.

⁽²⁾ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 200.

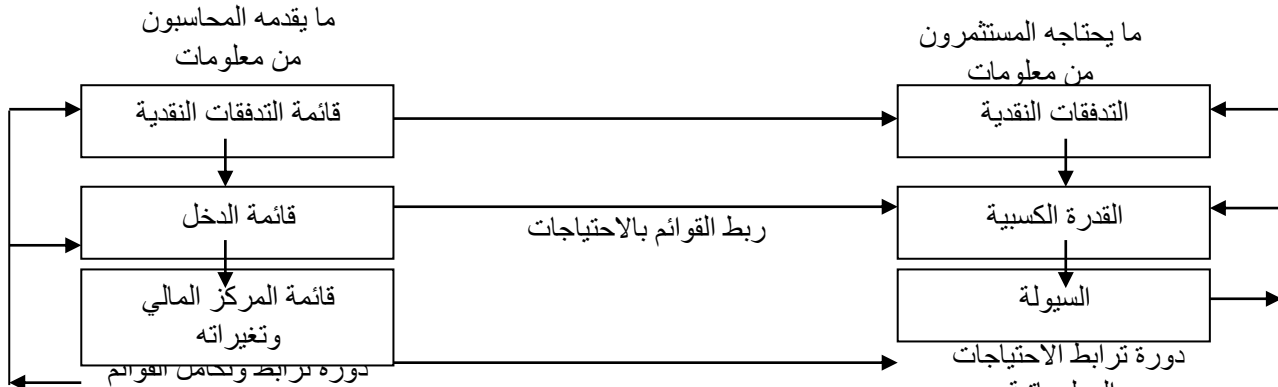
⁽³⁾ سامح محمد، القوائم المالية وتقييم المشروعات، موقع الإدارة والهندسة الصناعية، 2010، ص 3 على الموقع : <http://Samehare.wordpress.com>

⁽⁴⁾ أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، شركة الجلال للطباعة، مصر، 2003، ص 42.

⁽⁵⁾ أسامة الحارس وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 28-29.

والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم -8- : احتياجات الأطراف الخارجية من المعلومات حول المؤسسة.



المصدر: أسامة الحارس وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، الطبعة

الأولى، الأردن، 2004، ص30

ثالثاً: المستفيدين من القوائم المالية: هناك العديد من الأطراف المستفيدة من القوائم المالية منها من ينتمي إلى المؤسسة المعنية، ومنها من لا ينتمي إليها لكن له علاقة مباشرة أو غير مباشرة معها ويمكن ذكر أهمهم فيما يلي:

1. الإدارة: حيث تستفيد الإدارة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات المختلفة، ووضع خطط العمل⁽¹⁾.
2. الملاك (حملة الأسهم): يستفيدون من القوائم المالية في معرفة القيمة الحقيقية للأسهم والقيمة المتوفرة في المستقبل، إضافة إلى قيمة الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات⁽²⁾.
3. الدائنين: هم أكثر فئة اهتمام بالنتائج المالية للقوائم المالية للمؤسسات حيث على أساسها يمكنهم أن يقرروا تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لهذه المؤسسات، ومعرفة مدى الخطر وقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الدين والفوائد المستحقة⁽³⁾.
4. الحكومة: تحتاج إلى القوائم المالية لمعرفة الوضع الاقتصادي لهذه المؤسسة وتأثيره على الدخل الوطني⁽⁴⁾.
5. مصلحة الضرائب: تحتاج إلى القوائم المالية لتحديد السياسات الضريبية المطبقة وقيمة الضرائب المفروضة⁽⁵⁾.
6. المستثمرين: يحتاجون إلى القوائم المالية من أجل دراسة جدوى المشروع وتقييم أدائه ومقارنته بأداء المنافسين⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: أسس إعداد القوائم المالية

نعني بإعداد القوائم المالية تقديم معلومات عن نتائج قيام إدارة المؤسسة بالتنسيق والإشراف والمراقبة والقيام بمختلف مسؤولياتها تجاه الموارد التي أوكلت إليها.

(1) محمد بشارة، القوائم المالية، ص 3 على الموقع: www.infotechaccountants.com (يوم 9:30/2013/04/30)

(2) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص39.

(3) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 89-90

(4) محمد بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 1

(5) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 39

(6) سامح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

أولاً : الفروض المحاسبية لإعداد القوائم المالية : يعتمد المحاسبون على افتراضات أساسية في إعداد القوائم والتقارير المالية أهمها :

1. الوحدة المحاسبية : وذلك باعتبار المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة عن شخصية أصحابها أي فصل عملياتها وأموالها عن عمليات وأموال أصحابها ومنحها الحق في عقد وتنفيذ التعهدات وممارسة الأنشطة التي تحقق أهدافها(1).
2. استمرارية الوحدة المحاسبية : تعتبر المؤسسة وحدة محاسبية مستمرة في أعمالها بالصورة تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها والاستفادة من أصولها الحاضرة بما يكفي للوفاء بجميع الالتزامات وتنفيذ جميع العقود والتعهدات القائمة(2).
3. ثبات القوة الشرائية لوحة النقد : تعتبر وحدة النقد هي وحدة القياس المستعملة في الأنشطة الاقتصادية، ويفترض ثبات القوة الشرائية لوحة النقد عند إعداد القوائم المالية وقياس عناصرها بإهمال حقيقة تغير قيمتها من وقت لآخر نتيجة تغير الأسعار(3).
4. الفترة المحاسبية : إن أكثر الطرق فعالية لقياس نتائج نشاط المؤسسة هي قياس هذه النتائج عند الوقت الذي سيتم فيه تصفيه المؤسسة أو انتهاء المشروع، وبما أن مستخدمي القوائم المالية لا يمكنهم الانتظار حتى نهاية المشروع للحصول على المعلومات، وجب تقسيم المشروع إلى فترات محاسبية مناسبة عادة ما تكون شهر، ثلاثة أشهر (ربع سنة) أو سنة، وتقديم معلومات كاملة عن كل فترة مع ربط المعلومات في الفترات المتتالية(4).

ثانياً : المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية : هناك إطار من المبادئ الأساسية التي تستخدم في تسجيل العمليات المالية، وفيما يلي نذكر أهمها :

1. مبدأ التكلفة التاريخية : يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية من المبادئ الأساسية في المحاسبة خاصة المحاسبة المالية، يطبق على قياس كل من الأصول والالتزامات، حيث يمثل سعر التبادل المتفق عليه بين البائع والمشتري القيمة الجارية العادلة للسلعة أو الخدمة موضوع التبادل لحظة إتمام عملية التبادل التي يعترف بها المحاسبون وتخضع للتسجيل المحاسبي(5).

2. مبدأ الاعتراف بالإيراد : خلال دورة الأعمال (الفترة المحاسبية المعاقبة) تظهر الحاجة إلى توزيع الأرباح والاعتراف بها بين الفترات المالية المختلفة.

ولقد اتفق المحاسبون على قاعدة تقليدية للاعتراف بالإيراد، وهي أن الإيراد يتحقق عند نقطة البيع للغير (التسليم)، وبذلك فإن الربح أيضا يتحقق بالبيع الفعلي للغير، أي لا يجوز الاعتراف بأرباح لم تحقق بعد، وهو المبدأ المقبول عموماً عند إعداد القوائم المالية وتحديد نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة(6).

(1) أحمد محمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 69

(2) طارق عبد العال حماد، التقارير المالي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

(3) طارق عبد العال حماد، التقارير المالي، مرجع سبق ذكره، ص 82-83.

(4) أحمد محمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 72

(5) فالترميغيس، روبرت ميغيس، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(6) أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

3. مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات : قياس الربح في التطبيق العملي للمحاسبة المالية يقوم على أساس الفرق بين إجمالي إيرادات الفترة المحاسبية وإجمالي المصروفات المقابلة لتلك المصروفات في نفس الفترة وفقاً للمعادلة التالية :

الربح (الخسارة) = إجمالي إيرادات الفترة - إجمالي مصروفات الفترة

وتتم المقابلة هنا على أساس الاستحقاق^(*) وليس على الأساس النقدي⁽¹⁾

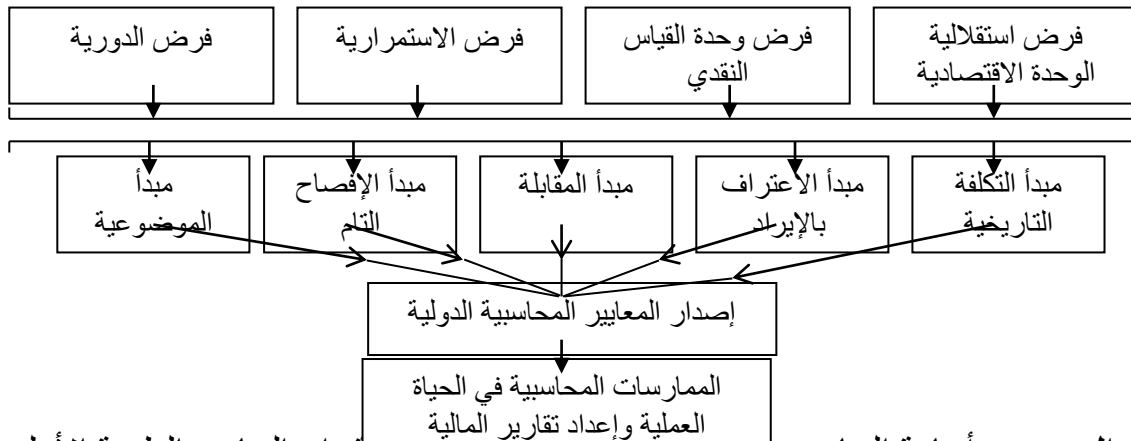
4. مبدأ الإفصاح الكامل : وهو من أهم المبادئ المحاسبية ويعني تزويد المستخدمين الخارجيين بالمعلومات الكافية لاتخاذ القرارات من خلال الإفصاح عن أي معلومات اقتصادية متعلقة بالمؤسسة تعتبر معلومات جوهرية تكمل أو تفسر المعلومات الواردة في القوائم المالية وذلك في شكل ملاحظات أو هوامش أو جداول إضافية للقوائم المالية⁽²⁾.

5. مبدأ الموضوعية (البعد عن التحيز) : يستخدم المحاسبون مصطلح الموضوعية في وصف عملية تقييم الأصول بالقيمة الحقيقية، وتعتبر التكلفة التاريخية هي التي تحقق هذا الغرض⁽³⁾.

إضافة إلى ذلك يتطلب مبدأ الموضوعية تقديم تقديرات واحتمالات موضوعية خاصة التي تعتبر جزءاً من القوائم المالية بالاعتماد على الأدلة والمستندات التفصيلية المرفقة التي توضح ذلك⁽⁴⁾.

تعتبر الفروض المحاسبية هي الأساس لاشتقاق المبادئ المحاسبية إلا أنها مستقلة عن بعضها البعض في حين أن المبادئ مترابطة مع بعضها البعض، واستناداً إلى تلك المبادئ يتم الإثبات المحاسبي وإعداد التقارير المالية الدورية والشكل الموالي يوضح ارتباط المبادئ والممارسات المحاسبية بالفروض المحاسبية⁽⁵⁾.

الشكل رقم 9- : ارتباط المبادئ والممارسات المحاسبية بالفروض المحاسبية



المصدر : أسامة الحارس وآخرون، أساس المحاسبة المالية، دار الحامد، الطبعة الأولى،

الأردن، 2004، ص41

* يعني أساس الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات الخاصة بالفترة المحاسبية سواء كانت تلك الإيرادات مقبوضة أم مستحقة القبض وكذلك بالنسبة إلى مصروفات نفس الفترة سواء كانت مدفوعة أو واجبة الدفع

(1) أسامة الحارس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

(2) أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 79-80.

(3) فالترميجس، روبرت ميجس، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(4) أحمد محمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 81-82.

(5) أسامة الحارس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

ثالثاً : عناصر القوائم المالية

يتم من خلال القوائم المالية تجميع وتصنيف الآثار المالية للعمليات والأحداث بناءً على خصائصها الاقتصادية، ويعرف هذا التصنيف بعناصر القوائم المالية التي تم تحديدها في خمسة عناصر وهي : الأصول، التزامات، حقوق الملكية، الدخل والمصروفات.

1. الاعتراف بعناصر القوائم المالية : نعني بالاعتراف إدراج بند في صورة لفظية وكذلك بمقدار في إجماليات الميزانية وقائمة الدخل⁽¹⁾.

أ. الاعتراف بالأصل : يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق إلى المؤسسة، وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموضوعية⁽²⁾.

ب. الاعتراف بالخصم : يتم اعتراف بالخصم في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن هناك تدفقاً خارجاً من الموارد التي تشكل منافع اقتصادية سوف تنتج عن تسديد التزام حالي، وأن المبلغ الذي سيتم تسديده يمكن قياسه بموثوقية⁽³⁾.

ج. اعتراف بالدخل : يتم الاعتراف بالدخل في قائمة الدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى الزيادة في الأصل أو نقص في الخصم ويمكن قياسه بموثوقية⁽⁴⁾.

د. الاعتراف بالمصروفات : يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في خصم ويمكن بقياسه بموضوعية⁽⁵⁾.

هـ. الاعتراف بحقوق الملكية : يتم الاعتراف بحقوق الملكية في الميزانية (قائمة المركز المالي) عندما يكون هناك زيادة في المنافع (أرباح) تؤدي إلى الزيادة في حقوق الملكية أو نقص في المنافع (الخسائر) تؤدي إلى نقص في حقوق الملكية، ويمكن قياسه بموضوعية⁽⁶⁾.

2. قياس عناصر القوائم المالية : يمكن تعريف القياس بأنه منح قيم نقدية للعناصر التي تم الاعتراف بها والتقرير عنها بالقوائم المالية، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس.

وهناك عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وتشمل⁽⁷⁾:

أ. التكلفة التاريخية : تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو بالقيمة العادلة لها بالمقابل في تاريخ الحصول عليها، وتسجل التزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام من النقدية أو المتوقع أن يدفع من سداد الالتزام ضمن النشاط العادي للمنشأة.

ب. التكلفة الجارية : يتم تسجيل أصول بمبلغ النقدية الذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل التزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.

(1) عبد القادر شيخلي، فن كتابة التقارير المالية، دار الثقافة، الأردن، 2004، ص 63.

(2) فالترميس، روربيرت ميجس، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(3) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(4) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 168.

(5) نفس المرجع السابق، ص 168.

(6) فالترميس، روربيرت ميجس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(7) أحمد محمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 56-59.

ج. القيمة الاسترادية: تسجل الأصول بمبلغ النقدية الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطرق العادي وتسجل الالتزامات بقيم السداد أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة.

د. القيمة الحالية: تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع الحصول عليها من الأصل ضمن النشاط العادي للمنشأة، وتسجل الالتزامات كذلك بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات الخارجة المستقبلية المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمنشأة.

المطلب الثالث: القوائم المالية الأساسية

تنقسم القوائم المالية التي تقوم بإعدادها مؤسسات الأعمال إلى قوائم مالية أساسية توضح مختلف العمليات الاقتصادية الجارية في المؤسسة ووضعيتها المالية خلال دورة مالية ما، وتتمثل أساساً في: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، قائمة التغيرات في حقوق الملكية (جدول التغيرات في الأموال الخاصة)، وقوائم مالية إضافية تعتبر إيضاحات متممة للقوائم المالية الأساسية مثل ما هو الحال بالنسبة إلى قائمة القيمة المضافة، جدول الاهتلاكات، جدول المؤونات...

أولاً: قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعد قائمة المركز المالي أهم قائمة في القوائم المالية الأساسية، وهي آخر قائمة مالية يتم إعدادها وذلك لوجود بعض المعلومات التي تتدفق إليها من القوائم المالية الأخرى.

1. تعريف قائمة المركز المالي: تختلف تعريفات قائمة المركز المالي أو ميزانية في الأدبيات المحاسبية باختلاف الزاوية التي ينظر إلى الميزانية من خلالها، حيث تعرف أنها "تمثل ممتلكان الفرد أو المؤسسة، والالتزامات القانونية هذا الفرد أو الوحدة الاقتصادية"⁽¹⁾. وتعرف كذلك بالقائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (الالتزامات + حقوق الملكية)، واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول)، وتتكون مختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية من أرصدة لحظية في تاريخ إعداد القوائم المالية، (N/12/31) مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة في ذلك التاريخ⁽²⁾.

وعليه يمكن القول بأن الميزانية هي القائمة التي تمكننا من التعرف على قيمة أصول المؤسسة وقيمة الالتزامات وحقوق المساهمين فيها في نهاية فترة مالية (N/12/31)، وبالتالي فهي تعبر عن المركز المالي في نهاية تلك الفترة وليس أثنائها⁽³⁾. وهي عبارة عن ملخص الحسابات في تاريخ معين الذي يعكس ما يسمى بالمعادلة المحاسبية الأساسية⁽⁴⁾:

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{حقوق الملكية}$$

ويمكن تعر

⁽¹⁾ التيجان بالرقمي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح باستبعاد أثر التضخم على القوائم

المالية، رسالة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006، ص 146.

⁽²⁾ مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، الأردن، بدون سنة نشر، ص 43.

⁽³⁾ سامح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

⁽⁴⁾ محمد بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

- الأصول : هي كل شيء ذو قيمة مالية تمتلكه الوحدة الاقتصادية ويعود عليها بالمنفعة (النقد، الذمم المدينة، المخزون، المباني، المعادن ...)
- الالتزامات : هي ما علي الشركة من ديون تجاه الغير.
- حقوق الملكية : وهي تشمل ما دفعه المساهمون من أموال عند شرائهم الأسهم في الشركة (في شركة المساهمة) أو صافي رأس المال (في حالة الملكية الفردية) مضافا إليه الأرباح المحتجزة والاحتياطات وهي تساوي الفرق بين الأصول والالتزامات.

2. تبويب قائمة المركز المالي :

يتم تصنيف المعلومات في الميزانية إلى عناصر كل عنصر يضم مجموعة من البنود وذلك لتسهيل قراءة هذه المعلومات، وقد جرى العرف المحاسبي على إعداد الميزانية في شكل حساب يضم جانبه الأيمن عناصر الأصول الممثلة لموارد المشروع، أما جانبه الأيسر فيضم عناصر الالتزامات وحقوق الملكية الممثلة لمصادر تمويل الأصول، ويتم الفصل بين الجانبين في الميزانية حتى يمكن إظهار المجاميع الفرعية.

أ- تبويب الأصول : الأصول هي الأشياء التي تملكها المؤسسة من نقد ومعدات ومخزون وخلافه وهي تقسم إلى قسمين⁽¹⁾:

1. الأصول المتداولة : وهي النقد والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال مدة زمنية تقل عن السنة وهي تشمل⁽²⁾:

- النقدية وما في حكمها.
- الاستثمارات قصيرة الأجل.
- الحسابات المدينة.
- المصروفات المدفوعة مقدما.
- المخزون.

2. الأصول الثابتة (غير المتداولة) : وهي الأصول التي تملكها المؤسسة ولا يمكنها التحول إلى نقدية خلال فترة قصيرة كالمعدات، المباني، ... وهي تضم⁽³⁾:

- الاستثمارات المادية طويلة الأجل.
- الأصول الثابتة (الممتلكات والآلات والمعدات، المباني ...).
- الأصول المعنوية (غير الملموسة مثل شهرة المحل، براءة الاختراع، حقوق التأليف والنشر، ...).
- أصول أخرى (وهي تضم النفقات طويلة الأجل المدفوعة مقدما، الضرائب المؤجلة، تكلفة إصدار السندات المؤجلة ...).

ب- تبويب الالتزامات (الخصوم) : يتم تبويب الالتزامات أيضا إلى مجموعتين متشابهتين بنفس الأسلوب الذي تم في الأصول وذلك كما يلي⁽⁴⁾:

1. خصوم متداولة : وهي الالتزامات التي يلزم على المؤسسة سدادها خلال السنة المقبلة (أي خلال عام من تاريخ الميزانية الحالية) وتضم :

- الديون قصيرة الأجل.
- أوراق الدفع.
- مصاريف مستحقة الدفع.
- أقساط الالتزامات طويلة الأجل.

2. خصوم غير متداولة : وهي الالتزامات طويلة الأجل أي تستحق بعد فترة زمنية تزيد عن السنة وهي تضم :

- القروض طويلة الأجل.

(1) سامح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(2) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 89

(3) نفس المرجع السابق، ص 90.

(4) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

- قروض السندات الطويلة الأجل.
- ج. حقوق الملكية : هي حقوق الملاك في المنشأة وهي توضح النتائج الصافية التراكمية للمعاملات والأحداث الماضية وهي تضم :
 - رأس المال المقدم (أسهم رأس المال).
 - رأس المال الإضافي المدفوع.
 - رأس المال الموهوب (تبرعات غير نقدية كالأراضي، المباني ...).
 - الأرباح المحتجزة.
- 3. هيكل الميزانية : يجب أن تتضمن الميزانية في عنوانها على أربعة عناصر هامة وهي :
 - اسم المؤسسة التي تعرض ميزانيتها.
 - عنوان القائمة : الميزانية أو المركز المالي.
 - تاريخ القائمة : N/12/31.
 - وحدة القياس النقدي: مليون دينار، مليار دينار...
 - والجدول الموالي يوضح الهيكل العام للميزانية

الجدول رقم -2-: الميزانية – جانب الأصول

N اهتلاكات/أرصدة	N إجمالي	الأصول المالية
2907 و 2807 280 (خارج 2807) 290 (خارج 2907) 281 و 282 و 291 و 292 293	207 20 (خارج 207) 21 و 22 (خارج 229) 23 265 26 (خارج 265 و 269) 271 و 272 و 273 274 و 275 و 276	الأصول المثبتة (غير الجارية) فارق الشراء (ou goodwill) التثبيبات المعنوية التثبيبات العينية التثبيبات الجاري إنجازها التثبيبات المالية السندات الموضوعية موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة السندات الأخرى القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية مجموع الأصول غير الجارية الأصول الجارية المخزونات والمنتجات قيد الصنع الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب الأصول الأخرى الجارية الموجودات وما يماثلها توظيفات وأصول مالية جارية أموال الخزينة مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول
39 491 495 و 496	30 إلى 38 41 (خارج 419) 409 مدين [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 448) 45 و 46 و 486 و 489 444 و 445 و 447 مدين 48 50 (خارج 509) 519 وغيرها من المدينين (51 و 52 و 53 و 54)	
59		

المصدر : المادة 02 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية رقم 19، 2009، ص 32.

الجدول رقم -3-: الميزانية – جانب الخصوم

N	الخصوم
101 و 108 109 104 و 106 105 107 12 11	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر (أو حساب المستغل) رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1) رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)
	المجموع 1
	الخصوم غير الجارية
16 و 17 134 و 155 229 15 (خارج 155) و 131 و 132	القروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
	الخصوم الجارية
40 (خارج 409) دائن 44 و 45 و 447 419 و 409 دائن [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 447) و 45 و 46 و [48 519 و غيرها من الديون 51 و 52	الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى
	خزينة الخصوم مجموع الخصوم الجارية (2) المجموع العام للخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقييم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: المادة 02 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية رقم 19، 2009، ص 33.

ثانياً : قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).

تعد هذه القائمة مكون رئيسي في التقارير المالية الدورية للمنشأة، تعبر عن معظم التغيرات الحادثة في المركز المالي للمؤسسة على مدى الفترة التي يغطيها التقرير.

1. تعرفي قائمة الدخل : تعرف قائمة الدخل على أنها صورة كاملة للتغيرات الاقتصادية الجارية في المؤسسة المصدرة للتقارير خلال الفترة التي عادة ما تكون سنة، توفر هذه القائمة معلومات ترتبط أساساً بالبنود الفردية للدخل والمصروفات تسهل عملية التحليل المالي خاصة تلك المرتبطة بربحية المؤسسة⁽¹⁾.

2. تبويب قائمة الدخل : يتم تصنيف المعلومات الواردة في قائمة الدخل إلى مجموعتين : مجموعة الإيرادات (الدخل) ومجموعة المصاريف.

أ- الإيرادات : وهي إجمالي الأموال التي تحققت المؤسسة من نشاطها الرئيسي وتضم⁽²⁾:

- المبيعات من البضائع.
- المبيعات من المنتجات (التامة، الوسيطة، المتبقية).
- تقديم الخدمات.
- المخزونات.
- إعانات الاستغلال.
- التحفظات والتنزيلات والمحسومات الممنوحة.

ب- المصروفات : هي إجمالي التكاليف التي تتحملها المؤسسة في سبيل تحقيق الأرباح وهي تضم :

- مصاريف الاستغلال.
- المصاريف المالية.
- المصاريف الاستثنائية.

ويتم إعداد قائمة الدخل بتسجيل الإيرادات أولاً، ليخصم منها المصاريف المختلفة حتى نصل إلى صافي الدخل، ويمكن عرضها بطريقة مختصرة (حسب الوظيفة) أو بطريقة تشمل المزيد من التفاصيل (حسب الطبيعة)⁽³⁾.

3. هيكل قائمة الدخل : يجب أن تتضمن قائمة الدخل في عنوانها على أربعة عناصر

- كما هو الحال بالنسبة للميزانية وباقي القوائم المالية وهي :
- اسم المؤسسة التي تعرض قائمة دخلها.
- عنوان القائمة : قائمة الدخل.
- تاريخ القائمة : N/12/31.

- وحدة القياس النقدي : مليون دينار، مليار دينار ...

والجدولين التاليين يوضحان الهيكل العام للقائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة والوظيفية على التوالي :

الجدول رقم-4- : قائمة الدخل – جدول حسابات النتائج- حسب الطبيعة

N	المبيعات والمنتجات الملحقه
70	

⁽¹⁾ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 165-166.

⁽²⁾ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل، الطبعة الثانية، 2011، ص 187-188

⁽³⁾ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 131

72	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
73	الإنتاج المثبت
74	إعانات الاستغلال
	1- إنتاج السنة المالية
90	المشتريات المستهلكة
61 و 62	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
	2- استهلاك السنة المالية
	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
63	أعباء المستخدمين
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
	4- إجمالي فائض الاستغلال
75	المنتجات العملية الأخرى
65	الأعباء العملية الأخرى
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
	5- النتيجة العملية
76	المنتجات المالية
66	الأعباء المالية
	6- النتيجة المالية
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
695 و 698	الضرائب الواجب دفعها من النتائج العادية
692 و 693	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
77	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
67	عناصر عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
	9- النتيجة غير العادية
	10- صافي نتيجة السنة المالية
	حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
	11- صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
	ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
	حصة المجععة (1)

المصدر : المادة 02 من القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، ص 34

الجدول رقم 5- : قائمة الدخل جدول حسابات النتائج – حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	
			<p>رقم الأعمال كافة المبيعات هامش الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكلفة التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)</p>
			(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر : المادة 02 من القانون 11-07، مرجع سبق ذكره، ص 31

ثالثاً : قائمة التدفقات النقدية :

تعد قائمة التدفقات النقدية كذلك من أهم القوائم المالية لأي مؤسسة لأنها توضح بالتفصيل حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها خلال فترة مالية معينة.

1. تعريف قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) : تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها قائمة توضح حركة التدفقات نقدية داخلة خلال فترة معينة سواء إن كانت تدفقات نقدية داخلة أو تدفقات نقدية خارجة⁽¹⁾.

والهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية⁽²⁾.

2. تبويب قائمة التدفقات النقدية : يتم تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي :

أ- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال : وهي التدفقات المالية الناتجة عن عمليات الاستغلال والتي تعبر عن مستوى السيولة النقدية المتبقية بعد اتمام مختلف العمليات المالية المتعلقة بالنشاط وهي تضم⁽³⁾:

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.

- فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة.

- الضرائب على النتائج المدفوعة.

- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

ب- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار : وتتمثل في الفرق بين حيازة

الاستثمارات والتنازل عنها وتحدد كما يلي⁽⁴⁾:

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية (-).

- التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية (+).

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية (-).

- التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية (+).

- الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال (+).

- الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة (+).

ج- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل : وهي الأموال التي جمعتها المؤسسة

من مصادر خارجية من أجل استخدامها في تغطية الاحتياجات المالية الداخلية وتحدد كما يلي⁽⁵⁾:

- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم (+).

- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها (-).

- التحصيلات المتأتية من القروض (+).

¹ (خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 41.

² (المادة 02 من القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ (إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 222.

⁴ (نصر الدين بن نذير، جدول تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد،

جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-15 أكتوبر 2009، ص 3.

⁵ (نفس المرجع السابق، ص 4

- تسديدات القروض أو الديون الآخرون المماثلة (-).

وهذه الطريقة في التقسيم تعرف بالطريقة غير المباشرة وهي المعتمدة من طرف المشرع الجزائري، وهناك طريقة أخرى تعرف بالطريقة المباشرة، تركز هذه الطريقة على دورتي الاستغلال والاستثمار، واعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ استثنائي يتم اللجوء إليه فقط في حالة عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتيا⁽¹⁾.

-د- هيكل قائمة تدفقات الخزينة (جدول سيولة الخزينة) : يجب أن تتضمن هذه القائمة كغيرها من القوائم على العناصر الأربعة في عنوانها وهي : اسم المؤسسة، عنوان القائمة، التاريخ، ووحدة القياس.

والجدولين التاليين يمثلان قائمة لتدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة و المباشرة على التوالي حسب النظام المالي المحاسبي الجزائري الجديد.

¹ (إلياس بن ساسي، يوسف القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 219-220.

جدول رقم 6- : تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المالي المحاسبي الجزائري.

N+1	N	ملاحظة	
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الاستغلال)
			صافي نتيجة السنة
			تصحيحات من أجل :
			+ الاهتلاكات والأرصدة + تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير العملاء والحسابات الدائنة الأخرى + تغير الموردين والديون الأخرى +/- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			= تدفقات الخزينة الناتج عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار + محسوبات من اقتناء استثمارات - تحصيلات التنازل عن الاستثمارات +/- تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			= تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل - الحصص المدفوعة للمساهمين (أو الأرباح الموزعة) + زيادة رأس المال النقدي (النقديات) + إصدار قروض (أو سندات) - تسديد قروض
			= تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			تدفقات الخزينة عند الافتتاح تدفقات الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر الصرف (1) التغير في تدفقات الخزينة

(1) : لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر : إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل الطبعة الثانية، 2011،

جدول رقم 7- : تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي الجزائري.

N+1	N	ملاحظة	
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الاستغلال)
			التحصيلات المقبوضة من العملاء - النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب عن النتائج المدفوعة = تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
			+ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية (يجب توضيحها)
			= صافي تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار - المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية او معنوية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية - المسحوبات عن اقتناء استثمارات مالية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية + الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها + التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			= صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل (ج)
			+/- تأثير تغيرات سعر الصرف على الخزينة
			= التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			تدفقات الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية تدفقات الخزينة ومعادلاتها عند اقفل السنة المالية التغير في تدفقات الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 220

رابعا : قائمة التغير في حقوق الملكية (الأموال الخاصة) : هي القائمة الرابعة في القوائم المالية الأساسية تبين لنا آلية تغير لعناصر المكونة للأموال الخاصة، والعمليات المسؤولة عن هذا التغير.

1. تعريف قائمة التغير في حقوق الملكية : يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية⁽¹⁾.

2. المعلومات التي يجب عرضها في جدول تغير الأموال الخاصة : تتمثل في

- النتيجة الصافية للسنة المالية
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

3. هيكل جدول التغير في الأموال الخاصة
الجدول الموالي يمثل قائمة التغير في الأموال الخاصة :

¹ (المادة 02 من القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، ص27

الجدول رقم 8- : قائمة التغير في الأموال الخاصة (جدول سيولة الخزينة)

الاحتياطات والنتيجة	فرق إعادة التقييم	فرق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة
					الرصيد في 31 ديسمبر N-2
					تغيير الطريقة المحاسبية
					تصحيح الأخطاء الهامة
					إعادة تقييم التثبيتات
					الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج
					الحصص المدفوعة
					زيادة رأس المال
					صافي نتيجة السنة المالية
					الرصيد في 31 ديسمبر N-1
					تغيير الطريقة المحاسبية
					تصحيح الأخطاء الهامة
					إعادة التثبيتات
					الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج
					الحصص المدفوعة
					زيادة رأس المال
					صافي نتيجة السنة المالية
					الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر : المادة 02 من القانون 07-11، الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

المطلب الرابع : الإفصاحات التكميلية

بالإضافة إلى المعلومات المالية المدرجة ضمن القوائم المالية، هناك معلومات إضافية تعتبر ضرورية لا يمكن إغفالها لأنها متممة للأولى وتجعل القوائم المالية غير مضللة، وهناك عدة أساليب تستخدم في إدراج هذه المعلومات والإفصاح عنها نذكر منها.

أولاً : التفسيرات والشروح الموضوعية بين أقواس : يتم الإفصاح عن المعلومات التكميلية من خلال التفسيرات المذكورة بين أقواس عقب بنود القوائم المالية المناسبة وتختلف التفسيرات المذكورة بين أقواس عن الهوامش والجداول المؤيدة على أنها تقدم الإفصاح في صلب القائمة المالية⁽¹⁾.

¹ (طارق عبد العال حماد، القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 242.

ثانيا : الهوامش : إذا لم يكن من الممكن الإفصاح عن المعلومات الإضافية في تفسير قصير وموجز مبينا بين قوسين فإنه ينبغي استخدام الهوامش وذلك لإبراز أنواع المخزون مثلا (1):

- منتجات تامة
- منتجات تحت الصنع
- مواد خام

ثالثا : الجداول المؤيدة : في بعض الأحيان يكون من المناسب استخدام جداول مؤيدة لتقديم تفاصيل كافية حول بنود معينة في أحد القوائم جداول المالية كحسابات المدينين في الميزانية لكن يمكن أن يخصص لها جدول يوضح تفاصيل هذا الحساب (2).
وفيما يلي بعض الجداول التي يمكن إدراجها في الإفصاحات التكميلية :
الجدول رقم -9- : جدول الاهتلاكات

اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	زيادات في مخصصات السنة المالية	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					Good will
					تثبيات معنوية
					تثبيات عينية
					مساهمات
					أصول مالية أخرى غير جارية

المصدر : المادة 02 من القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، ص 42

¹ طارق عبد العال حماد، القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 243.

² طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 231-235.

الجدول رقم 10- جدول المؤونات

أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	مخصصات السنة المالية	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					مؤونات خصوم مالية غير جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات
					المجموع
					مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب
					المجموع

المصدر : المادة 02 من القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، ص 43

رابعا : الإحالات المرجعية : تستخدم الإحالة المرجعية عندما يكون هناك علاقة مباشرة بين حسابين في الميزانية (1).

خامسا : إفصاحات أخرى : هناك أمور أخرى تتطلب الإفصاح عنها مثل(2):

1. إفصاحات الأطراف ذو العلاقات : في القوائم المالية يجب أن يتم الإفصاح عن المعاملات الهامة بين الأطراف ذوي العلاقات، والطرف ذو العلاقة يعني أي طرف يتحكم أو يستطيع أن يؤثر على القرارات المالية أو التشغيلية للشركة لدرجة تحول دون تحقيق الشركة لمصالحها بالكامل.

2. الإفصاح عن المبالغ المقارنة للفترة السابقة : يجب أن تتضمن القوائم المالية أرقام مناظرة للفترة السابقة وكثير من المؤسسات تتضمن تقاريرها السنوية ملخصات لمدة 05 أو 10 سنوات وذلك من أجل زيادة منفعة القوائم المالية وكذلك تسمح لمحلي القوائم المالية بمعرفة الأداء الفعلي للمنشأة.

3. الإفصاح عن الأحداث اللاحقة : تحمل الميزانية تاريخ آخر يوم في السنة المالية إلا أنه قد تتقضي فترة من الزمن قبل أن يتم إعداد وإصدار هذه القوائم فعليا وخلال هذه الفترة يمكن أن تحدث أحداث هامة تؤثر على الوضعية المالية للمنشأة.

4. الإفصاح عن الظروف الطارئة : تعرف الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والظروف الطارئة بأنها ظرف أو موقف لا تتأكد نتيجته نتيجة النهائية سواء كان مكسب أو خسارة في تاريخ إعداد الميزانية إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر في المستقبل وهذا

(1) طارق عبد العال حماد، القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 244

(2) المرجع نفسه، ص 249-250

الحدث غير مؤكد وإزالة عدم التأكد قد يؤكد ملكية أصل ما، أو انخفاض التزام ما، أو تلف أصل ما، أو تكبد التزام ما.

المبحث الثاني : الإطار العام للمحاسبة الدولية

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا كبيرا أدى إلى انتشار المؤسسات الاقتصادية وامتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول، ولا شك أن المحاسبة قد شهدت هي الأخرى قدرا من التطور خاصة على مستوى معالجة الأحداث الاقتصادية الجديدة المسيرة للتحويلات التي عرفها عالم المال والأعمال، غير أن الاختلاف الذي ميز الأنظمة المحاسبية بين الدول أدى إلى عدم قدرة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ قرارات موحدة، الأمر الذي استوجب البحث عن مرجعية محاسبية توحد المفاهيم على المستوى الدولي، فكان ذلك محل اهتمام المحاسبة الدولية.

المطلب الأول : تعريف المحاسبة الدولية

أولا : تعريف المحاسبة الدولية : لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه لمفهوم المحاسبة الدولية، حيث نجد هناك محاولات عديدة من قبل رجال الفكر المحاسبي لإعطاء مفهوم لها فيرى لورين (Louren) أن المحاسبة الدولية تعني الإطار الدولي لمختلف الأساليب والإجراءات والأفكار المحاسبية لكل دولة بغرض قياس وعرض الأحداث الاقتصادية والمعاملات التجارية الدولية من وجهة النظر المالية.

أما مولير (Mueller) فيرى أن المحاسبة الدولية هي الدراسات الخاصة بالعلاقات المحاسبية المتداخلة بين الدول نتيجة اختلاف الأساليب والإجراءات المحاسبية الإقليمية⁽¹⁾. وعليه يمكن القول بأن المحاسبة الدولية هي أحد فروع المحاسبة، تعكس أحدث مراحل تطور الفكر المحاسبي للخروج من نطاق الممارسات الإقليمية إلى توحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية على المستوى الدولي ووضع حدود للاختلافات من خلال ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية.

ثانيا : الاهتمام بالمحاسبة الدولية : لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعاييرها في العقود الثلاثة الأخيرة نظرا للعديد من الأسباب أهمها :

- 1- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.
- 2- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية.
- 3- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة.
- 4- ظهور وتضاعف مفهوم التضخم الذي أصبح من العوامل المهمة التي تؤثر في الأعمال الدولية.
- 5- العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية.
- 6- اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول ويرجع هذا الاختلاف إلى عدة عوامل أهمها:

أ. النظام القانوني (التشريعات والقوانين).

ب. النظام الضريبي.

ج. التضخم.

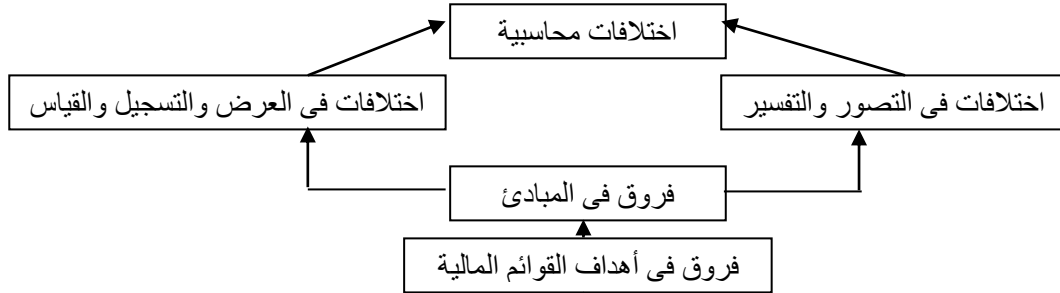
¹ نبيه عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية، الإطار الفكري والواقع العلمي، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 7.
نقلا عن رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة ماجستير محاسبة وتدفيق، جامعة أم البواقي، 2010-2011، ص 21-22

د. النظام السياسي والاقتصادي.

هـ. البيئة الاجتماعية والثقافية.

والشكل الموالي يلخص مصادر الفروقات والاختلافات المحاسبية بين الدول

شكل رقم -10- : مصادر الفروقات المحاسبية



المصدر : مدني بلغيث، التوافق المحيبي الاجتماعي، اقتصادي، ثقافي...
 الباحث، العدد4/2006، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،
 ورقلة، الجزائر، ص114.

هذا الاختلاف المحاسبي أدى إلى عدم القدرة على المقارنة بين القوائم المالية فيما بين الشركات الموجودة في مختلف الدول، الأمر الذي أثر على تحليل القوائم المالية لغرض قرارات الاستثمار والاقتراض والإقراض لهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية والعمل على التنسيق بين مختلف الدول والمنظمات المعنية فيها.

المطلب الثاني : التوحيد المحاسبي الدولي وأهدافه :

أدت الاختلافات في تطبيق التقارير المالية في الشركات بين مختلف الدول إلى إحداث تعقيدات كبيرة لدى القائمين بإعداد وتوحيد ومراجعة وتفسير القوائم المالية المنشورة لذلك ظهرت الحاجة إلى التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي.

أولاً : تعريف التوحيد المحاسبي : يعرف التوحيد المحاسبي حسب الجمعية الفرنسية لإصدار المعايير (AFNOR) على أنه يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيدها وتبسيطها(1).

ثانياً : أهداف التوحيد المحاسبي : إن عملية التوحيد المحاسبي كانت نتيجة حتمية لتزايد عدد الشركات المتعددة الجنسيات، التي بدأت بتكثيف جهود المحاسبين الماليين من أجل إعداد القوائم المالية الموحدة ثم لمختلف الفروع الأجنبية المتواجدة عبر كامل أقطار العالم، ومن أهداف التوحيد المحاسبي تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية والتي عادة ما تسعى المؤسسات متعددة الجنسية إلى بلوغها إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوحيد المحاسبي وأهمها : (2)

- المؤسسات المعدة للقوائم المالية.
- الأطراف المستعملة لهذه القوائم.
- الهيئات الأخرى المهتمة بهذه القوائم.

(1) مدني بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي-تجربة الجزائر، مجلة الباحث العدد02، 2002، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 52.

(2) حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 83

ويمكن تلخيص أهداف التوحيد المحاسبي الدولي في (1):

1. قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة ويؤدي ذلك إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض وتسهيل على مستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها.
2. تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي السياسات ومتخذي القرارات، ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.
3. إزالة الغموض والتناقضات والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية (مستثمرين، موردين، ممولين، أسواق مالية ...) وذلك من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم موحدة.
4. يسهل التوحيد المحاسبي الدولي على الحكومات في الدول النامية مراقبة عمل الشركات متعددة الجنسيات من خلال فهم معايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير المالية.
5. تسهيل تعاملات السلطات الضريبية في مختلف أنحاء العالم حساب مختلف الدخول الأجنبية وتفادي تعدد أساليب قياس الأرباح لكل دولة على حدا وعلى العموم فإن أهم ما يهدف إليه التوحيد المحاسبي الدولي على الإطلاق هو توفير الجهد والوقت والنقود للذين كانا يضعان في توحيد المعلومات المالية من نظام محاسبي إلى آخر.

المطلب الثالث : محور التوحيد المحاسبي

لقد تكاثفت الجهود وزادت محاولات التوافق المحاسبي حتى وصلت في آخر المطاف إلى التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي الذي عملت عليه العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة ويتم عرض أهمها فيما يلي :

أولا : هيئة الأمم المتحدة : بدأ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بالتوافق المحاسبي سنة 1926 عند توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها بتعيين مجموعة خبراء لدراسة وضع الشركات متعددة الجنسيات والبحث حول إمكانية توحيد النظم المحاسبية، وفي 1928 تم اقتراح إصدار معايير محاسبية موحدة خاصة بالقوائم المالية، وفي 1929 قامت هذه الهيئة بتكوين مجموعة عمل تتكون من خبراء في المحاسبة الدولية تعمل على إصدار المعايير المحاسبية ومراجعتها ومناقشتها وتحديد قواعد إصدارها، أما في عام 1930 تم تأسيس لجنة مهمتها التطوير المستمر للمعايير المحاسبية الدولية لتلبية الاحتياجات الحالية والمتغيرة مع ضرورة التشاور والنقاش لتأمين القبول الدولي لهذه المعايير (2).

ثانيا : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) : هي منظمة شبه حكومية تتكون من 24 دولة تأسست في عام 1960 تشمل معظم دول أوروبا الغربية ودول الكومنولث واليابان والولايات المتحدة، قامت هذه المنظمة باقتراح خطوط عمل رئيسية لتأسيس معايير تحكم أنشطة المشروعات متعددة الجنسيات متضمنة حث الشركات على الإفصاح عن رقم

(1) عماري صليحة، فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، إمكانية تطبيق IAS في البنوك، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45 قالة، 2006، ص 48-49.
(2) رفيق يوسف مرجع سبق ذكره، ص 31.

الأعمال، نتيجة الاستغلال، صافي الاستثمارات ورأس مالها العامل، هذه المعايير ليست إلزامية لكنها لاقت قبولا من طرف حكومات الدول الأعضاء وأخذتها بعين الاعتبار⁽¹⁾.
ثالثا : الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) : هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس سنة 1977، ويضم 155 عضوا ومنظمة من 118 دولة، هدفه الأساسي تطوير مهنة المحاسبة دوليا من خلال إعداد معايير جيدة والتشجيع على استعمالها، وتربط الاتحاد علاقات جيدة مع عدة هيئات ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم، وقد قام الاتحاد الدولي بوضع المعايير التالية⁽²⁾:

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد.
- المعايير الدولية لمراقبة الجودة.
- القواعد الدولية لأخلاقيات المهنة ومعايير التأهيل الدولي.
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

رابعا : الاتحاد الأوروبي (EU) : أوجدته اتفاقية روما سنة 1957 بهدف التنسيق بين النظم القانونية والاقتصادية للدول الأعضاء، اهتم منذ تأسيسه بموضوع التوحيد المحاسبي ومسألة توافق القوائم المالية المعدة من قبل الشركات الأوروبية في إطار خاص بالتنسيق بين قوانين الشركات التابعة لمختلف دول الاتحاد، صدرت عنه عدة توجيهات، وفي نوفمبر 1995 اتبع الاتحاد اتجاه جديد في التوافق المحاسبي أشار إليه بالإستراتيجية المحاسبية الجديدة حيث قامت لجنة الاتصال التابعة له بدراسة درجات توافق معايير المحاسبة الدولية مع توجيهات الاتحاد، ووصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك توافق شبه تام بينهما إلا في جزئيات بسيطة يمكن التغاضي عنها، مما سمح للشركات الراغبة في التسجيل في البورصات خارج الاتحاد الأوروبي بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية⁽³⁾.

خامسا : لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) : ظهرت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى الوجود في 29 جوان 1973 كثمرة لاتفاقيات عقدت بين الجمعيات المحاسبية المهنية لعشر دول : استراليا، كندا، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، ومقرها العاصمة البريطانية لندن⁽⁴⁾، وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير محاسبية يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات عند إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم وشملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية للدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وابتداءا من عام 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 هيئة مهنية من 104 دولة يمثلون مليوني محاسب⁽⁵⁾، أما بالنسبة لمجلس إدارة اللجنة فهو مكون من 17 عضو (13 دولة + 4 منظمات مهتمة بالإبلاغ المالي)⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ثناء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص 8
⁽²⁾ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2011، ص 110

⁽³⁾ رفيق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁽⁴⁾ يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص 53.

⁽⁵⁾ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

⁽⁶⁾ يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص 54

أصدرت هذه اللجنة (IASB) 41 معياراً محاسبياً دولياً وبعد مراجعتها بقي منها 34 معياراً قبل أن يتم إعادة هيكلتها، كما أصدرت 33 تفسيراً حتى عام 2001⁽¹⁾، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية.

¹ (حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 109.

الشكل رقم -11-: الهيكل التنظيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية



المصدر : رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة ماجستير محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، 2010-2011، ص 33

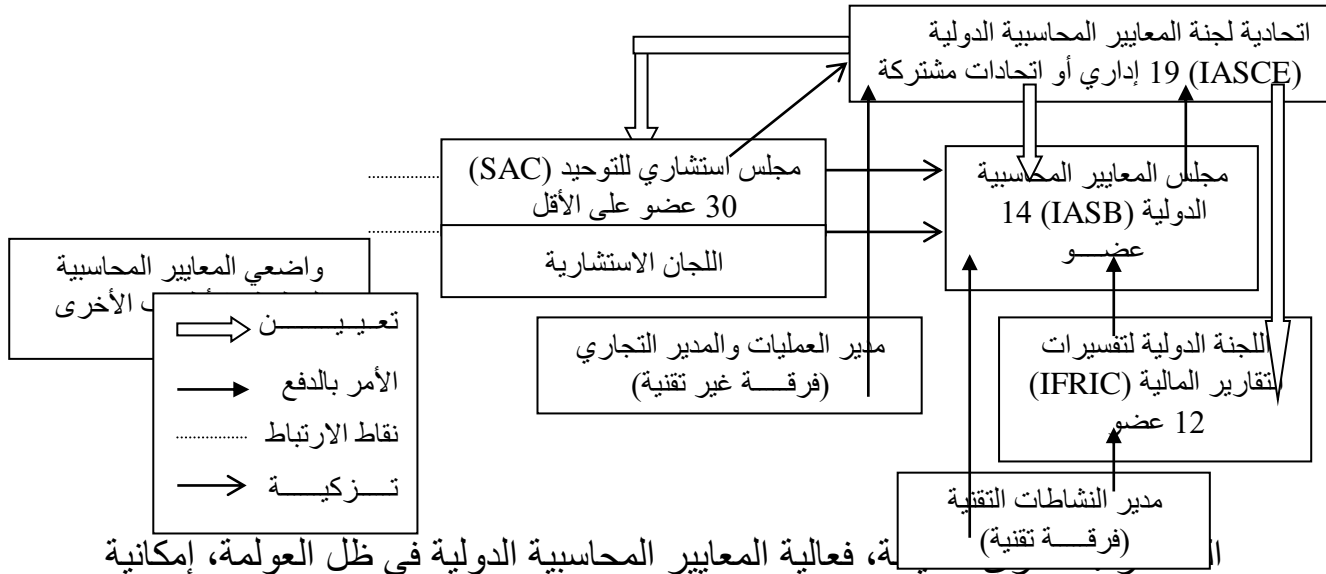
سادسا : مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) : قد أعيدت هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك في الفاتح أبريل 2001، يقوم هذا المجلس (IASB) بمهام تطوير معايير المحاسبة الدولية التي أصدرتها اللجنة السابقة (IASC) (1).

بدأ هذا المجلس إصدار معايير التقارير المالية (IFRS) وأصبحت المعايير التي يصدرها تحت اسم "المعايير الدولية لأعداد التقارير المالي (IFRS)" عوضا عن المعايير

¹ (حميداتو صالح، بوقفة علاء، دور المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية، الملتقى العلمي الدولي حول : الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 29 - 30 نوفمبر 2011، ص 163.

المحاسبية الدولية (IAS) وصلت إلى ثمانية معايير إبلاغ مالي سنة 2009، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

الشكل رقم - 12 - : الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية



تطبيق (IAS) في البنوك، مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي 45 قالمه، 2006، ص 85.

المطلب الرابع : معايير المحاسبة الدولية

أولا : تعريف المعيار المحاسبي

جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الانجليزية التي تعنى نموذج يوضع ليقاس على ضوءه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته.

ويعرف المعيار حسب International Standard Organisation : ISO على أنه وثيقة أعدت بإجماع، مصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات لأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين⁽¹⁾.

أما في المحاسبة فيقصد به نموذج أو إرشاد عام يؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات⁽²⁾.

ثانيا : خصائص المعايير المحاسبية الدولية : بما أن المعايير المحاسبية الدولية تعد أهم أدوات التطبيق العملي في المحاسبة فإنها يجب أن تتوفر على الخصائص التالية⁽³⁾:

1. يجب مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئة المحيطة بالمجتمع عند إعداد المعايير المحاسبية الدولية.
2. يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية واقعية فلا يجب أن تتصف بالثبات بل يجب أن تتغير وفقا للظروف البيئية المتغيرة من وقت لآخر باستمرار.
3. أن تمثل المعايير المحاسبية الدولية أفضل الممارسات المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد.

(1) حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2) حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 103.

(3) مرزوقي مرزقي، حولي محمد، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية بالتوحيد المحاسبي، الملتقى العلمي الدولي حول : الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 29-30 نوفمبر 2011، ص 152.

4. يجب أن تكون عملية إعداد المعايير المحاسبية علمية وفنية وبيئية، كما يجب أن تتصف المعايير المحاسبية المعدة بالحياد والتحرر من الانحياز نحو طائفة معينة بمعنى أن تحقق هذه المعايير مفهوم العدالة عند إعداد القوائم المالية للمقدمة للأطراف الخارجية.

5. يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بتنمية الأهداف الوطنية العامة دون أن تتأثر بتغيير الحكومات.

ثالثاً : أهمية وضع المعايير المحاسبية الدولية : تكمن أهمية وضع معايير محاسبية في ضمان تجانس وتوحيد المعلومات المحاسبية وإضفاء المصدقية عليها بغية تحكيم عادل بين مصالح فئات مختلفة والتي هي في الأساس غير متجانسة وذلك من خلال (1):

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة
- توصيل نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس
- اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

¹ (حميداتو صالح، بوفقة علاء، مرجع سبق ذكره، ص 161.

رابعا : عرض قائمة معايير المحاسبة الدولية

جدول رقم - 11 - عرض قائمة المعايير المحاسبية الدولية المطبقة والسايرة المفعول

موضوع المعيار	قائمة المعايير المحاسبية الدولية IAS
عرض القوائم المالية	المعيار المحاسبي رقم 01
المخزونات	المعيار المحاسبي رقم 02
جدول تدفقات الخزينة	المعيار المحاسبي رقم 07
نتائج التغييرات والأخطاء السياسية المحاسبية	المعيار المحاسبي رقم 08
الأحداث اللاحقة للميزانية	المعيار المحاسبي رقم 10
عقود الإنشاء	المعيار المحاسبي رقم 11
ضرائب الدخل	المعيار المحاسبي رقم 12
التقارير عن القطاعات	المعيار المحاسبي رقم 14
الممتلكات والمباني والمعدات	المعيار المحاسبي رقم 16
عقود الإيجار - تمويل	المعيار المحاسبي رقم 17
الإيراد	المعيار المحاسبي رقم 18
منافع الموظفين	المعيار المحاسبي رقم 19
الإعانات الحكومية	المعيار المحاسبي رقم 20
أثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	المعيار المحاسبي رقم 21
اندماج الأعمال	المعيار المحاسبي رقم 22
تكاليف الاقتراض	المعيار المحاسبي رقم 23
إفصاحات الأطراف ذات العلاقة	المعيار المحاسبي رقم 24
المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد	المعيار المحاسبي رقم 26
البيانات المالية الموحدة	المعيار المحاسبي رقم 27
المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الحليفة	المعيار المحاسبي رقم 28
التقرير المالي في الاقتصاد التضخمي الحاد	المعيار المحاسبي رقم 29
الإفصاح في القوائم المالية للبنوك	المعيار المحاسبي رقم 30
التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة	المعيار المحاسبي رقم 31
الأدوات المالية - الإفصاح والعرض	المعيار المحاسبي رقم 32
حصة السهم من الأرباح	المعيار المحاسبي رقم 33
التقارير المالية المرحلة	المعيار المحاسبي رقم 34
انخفاض قيمة الأصول	المعيار المحاسبي رقم 36
المخصصات والالتزامات الطارئة	المعيار المحاسبي رقم 37
الأصول غير الملموسة	المعيار المحاسبي رقم 38
الأدوات المالية والاعتراف والقياس	المعيار المحاسبي رقم 39
ملكية الاستثمار	المعيار المحاسبي رقم 40
الزراعة	المعيار المحاسبي رقم 41

المصدر : حميداتو صالح وآخرون، دور المحاسبة الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية، الملتقى العلمي الدولي حول : الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2011، ص161-162

**المبحث الثالث : عرض المعيار المحاسبي الدولي : IAS21
"أثر تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية"**

إن الطابع المتغير لسعر الصرف قد يؤثر على الوضعية المالية لأية مؤسسة اقتصادية خاصة تلك التي تمارس نشاطا كبيرا فيما يتعلق بالعملات الأجنبية (استيراد أو تصدير)، ونظرا للاختلافات في اختيار سعر الصرف المستخدم في عملية ترجمة القوائم المالية لهذه المؤسسات، فإن المحاسبة الدولية التي هدفها الأساسي توحيد الطرق المحاسبية وتقليل الاختلافات قدر الإمكان، قامت بمعالجة هذا الموضوع ومواضيع أخرى لها علاقة بسعر الصرف والتعاملات بالعملات الأجنبية من خلال إفراد معيار كامل لها وهو المعيار الدولي IAS21 "أثر تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية" وذلك من أجل إيجاد الطريقة المحاسبية المثلى لمعالجة مثل هذه القضايا.

المطلب الأول : هدف المعيار المحاسبي الدولي (IAS21) ونطاق تطبيقه

أولا : هدف المعيار : يهدف هذا المعيار إلى توضيح الآلية المحاسبية التي يتم من خلالها معالجة المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى توضيح كيفية ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة إلى عملة تقرير الشركة القابضة، وبشكل عام يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسعار الصرف الواجب استخدامها في المعاملات التجارية التي تتم بعملات أجنبية وأسعار الصرف الواجب استخدامها في ترجمة القوائم المعدة بعملة أجنبية وتحديد أين سيتم إظهار فروقات أسعار الصرف في القوائم المالية⁽¹⁾.

ثانيا : نطاق المعيار : يطبق هذا المعيار في المجالات التالية⁽²⁾:

- المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية.
- ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية المتضمنة في القوائم المالية للمنشأة من خلال القوائم المالية الموحدة أو التوحيد النسبي أو بطريقة حقوق الملكية.

ثالثا : المصطلحات المحاسبية الدولية الواردة في المعيار : وردت في هذا المعيار

عدة تعاريف ومصطلحات نذكر منها⁽³⁾:

1. سعر الصرف : هو معدل تبادل عملتين.
2. سعر الصرف الفوري (العاجل) : هو سعر الصرف الخاص بالتسليم الفوري للعملات المتبادلة.
3. سعر الصرف الجاري : وهو سعر الصرف السائد في تاريخ معين لتحويل وحدة نقدية من عمله معينة إلى عملة أخرى.
4. سعر الإقبال : وهو سعر الصرف الفوري في تاريخ الميزانية الخاصة بالوحدة الاقتصادية الجاري إعداد قوائمها المالية.
5. فروقات أسعار الصرف : هي الفروقات الناجمة عن تحويل مقدار معين من وحدات عملة معينة إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة.
6. عملة التقرير : هي العملة المستخدمة في عملية القياس النقدي للبنود التي تتضمنها القوائم المالية للوحدة المحاسبية.

⁽¹⁾ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، الأردن، 2008، ص 370.

⁽²⁾ المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون (المعدل عام 1993) : آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، ص3.

⁽³⁾ عيد الوهاب نصر علي، أحمد محمد كامل سالم، المحاسبة عن الأدوات والمشتقات المالية وعمليات الشركات متعددة الجنسية، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004، ص 448-451

7. العملة الأجنبية : هي جميع العملات الأخرى بخلاف العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية للمشروع
8. العملة المحلية : هي العملة المستخدمة في الدولة التي تتخذها الوحدة المحاسبية موطناً لها.
9. العملة الوظيفية : هي العملة التي تستخدمها الوحدة المحاسبية في التعبير عن أنشطتها الاقتصادية. ويتم تحديد العملة الوظيفية من خلال الأخذ بعين الاعتبار عوامل عديدة أهمها(1):
- أ. أن تكون العملة تؤثر بشكل رئيسي على أسعار بيع البضائع وتقديم الخدمات.
- ب. هي عملة الدولة المؤثرة على أسعار بيع السلع وتقديم الخدمات.
- ج. هي لعملة مؤثرة على تكاليف العمل والأجور والمواد الخام وغيرها من تكاليف تقديم السلع أو الخدمات لدى المنشأة.
- د. هي العملة التي يتم بها تدفق وتوليد الأموال من الأنشطة التمويلية (مثل إصدار أدوات الدين وحقوق الملكية).
- و. العملة التي يتم بها الاحتفاظ بالمبالغ المقبوضة الناجمة عن الأنشطة التشغيلية. وعموماً تعتبر البنود الثلاثة الأولى هي الأكثر تأثيراً في تحديد العملة الوظيفية.
10. العمليات الأجنبية : هي العمليات التي لا تعد جزءاً مكملاً لأنشطة الوحدة المحاسبية التي تستخدم عملة التقرير.
11. المنشأة الأجنبية : هي منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة معدة التقرير تتم نشاطاتها في بلد غير بلد المنشأة معدة التقرير.
12. البنود النقدية : هي أموال محتفظ بها وأصول والتزامات سوف تسلم أو تدفع بمبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد.
13. صافي الاستثمارات في منشأة أجنبية : هو حصة المنشأة معدة التقارير في صافي أصول المنشأة الأجنبية.
14. القيمة العادلة : هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام ما بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري.

المطلب الثاني : المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية

لقد تزايد في الفترة الأخيرة حجم الاستثمارات للشركات التابعة الأجنبية التي تقع في دول تختلف عن دول الشركات القابضة مما أدى إلى ظهور إشكال حول كيفية معالجة العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة والتي تتم بعملة أجنبية وذلك حتى صدور المعيار المحاسبي الدولي (21) الذي قدم بعض الإجراءات المحاسبية لمعالجة هذا الإشكال والتي سيتم التطرق إليها فيما يلي :

أولاً : المعاملات بالعملات الأجنبية : هي معاملات محددة تتطلب التسوية بعملة أجنبية، وقد حدد المعيار المحاسبي الدولي (21) المعاملات بالعملات الأجنبية في المعاملات التي تنشأ عن قيام المؤسسة بـ (2):

1. شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية.
2. إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية.
3. التعاقد بعملة أجنبية.

(1) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص372.

(2) سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية، دار المناهج، الأردن، 2010، ص 138

4. اقتناء أو بيع أصول أو إنشاء أو سداد التزامات محددة بعملة أجنبية.

ثانياً : تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية : يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية عند الاعتراف الأولي بها بالعملة الوظيفية بتطبيق سعر الصرف في تاريخ المعاملة (سعر الصرف الفوري)، ويمكن استخدام سعر الصرف تقريبي بين العملة الأجنبية والعملة الوظيفية كمتوسط سعر صرف أسبوعي أو شهري، أما إذا كانت تذبذبات أسعار الصرف كبيرة فإنه لا يمكن استخدام متوسط سعر الصرف⁽¹⁾.
وتستخدم أسس التقييم التالية عند إعداد القوائم المالية⁽²⁾:

1. تستخدم أسعار الإقفال في تقييم البنود ذات الطبيعة النقدية التي تشمل النقدية المحتفظ بها وأصول والتزامات الشركة المستحقة الأداء خلال الفترة المالية لوحدات نقدية ثابتة محددة.

2. تستخدم أسعار الصرف بتاريخ المعاملة (أسعار الصرف الفورية) في تقييم البنود ذات الطبيعة غير النقدية إذا كانت مسجلة مسبقاً بالتكلفة التاريخية، أما إذا كانت مسجلة بالقيمة العادلة فيتم استخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة وقت تحديد القيمة العادلة.

ثالثاً : الاعتراف بفروقات أسعار الصرف : إن ما تشهده أسواق الصرف من تغيرات مستمرة في أسعار صرف العملات المختلفة خاصة في ظل نظام الصرف العائم (الحر) تنشأ عنه فروقات في سعر الصرف قد تكون هذه الفروقات أرباحاً أو خسائر محققة أو غير محققة.

1. التمييز بين مكاسب أو خسائر فروقات أسعار الصرف المحققة أو غير المحققة : يترتب على التغيرات في أسعار الصرف بالعملة النقدية الأجنبية مكاسب أو خسائر في الصرف، وتكون تلك المكاسب أو الخسائر محققة أو غير محققة حيث تكون إذا حدثت بالفعل أي إذا كانت ناتجة من تبادل عملات نقدية مقابل عملات أخرى أو من وجود معاملات معينة بالعملة الأجنبية بخلاف العملة المستخدمة في إعداد التقارير المالية للمنشأة (العملة الوظيفية)⁽³⁾، وتكون غير محققة إذا لم تكن هناك أي عملية تبادل فعلية في العملة النقدية، بل تنتج المكاسب أو الخسائر غير المحققة من مجرد ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية من العملة الأجنبية إلى العملة الوظيفية من خلال تحويل القيم في أرصدة حسابات المنشأة التابعة والمسجلة بالعملة الأجنبية إلى العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية المدمجة أو الموحدة.

2. المعالجة المحاسبية لفروقات أسعار الصرف : يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف التي تنشأ من البنود النقدية على أنها إيراد أو مصروف في الفترة التي حصلت فيها في بيان الدخل باستثناء فروقات الصرف التي تنشأ من البنود النقدية التي تشكل جزءاً من صافي استثمار الشركة في كيان أجنبي فإنه يتم الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية للشركة، وذلك حتى تاريخ التصرف في صافي الاستثمار، أما فروقات أسعار الصرف التي تنشأ من البنود

⁽¹⁾ يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص 328

⁽²⁾ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 264.

⁽³⁾ سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 145-147.

النقدية والتي تشكل جزءاً من صافي استثمار الشركة في عملية أجنبية (الاستثمار في شركة تابعة) يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم⁽¹⁾. وإذا تم الاعتراف بالربح أو الخسارة من بند غير نقدي في حقوق الملكية (مثل الممتلكات والمصانع والمعدات التي تمت إعادة تقييمها بموجب المعيار المحاسبي (16) فإنه يتم الاعتراف كذلك بربح أو خسارة الصرف الأجنبي في حقوق الملكية⁽²⁾. ولقد أورد المعيار المحاسبي الدولي (21) معالجة بديلة تخص فروق أسعار الصرف الناتجة عن انخفاض كبير في سعر صرف العملة الوظيفية الذي يؤثر على الالتزامات التي تنشأ مباشرة نتيجة اقتناء حديث لأصل بعملة أجنبية، حيث تدرج هذه الفروق ضمن القيمة الدفترية للأصل بشرط أن لا يترتب على ذلك زيادة القيمة الدفترية المعدلة عن القيمة الاستبدالية أو القيمة الاستردادية للأصل أيهما أقل، ويتم إتباع هذه الطريقة في المعالجة إلا إذا كانت الشركة قادرة على تسوية أو تغطية مخاطر الالتزام بالعملة الأجنبية⁽³⁾. وهناك مدخلين لمعالجة فروق أسعار الصرف المرتبطة بالمعاملات بالعملات الأجنبية هما :

أ. المدخل الأول : مدخل العملية الواحدة : وهو مدخل تقليدي سارت عليه الشركات الدولية في معالجة مكاسب أو خسائر العملة النقدية حتى صدور المعيار الدولي رقم (21)، حيث يتم في هذا المدخل اعتبار المعاملة بالعملة الأجنبية غير منتهية حتى تاريخ التسوية النهائية، وأي مكاسب أو خسائر تمثل فروق العملة للعملية سوف يتم معالجتها في تاريخ التسوية على أنها أحد التعديلات على القيمة المسجلة للمنتج الذي تمت حيازته واقتنائه وذلك بمعالجة فروق الصرف بعكس القيد لتخفيض قيمة الخسارة أو إضافة نفس القيد بالفرق في حالة الزيادة (أرباح) وذلك باستخدام حسابي المورد/ العميل والمشتريات/المبيعات وحساب النقديات عند التسوية، على أساس أن المعاملات بالعملة الأجنبية عملية واحدة فيما يتعلق بكل من واقعة إبرام العقد وواقعة سداد الدين⁽⁴⁾، ويمكن أن تظهر الاحتمالات التالية للسداد طبقاً للاتفاق بين المستورد والمصدر⁽⁵⁾:

- إن يتم السداد بالعملة المحلية لبلد المستورد، وفي هذه الحالة لا يتأثر المستورد ويتأثر المصدر.
- أن يتم السداد بالعملة المحلية للبلد المصدر، وفي هذه الحالة لا يتأثر المصدر ويتأثر المستورد.
- أن يتم السداد بعملة ثالثة تختلف عن عملة بلد كل من المستورد والمصدر في هذه الحالة يتأثر كلاهما.

يعتبر هذا المدخل سهل التطبيق ولا يتطلب تسويات محاسبية في نهاية السنة، فضلاً عن اعتراف مصالح الضرائب به، لكن ما يعاب على هذا المدخل أنه لا يحترم المبدأ

¹ مؤسسة المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، الوحدة 30: ترجمة العملة الأجنبية، 2009/09/09، ص 23 على موقع WWW.ifrs.org تاريخ الاطلاع 2013/03/17 الساعة 10.47

² محمد أبو نصار، جمعة حميدان، مرجع سبق ذكره، ص 376.

³ يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص 328-329

⁴ ناصر نور الدين عبد اللطيف، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، الدار الجامعية، مصر 2008، ص 244-245

⁵ سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 158.

المحاسبي الخاص باستقلال الدورات حيث تبقى العملية ممتدة حتى التسوية النهائية، وأن استغراق ذلك عدة دورات متتالية فتتأثر بذلك حسابات المورد/العميل والمبيعات/المشتريات والنقدية في دورات مختلفة.

كما لا يعترف هذا المدخل بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات، حيث تهمل التسوية الجردية الخاصة بتلك الفروق في نهاية السنة المالية ولا يتم ضمها لحسابات قائمة الدخل على أساس أن التعديلات (المعالجة) تتم مباشرة على حسابات المشتريات والمبيعات⁽¹⁾.

إضافة إلى عدم ملائمة المدخل لطبيعة الحسابات، حيث يجعل حساب المبيعات لدينا وهو بطبيعة دائنا كما يجعل حساب المشتريات دائنا وهو في الأصل مدين.

ب. المدخل الثاني: مدخل العملتين أو المعاملة المزدوجة: يعتبر هذا المدخل حديث نسبياً بدأت الشركات في تطبيقه بعد ظهور المعيار المحاسبي الدولي (21)، يقوم هذا المدخل على أساس المعاملة المزدوجة في معالجة مكاسب أو خسائر فروقات أسعار الصرف التي يعتبرها مكاسب أو خسائر محققة فعلاً يجب إظهارها بشكل منفصل ولا ترصد (لا تقفل) في حسابات المشتريات أو المبيعات الخارجية ويتم ترحيلها في قيد آخر مستقل إلى حساب النتيجة، ومن هنا جاءت تسمية مدخل العملتين أو المعاملة المزدوجة، إذ يعتبر أن هناك قرارين أو واقعتين منفصلتين بصفة دائمة هما قرار الشراء أو البيع (الاستيراد أو التصدير) وقرار السداد أو التحصيل ونتائج كل عملية لا تتأثر بالأخرى، وعليه فإن نتيجة العملية التجارية تحسب في حساب المتاجرة في قائمة الدخل، أما عملية السداد أو التحصيل الفعلي التي تتولد عنها أرباح أو خسائر الصرف فترحل مباشرة وبصفة مستقلة إلى حساب النتيجة في قائمة الدخل⁽²⁾.

ف نجد بذلك أرباح محققة للصرف في حالة انخفاض أسعار الصرف في تاريخ السداد عما كانت في تاريخ التعاقد ترحل إلى حساب الأرباح والخسائر (والعكس صحيح في حالة الخسائر)، في هذه الحالة يسدد المستورد مبلغ أقل من الرصيد الدفترى للمصدر الذي سيحصل على نفس المبلغ دون حدوث أية أرباح أو خسائر مادام سيقبض بعملته المحلية سيتأثر فقط في حالة تسديد المستورد بعملته المحلية وسيتأثران معا في حالة التسديد بعملة ثالثة⁽³⁾، وتجدر الإشارة هنا أنه إذا لم تتم التسوية النهائية للمعاملة في نفس الدورة المحاسبية، فإن يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر والمتوقعة في تاريخ الإقفال (غالباً ما يكون 12/31 من السنة) وذلك بافتراض أن عملية السداد أو التحصيل تمت في ذلك اليوم، ويعالج الفرق الحاصل كأرباح أو خسائر ترحل إلى حسابات الأرباح والخسائر في قائمة الدخل لنفس السنة فهو بمثابة إعادة تقييم للحسابات بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة عند ذلك التاريخ، وعند التسوية الفعلية للمعاملة تجري التسوية التي سبق ذكرها (في الفقرة السابقة).

المطلب الثالث: ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية

تعتبر الغاية الأساسية من إعداد القوائم المالية هو تزويد مستخدمي تلك القوائم (مستثمرين حاليين ومحتملين، مقرضين، موردين، سلطات حكومية...) بمعلومات تفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، لكن إذا كانت هذه القوائم معدة وفقاً لأنظمة محاسبية

⁽¹⁾ سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 160.

⁽²⁾ ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 245-246.

⁽³⁾ سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 159.

مختلفة أو بعملات نقدية متعددة فإن مستخدمي هذه القوائم لا يمكنهم قراءتها والاستفادة منها بشكل جيد يمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة.
وتطبيقاً لمعايير المحاسبة الدولية وجب إدخال تعديلات على هذه القوائم وترجمتها إلى لغة وعملة الشركة الأم.

أولاً : التمييز بين عملية التحويل وعملية ترجمة القوائم المالية : يقصد بعملية التحويل التعبير بواسطة العملة المحلية عن مبالغ أو عمليات تم قياسها بواسطة عملة أجنبية بشرط أن تكون هناك مبادلة فعلية بين العملة المحلية والعملة الأجنبية.
وتهدف عملية تحويل القوائم المالية إلى (1):

1. تقييم أنشطة الشركات الأجنبية والرقابة على أعمالها وإجراء المقارنات بينها.
2. إعداد القوائم المالية الموحدة بشكل يعكس النتائج في الشركات الأجنبية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة في بلد الشركة الأم.
3. توفير معلومات محاسبية عن الشركات الأجنبية وتقديمها للعديد من مستخدمي هذه المعلومات في بلد الشركة الأم.
4. تقديم معلومات ملائمة بشكل عام عن الآثار الاقتصادية المتوقعة من تغيير سعر الصرف على التدفقات النقدية وحقوق الملكية.

أما عملية الترجمة فتعني توحيد وحدة القياس النقدي دفترياً عن طريق تحويل أرصدة حسابات الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات في القوائم المالية المعدة بعملة أجنبية معينة إلى ما يعادلها من العملة المحلية وتهدف عملية ترجمة القوائم المالية إلى (2):

- 1- اندماج أرصدة حسابات الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الخاصة بكل من الشركة الأم وشركاتها التابعة في قوائم مالية موحدة.
- 2- استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بينهما.
- 3- تسوية أرصدة الحسابات المقابلة بينهما.
- 4- الإفصاح المحاسبي عن الأرصدة المجمعة في قوائم مالية موحدة.

وعليه فإن عملية الترجمة تهدف إلى التغيير الدفترى لوحدة القياس النقدي من العملة المستخدمة في إعداد التقارير المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية إلى عملة التقارير المستخدمة في إعداد القوائم المالية للشركة الأم.

أما عملية التحويل فتهدف إلى محاولة إيجاد القيم الجارية للأصول والخصوم المعبر عنها بالعملة الأجنبية وتوحيدها من خلال إجراء عملية تحويل فعلية بين العملات.

ثانياً : تصنيف العمليات الأجنبية : يقوم المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) بالتمييز بين العمليات الأجنبية التابعة وبين العمليات الأجنبية التي تتم من خلال كيانات أو فروع أجنبية.

وتعتبر العمليات الأجنبية التابعة عمليات مكملة لعمليات الشركة الأم أو جزء من نشاطها الرئيسي، وبالتالي فإن تغير أسعار الصرف بين عملة التقرير للشركة الأم والعملة الأجنبية للبلد الذي تتم فيه العمليات الأجنبية يكون له تأثير مباشر على التدفق النقدي من عمليات الشركة الأم، معناه أن التغير في أسعار الصرف يؤثر على البنود ذات الطبيعة

¹ (سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 186-187).

² (سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 207).

النقدية المحفوظ بها الخاصة بالعمليات الأجنبية بخلاف صافي استثمار الشركة الأم في ذلك النشاط (العمليات الأجنبية التابعة)⁽¹⁾.

أما الكيان أو الفرع الأجنبي فيقوم بتجميع النقدية وغيرها من البنود ذات الطبيعة النقدية، ويتحمل المصاريف اللازمة لتوليد إيرادات الفرع، كما يقوم بتدبير القروض، وتتم كافة العمليات في الفروع والكيانات الأجنبية بعملة الدولة الأجنبية التي يقع فيها الفرع الأجنبي، وعليه فإن التغيرات في سعر الصرف لن يكون له تأثير يذكر على البنود ذات الطبيعة النقدية وغير النقدية التي يحتفظ بها الفرع الأجنبي ذاته⁽²⁾. وبصفة عامة ممكن اعتبار الأجنبية بمثابة فرع أو كيان أجنبي إذ توفرت المؤشرات التالية⁽³⁾:

1. استقلالية نشاط العمليات الأجنبية بالفرع عن أنشطة الشركة الأم.
2. انخفاض نسبة عمليات الفرع مع الشركة الأم.
3. تمويل نشاط العمليات الأجنبية بصورة أساسية من خلال التشغيل الذاتي للفرع أو من خلال القروض التي يتحصل عليها الفرع مباشرة من الدولة الأجنبية التي يعمل بها.
4. سداد أو تسوية عناصر التكاليف الرئيسية وإجراء المبيعات بصورة أساسية بالعملة الأجنبية للدولة التي يعمل بها الفرع.
5. استقلال التدفقات النقدية للشركة الأم عن تلك المتعلقة بعمليات الفرع الأجنبي وعدم تأثرها بها.

ثالثا : ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية : باعتبار العمليات الأجنبية التابعة معاملات بالعملات الأجنبية فإنه يتم التعامل معها وفقا للضوابط التي تم ذكرها من قبل إضافة إلى القواعد التالي عند الترجمة⁽⁴⁾.

1. ترجمة البنود النقدية التي تم إثباتها بالعملة الأجنبية بسعر الإقفال.
2. ترجمة البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية التي تم إثباتها بالتكلفة التاريخية بسعر الصرف الجاري في تاريخ المعاملة.
3. ترجمة البنود غير النقدية التي تم إثباتها بالقيمة العادلة (كالعقارات والآلات والمعدات المعاد تقييمها بالقيمة العادلة) بسعر الصرف الذي كان سائدا في تاريخ إعادة التقييم بالقيمة العادلة.
4. ترجمة كافة بنود الدخل والمصاريف بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة، ويمكن استخدام متوسط سعر الصرف خلال الشهر في ترجمتها إلا إذا كانت التقلبات في أسعار الصرف كبيرة فإنه لا يمكن اللجوء إلى المتوسطات.
5. ترجمة الأصول الثابتة وإهلاكاتها بسعر الصرف السائد وقت اقتناء الأصل أو في تاريخ إعادة تقييمه العادلة.
6. ترجمة المخزون بسعر الصرف السائد في تاريخ شراء المخزون، وإن تم تعديل قيمة المخزون بحيث يقوم بأدنى قيمة ممكن تحقيقها أو القيمة الممكن استردادها عندها يتم

(1) ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 183.

(2) يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص 329.

(3) ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 184.

(4) عبد الوهاب نصر علي، احمد محمد كامل سالم، مرجع سبق ذكره، ص 512.

ترجمته بسعر الصرف السائد في تاريخ إعادة التقييم عادة ما يكون سعر الإقفال لأداء عملية إعادة تقييم المخزون غالباً ما تتم في نهاية الدورة المالية أي في تاريخ الميزانية. 7. بالنسبة لفروق أسعار الصرف الناتجة عن ترجمة البنود النقدية يجب أن يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عن الفترة التي نشأت فيها هذه الفروق. رابعا : ترجمة القوائم المالية للكيانات أو الفروع الأجنبية :

تخضع عملية ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي من عملته الوظيفية إلى عملة التقرير للشركة المصدرة للقوائم المالية المجمع (الشركة القابضة) إلى عدة اعتبارات وضوابط محاسبية يمكن تلخيصها فيما يلي (1):

1. تترجم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية وغير النقدية بسعر الإقفال.
 2. تترجم بنود الإيرادات والمصروفات بأسعار الصرف في تاريخ حدوث المعاملات إلا إذا كان التسجيل لدى الكيان الأجنبي يتم بعملة تعاني من تضخم مرتفع في هذه الحالة تترجم الإيرادات والمصروفات بسعر الإقفال.
 3. تعالج فروقات أسعار الصرف ضمن حقوق الملكية وذلك حتى تاريخ التصرف فيها. وتنتج فروق أسعار الصرف في حالة ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية عن (2):
- 1- ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات بأسعار الإقفال بينما يتم إثباتها بسعر الصرف الساري في تاريخ حدوث المعاملة.
 - 2- ترجمة صافي الاستثمار في أول الفترة بسعر صرف مخالف لما سبق استخدامه في أعداد القوائم المالية.
 - 3- التغييرات الأخرى في حقوق ملكية الكيان الأجنبي، هذه التغييرات في مجملها لا تؤثر بصورة كبيرة على التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل الحالية والمستقبلية لكل من الشركة الأم والكيان الأجنبي، ومن ثم فإن هذه الفروق لا تعالج بقائمة الدخل كإيراد أو مصروف.

- 4- وتعالج شهرة المحل الناشئة عن تملك كيان أجنبي بإحدى الطريقتين التاليتين (3):
أ. اعتبار الشهرة أصل (أو التزام) للكيان الأجنبي وتترجم سعر الإقفال.
ب. اعتبار الشهرة أصل (أو التزام) للشركة الأم قد تم التعبير عنها بعملة التقرير أو باستخدام سعر الصرف التاريخي على أساس أنها بنود غير نقدية.

خامسا : دمج القوائم المالية للفرع الأجنبي في القوائم المالية للشركة معدة التقارير:
يتم إدماج القوائم المالية للفرع الأجنبي مع قوائم الشركة معدة التقارير كما لو كانت تجميعاً للقوائم المالية لشركات المجموعة بحيث يتم استبعاد أرصدة شركات والمعاملات فيما بينها دون إجراء المقاصة بين فروق أسعار الصرف المتعلقة بالبنود ذات الطبيعة النقدية (4).

1. ويتم معالجة الفروق المتركمة في أسعار الصرف حالة التصرف في الفرع الأجنبي على أساس أنها تمثل إيراد أو مصروف خاص بالفترة المحاسبية التي تتحقق فيها تلك الفروق، وتقييم البنود ذات الطبيعة النقدية (كالملاء، أوراق القبض، الموردين، أوراق الدفع، المصروفات المقدمة والمستحقة، قروض قصيرة وطويلة الأجل) بعملة التقرير وفقا

(1) سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 149.

(2) ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 185.

(3) يوسف محمود جريوع، سالم عيد حلس، مرجع سبق ذكره، ص 332.

(4) سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، 150

لسعر الأفعال وتقييم البنود ذات الطبيعة غير النقدية (كالاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل، الأصول الثابتة، المخزون ...) على النحو التالي⁽¹⁾:

أ. إذا كانت مدرجة بقيمتها العادلة يتم تقييمها بسعر الصرف في تاريخ تحديد القيمة العادلة.

ب. إذا كانت مدرجة بالتكلفة يتم تقييمها بسعر الصرف التاريخي في تاريخ الاقتناء.

2. في حالة قيام الكيان الأجنبي بإعداد القوائم المالية الخاصة به في تاريخ يختلف عن تاريخ إعداد القوائم المالية للشركة الأم، يقوم الكيان الأجنبي بإعداد قوائم مالية مخصصة لغرض التجميع وفقا لتاريخ القوائم المالية لشركة الأم، فإذا تعذر ذلك فإنه يمكن استخدام قوائم مالية ذات تاريخ مختلف في حدود ثلاثة أشهر، (وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (27): القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة) مع إجراء ترجمة التسويات اللازمة في حالة حدوث تغيرات كبيرة في أسعار الصرف حتى تاريخ إعداد ميزانية الشركة الأم⁽²⁾.

المطلب الرابع : الإفصاح المحاسبي للعمليات الأجنبية

ألزم المعيار المحاسبي الدولي (21) الشركات التي تتعامل بالعملات الأجنبية بالإفصاح عن العناصر التالية :

1. فروقات أسعار الصرف التي تم الاعتراف بها في بيان الدخل، باستثناء الفروقات الناشئة عن الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو خسائر وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (39)⁽³⁾.
2. فروقات أسعار الصرف المدرجة ضمن حقوق الملكية مع بيان رصيد أول المدة وآخر المدة والحركة خلال العام⁽⁴⁾.
3. فروق أسعار الصرف المضافة على القيمة الدفترية للأصل طبقا للمعالجة المحاسبية البديلة في هذا المعيار.
4. في حالة اختلاف عملة القيد عن عملة البلد الذي تتواجد فيه الشركة الأم يجب الإفصاح عن سبب استعمال عملة عرض مختلفة.
5. في تغيير تصنيف العملية الأجنبية يجب الإفصاح عن الأمور التالي⁽⁵⁾:
 - أ. طبيعة التغيير في التصنيف.
 - ب. سبب التغيير.
 - ج. أثر التغيير في التصنيف حقوق الملكية.
 - د. الأثر على صافي ربح أو خسارة كل فترة مالية سابقة تم عرضها كما لو أن التغيير في التصنيف قد حدث في بداية الفترة المعروضة.
6. الطريقة المختارة لترجمة شهرة المحل الناشئة عن تملك كيان أجنبي.
7. أثر التغييرات الكبيرة في أسعار الصرف، واللاحقة لتاريخ القوائم المالية، على البنود ذات الطبيعة النقدية لعملة أجنبية أو على القوائم المالية لعملية أجنبية.
8. سياسة الشركة في إدارة مخاطر العملة الأجنبية.

(1) ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 186.

(2) يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص 332

(3) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 384.

(4) حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 266.

(5) سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 151.

9. في حالة تطبيق المعيار لأول مرة يجب الإفصاح بصورة مستقلة عن الرصيد المتجمع في أول الفترة لفروق أسعار الصرف المؤجلة والمدرجة في حقوق الملكية⁽¹⁾.

¹ (يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص 333.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر القوائم المالية العنصر الأساسي في التقارير التي تعدها وتنشرها المؤسسات الاقتصادية تبين فيها وضعية المؤسسة ومركزها المالي خلال دورة مالية التي عادة ما تكون سنة.

وكثيرا من الأطراف الخارجية المهتمة بنشاط هذه المؤسسات تتخذ قراراتها بناءا على المعلومات الواردة فيها خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والإقراض والاقتراض، لذلك تطلب الأمر إعداد قوائم مالية موحدة المفاهيم معدة وفقا لمعايير محاسبية متفق عليها دوليا لتفادي الاختلافات تهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى المعالجة المثلى لمختلف القضايا المحاسبية التي تلقى جدالا كبيرا لدى المتخصصين في الفكر المحاسبي والتي يعد سعر الصرف واحدا منها حيث خصص له معيار محاسبي دولي كامل يعالج هذا الموضوع من مختلف جوانبه، وكذا مواضيع أخرى لها علاقة بسعر الصرف.

مقدمة الفصل الثالث :

تطرقنا في الفصل السابق إلى ماهية القوائم المالية التي وجدنا أنها أهم جزء في التقارير المالية لذلك وجب توحيدها من خلال توحيد الأنظمة المحاسبية المعدة وفقها وهو ما سعت إليه المحاسبة الدولية، كما عرفنا أن هذه القوائم محل تأثير تغيرات سعر الصرف وتطرقنا إلى آلية معالجة هذه الآثار من خلال المعيار المحاسبي الدولي (21).
وعليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة تطبيقية للقواعد المندرجة في هذا المعيار على مؤسسة الدرجات والدرجات النارية (CYCMA). وهي مؤسسة عمومية لديها تعاملات بالعملات الأجنبية من خلال عملياتها التجارية الخارجية المتمثلة في استيراد مواد أولية وذلك لترسيخ المفاهيم والأفكار السابقة الذكر سواء فيما يتعلق بالتعاملات بالعملات الأجنبية أو ما يتعلق بعملية الترجمة لإعداد القوائم المالية الموحدة.

**المبحث الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المركب :**

تأسست الشركة الوطنية لصناعات الميكانيكية SANACOME بموجب المرسوم رقم 67-70 في أوت 1967، الذي أبرم مع المؤسسة الألمانية DIAG وقد سجلت وفقا للخطة الرباعية 107/69 الصادر في 1969/12/31 والتي حملت قانون المالية 1970. بدأ تشغيل المركب عام 1974 برأس مال إجمالي يقدر بـ 8.900.000 دج عن طريق الإنتاج اليدوي ومن سنة 1978 تم تسليم المركب إلى السلطات الجزائرية بخروج المؤسسة الألمانية مسجلة أخرى حضور تقني أجنبي في جوان 1982 التي أجريت على جميع المؤسسات الجزائرية.

انشقت SANACOME أحد عشرة (11) مؤسسة تختص كل واحدة منها في إنتاج منتج خاص ومن هذه (11) مؤسسة نجد الوحدة التجارية للدرجات والدرجات النارية وتطبيقاتها ENCYCMA المندمجة أو التابعة لمؤسسة إنتاج السيارات أو وسائل النقل الخاصة ENPVP ليظهر على الساحة الاقتصادية مركب الدرجات والدرجات النارية وتطبيقاتها الكائن بقالمة وأربع وحدات للتوزيع : الجزائر، وهران، قسنطينة، ورقلة مزودة بـ 6 نقاط للبيع و 800 وكالة معتمدة.

تدير قرارات المؤسسة مديرية عامة حدد مقرها بقالمة حيث أدخلت تعديلات على المنتجات وذلك بالتوزيع مثل الدرجات النارية من نوع 602 ودرجات 20 و POVCE16 وهذا انطلاقا من مختلف الدراسات والأبحاث التي قام بها مهندسو وتقنيو المركب ما زاد عن نشاطها وأصبحت تقوم بالعمليات التالية :

إنتاج الدرجات وتطوير وتصدير واستيراد والبيع وما بعد البيع لمختلف السلع والخدمات، المؤسسة العمومية الاقتصادية للدرجات النارية وتطبيقاتها باختصار CYCMA، ناتجة عن إعادة هيكلة شركة SANACOME (الشركة الوطنية لصناعة الآلات الميكانيكية) أنشأت في 08 أفريل 1990 كشركة أسهم برأس مال قدره: 280.950.000 دج.

تتكون الطاقة الصناعية والتجارية للمؤسسة CYCMA من :
مركب صناعي كائن بقالمة، شيد سنة 1970 على أرضية مساحتها 135.000م² (منها 28.000 مغطاة).

قدرة الإنتاج النظرية لزمرة واحدة :

- 30.000 دراجة نارية.
- 34.000 دراجة.
- 5.000 محرك ساكن.
- 15% غيار مناسبة.

نظام توزيع متزن يتكون من أربع وحدات تجارية، 2 نقطتي بيع وشبكة ثانوية بأزيد من 300 عنوان معتمد.

بعد أن عرفت أوجها سنة 1987 ببيع 50.000 دراجة نارية و 46.000 دراجة كانت مؤسسة CYCMA بعد ذلك من الآثار المترامنة للانكماش الاقتصادي وتطور منافسة قوية، إذ باعت :

● سنة 1996

○ 3.413 دراجة نارية و 9.453 دراجة

-
- في سنة على التوالي 1998
 - 6.904 و 16.093
 - للخروج من التوقع الذي لازمته بذلك CYCMA جهودا ضخمة متعددة الأشكال:
 - وضعها بالسوق لمنتجات جيدة
 - ديناميكية في المبيعات
 - تحكم متزايد في المصاريف لاسيما التعداد وكلفة الأجور.

أولا : شرح الهيكل التنظيمي للمركب : يتألف المركب من عدة مصالح أهمها : مديرية المركب ومصلة الأمن، ومديرية الإدارة العامة، نيابة المديرية التقنية، نيابة المديرية المالية، نيابة مديرية الإنتاج، نيابة مديرية الصيانة، وتتضمن كل مصلحة عدة فروع تابعة لها وستنطبق لدراسة كل مصلحة على حدى.

1. مديرية المركب : وتتمثل أساسا في مدير المركب باعتباره المشرف العام عليه، حيث يعمل على تنسيق بين مديريات المركب، فهو يشرف بنفسه على سيرة العملية الإنتاجية ومتابعتها بدقة، كما يسهر على تطبيق قرارات المديرية العامة وهو يشرف مباشرة على مصلحة الأمن.

2. مصلحة الأمن : تسهر هذه المصلحة على مراقبة العمليات التي تضر بمصالح المؤسسة سواء من الدخل من طرف العمال كالسرقة أو الفساد أو من الخارج وهذا من أجل الحفاظ على أمن وسلامة المؤسسة، لتسهيل القيام بنشاطها على أحسن وجه.

3. نيابة مديرية الإدارة العامة : تشرف هذه النيابة على عدة مصالح وهي : مصلحة المستخدمين والأجور، مصلحة وسائل العامة، مصلحة التكوين الإحصاءات والإجراءات القانونية، مصلحة الشؤون الاجتماعية.

أ. مصلحة المستخدمين والأجور : والتي تقوم بتعيين وتكوين الموظفين حيث كل عامل له ملف خاص من أجل تحديد أجورهم وهذا بواسطة بطاقات الحضور.
ب. مصلحة الوسائل العامة : وهي تضم الوسائل الخاصة بالعمل مثل : وسائل النقل، ملابس العمل، مواد وأدوات التنظيف والآلات الكاتبة والمكاتب.
ج. مصلحة التكوين والإحصاءات القانونية : وتتمثل مهمتها في إرسال بعثات تكوينية للعمال سواء داخل الوطن أو خارجه.

د. مصلحة الشؤون الاجتماعية : تتكلف بفتح ملفات للعمال خاصة بحوادث العمل، العطل المرضية، المنح العائلية، كما تشرف على قسم العيادة الطبية مهمتها السهر على صحة العمال.

4. نيابة المديرية المالية : وتقوم هذه النيابة بتحضير الميزانية للمركب وجميع التقديرات المالية بالنسبة لكل مشروع، وهي تشرف بدورها على مصالح : مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة المحاسبة التحليلية، مصلحة البرمجة والمراقبة التطبيقية، مصلحة التنظيم والإعلام الآلي.

أ. مصلحة المحاسبة العامة : ومهمتها التسجيل اليومي للمشتريات والمبيعات وهي ملزمة بتقديم تقييم سنوي لكل دورة.
ب. مصلحة المحاسبة التحليلية : تقوم هذه الأخيرة بتقييم المشتريات كما تسند لها مهمة تحليل وتوزيع التكاليف المتعلقة بالمنتوج وهذا من أجل تحديد سعر التكلفة للوحدة الواحدة، كما تقوم بتقييم كل المعلومات للمحاسبة العامة لإتمام العملية.
ج. الخزينة : توجد بها جميع الأموال الخاصة بالمركب.
د. مصلحة المراقبة والمراقبة التطبيقية : تقوم بمتابعة البرنامج المسطر ومراقبة تطبيقه، وذلك بتقديم تقرير كل يوم فيه تقييم عمل كل ورشة إنتاج.
هـ. مصلحة التنظيم والإعلام الآلي : وتقوم بتقديم المعلومات اللازمة لمختلف المصالح في أقرب وقت ممكن وبدقة، وتوفير بعض الوثائق الخاصة بالعمل.

5. نيابة المديرية التقنية : تقوم بتطبيق البرنامج المسطر من طرف المديرية العامة، وهي تشرف على المصالح التالية : مكتب الدراسات، مكتب المنهجية، مكتب تسيير الإنتاج، مصلحة المراقبة، مصلحة الدراسات وانجاز وسائل الإنتاج.
- أ. مكتب الدراسات : وتتمثل مهمته الأساسية بدراسة المادة من حيث الشكل، فتقوم بوضع التصاميم والمخططات الخاصة بكل قطعة وهو يتكون من فرعين :
- فرع التكنولوجيا : مهمته تخطيط أو رسم وسائل وأدوات الإنتاج.
 - فرع التعديلات : ومهمته تعديل المخططات والرسومات عند عدم توافقها مع المكان الحقيقي في الآلة.
- ب. مكتب المنهجية : تقوم بمتابعة نشاط القطع وذلك لتوفير الظروف والوسائل الخاصة بنتائج القطع والتحضير مثلا : الآلة، العامل، الوقت المستغرق في الإنتاج، وتتكون من فرع الأدوات وفرع لدراسة إنتاج الأدوات.
- ج. مكتب تسيير الإنتاج : فهو المحرك الأساسي للمركب حيث يسعى إلى تحقيق البرنامج المسطر من طرف مكتب المنهجية.
- د. مصلحة المراقبة : تتم فيها مراقبة المواد الموجهة العملية الإنتاجية من حيث الكمية والنوعية، كذلك المواد أو القطع المنتجة داخل الورشات.
- هـ. مصلحة الدراسات لانجاز وسائل الإنتاج : تقوم بإنجاز الأدوات التي تستعمل داخل المحركات وتصلح عتاد المؤسسة وكذلك تصلح عتاد مؤسسات أخرى.
6. نيابة مديرية الإنتاج : هي النقطة الحساسة في المركب والعمل الرئيسي له لأنها تمثل الهدف الأول للمركب وهو الإنتاج تكمن مهمتها في تحويل المواد الأولية إلى منتوجات تامة الصنع تضم ست ورشات إنتاجية، كل ورشة تختص بإنتاج مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية هي كما يلي :

ثانيا : الورشات

جدول رقم -12- الورشات

العمال	عدد	عدد الآلات	رقم الورشة	
06	10	09	Fonderie	الورشة 1
-	-	04	Forge	510 السباكة
08	09	04	Traitement Thermique	523 الحدادة
				528 معالجة الحرارة
06	14	19	Estampage	ورشة 2
10	22	60	Soudure	525 السبك
03	05	17	Débitage	526 التلحيم
05	10	30	Machines Spésiale	533 التقطيع
				561 الآلات الخاصة
05	09	33	Frisage	الورشة 3
03	08	24	Alésage	542 التفريز
04	08	35	Perçage	544 التجويف
03	06	16	Rectification	547 الثقب
				548 التجليخ
09	21	54	Tours semi-autpmatique	الورشة 4
04	07	27	Tour automatique	534 الخراطة
03	03	05	Tour à Commande Numérique	541 الخراطة الآلية
				540 الخراطة المرقمة
05	03	-	Electrolyse	الورشة 5
04	06	18	Polissage	524 التحليل الكهربائي
01	01	13	Lavage	549 الصقل
06	08	-	Peinture	550 الغسل
				558 الدهن
09	05	-	Montage des Moteurs	الورشة 6
02	04	08	Après Montage des Moteurs	532 تركيب المحرك
09	12	02	Motage des Cyclomoteur	533 بعد تركيب المحرك
10	08	31	Montage Roues	534 تركيب دراجات نارية
07	08	03	Montage des Cycles	535 تركيب العجلات
02	04	-	Réparation	536 تركيب دراجات عادية
				538 التصليح

1. الورشة الأولى :

- السباكة Fonderie : تهدف إلى تصنيع قطع ميكانيكية ذات أشكال مختلفة تحت درجة حرارة 750° في داخل آلات القولبة والقطع المتحصل عليها تكون من مادة الألمنيوم مثل : غطاء المحرك.

- الحدادة : Forge : تهدف إلى صنع قطع عن طريق تغيير شكل المعدن بفعل الضغط فالوظيفة أساسية لها رسم أولي للقطعة حتى تصبح قادرة على التحمل قبل الاستعمال الخاصة بها تحت درجة حرارة 1200 درجة مئوية.

- المعالجة الحرارية : Traitement Thermique : هي عملية تغيير بنية القطع بواسطة التسخين على درجة حرارة تصل من : 850° - 900° وذلك بإضافة بعض المواد كالكاربون والأمونياك ثم تبرد القطع بالزيت والماء حتى تكسب صلابتها.

2. الورشة الثانية :

- السك : Estampage : هي عملية ميكانيكية تعمل على تشكيل قطع إلى أشكال مختلفة بواسطة طابع عن طريق الضغط حيث أن 70% من القطع تمر بهذه العملية.

- التلحيم : Soudure : هي عبارة عن تلصيق القطع ببعضها بواسطة الكهرباء أو النحاس أو التلحيم يدوي من أجل الحصول على الشكل المطلوب.

- التقطيع : Débitage : هي عملية قطع الأعمدة والصفائح الحديدية حسب متطلبات العملية وذلك بواسطة التقطيع.

- الآلات الخاصة : Machines spéciales : تستعمل لصنع قطع معينة.

3. الورشة الثالثة :

- التفريز : Fraisage : هي عبارة عن مجموعة عمليات مختلفة للحصول على قطع وتعديلها

- التجويف : وتتم هذه العملية بعد الحصول على القطع ثم العمل على تغيير المحيط الداخلي للقطعة وجعلها ملائمة للتركيب بواسطة آلات خاصة.

- الثقب : Perçage : يتم فيها الثقب حسب شكل القطعة التي ستوضع في قوالب خاصة بها.

- التجليخ : Rectification : عندما تخرج القطعة من الحدادة ترسل إلى ورشة التجليخ لإزالة الاعوجاج ثم تمر بعدها إلى الثقب ثم المعالجة الحرارية ونعود مرة أخرى إلى التجليخ حيث تدخل القطعة وتعدل في الآلة الخاصة بها لتأخذ الشكل النهائي.

4. الورشة الرابعة

- الخراطة نصف آلية : تعمل على تشكيل القطعة إلى أشكال دائرية أو أسطوانية أو نصف دائرية وسميت بهذا الاسم لأنها تتم بواسطة الآلة والعامل.

- الخراطة الآلية : وفيها يقوم العامل بتجهيز الآلة وهي تعمل لوحدها على تشكيل القطعة وسميت بهذا الاسم لأن عملية الصنع تتم فيها بواسطة الآلة فقط.

- الخراطة المرقمة : يستخدم فيها برنامج خاص للقطع التي ستوضع ضمن آلة خاصة تحتوي على حاسوب عن طريق برمجة الوقت اللازم لصنع القطع، عدد القطع ونوعها التي ستقوم بها الآلة وهذه الأخيرة تقوم بعدة عمليات مثل الصقل والتفريز...

5. الورشة الخامسة

- التحليل الكهربائي : نجد في هذه العملية مرحلتين

- مرحلة المعاملة بالنليبس الكرومي والأخرى هي المعاملة بالزنك.
- الصقل : هي عبارة عن عملية تنظيف القطع بمادة تسمى بورق الزجاج حيث يتم بعثها للتحليل الكهربائي لحمايتها من الصدأ.
- الغسل : يتم بها غسل القطع الصغيرة في قوالب لإزالة الزيوت.
- الدهن : تعلق مختلف القطع المراد دهنها في سلسلة أوتوماتيكية حيث تمر العملية بعدة مراحل التي تعتبر طبقة للحماية ثم التجفيف وبعدها دهن القطع.
6. الورشة السادسة

- تركيب المحرك : يتم فيه تركيب المحرك على مراحل متسلسلة وتكون منظمة
- بعد تركيب المحرك : خلال هذه المرحلة يتم تحضير كل ما له علاقة مع المحرك والأدوات التي يتألف منها مثل : Boite de vitesse
- تركيب الدرجات النارية : يتم في هذه الورشة تركيب الدرجات النارية والتي يتم إدخالها إلى المخزن لتكون ناتج تام الصنع وأنواع الدرجات النارية التي يتم تركيبها هي 603-606.

- تركيب العجلات : يتم في تركيب العجلات الخاصة بالدرجات عبر مراحل متسلسلة
- تركيب الدراجات العادية : في هذه الورشة يتم تركيب الدرجات "BMX" 20، 16، 26.

- التصليح : يتم في تجريب المحرك وحده وتجريبه في الدراجة التامة الصنع وفي حالة عطب ترسل للتصليح.
7. نيابة مديرية الصيانة : مهمتها تصليح الآلات الداخلية في عملية الإنتاج وتشرف على المصالح التالية : مصلحة الصيانة الكهربائية، مصلحة تصليح الآلات، مصلحة الوقاية، مصلحة المنهجية.

- أ. مصلحة الصيانة الكهربائية : مهمتها إصلاح العطب الكهربائي في الآلة إن وجدت

- ب. مصلحة تصليح الآلات (لصيانة ميكانيكية) : تقوم بإصلاح الآلات الميكانيكية
- ج. مصلحة الوقاية : تقوم بمعالجة الآلة معالجة مسبقة قبل تعطيها وهي تشرف على وسائل الحماية الأمن للعمال مثل : النظارات، القفازات.

- د. مصلحة المنهجية : تقوم بتعديل القطع والأدوات من حيث الطول والعرض حيث تصبح قابلة للاستعمال في العملية الإنتاجية.

- المطلب الثالث : مكانة الوحدة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية للبلاد : قامت الوحدة بفتح أبوابها لجميع المستثمرين المقيمين بالخارج أو في الجزائر وهذا لاشتراك في المجالات التالية :

- مجال التصنيع، مجال التجارة، من بين الدول التي تريد الاستثمار هي الصين حيث خلال هذه السنوات الأخيرة عرفت شركة CYCMA عدة مشاكل نتيجة للأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم.

- مما أثر على مردودها الإنتاجي فزادت ديونها، وأثر أيضا سلبا على محيط الشركة ومن بين البيانات مراجعة الشكل التنظيمي تسريح عدد كبير من العمال وتخفيض الإنتاج، نقص راتب وأجرة العمال والعاملات.

المبحث الثاني : تنظيم إدارة المشتريات بالمركب

يلبي مركب الدرجات والدرجات النارية بقائمة احتياجاته من مختلف المواد ومستلزمات العملية الإنتاجية، (سواء كانت مواد أولية أو قطع غيار الآلات الإنتاجية، أو قطع غيار الدرجات النارية ...) إما بالاعتماد على مصادر توريد محلية ويشرف على هذه العملية قسم الشراء الداخلي بالمركب، أو بالاعتماد على مصادر توريد خارجية والتي يشرف عليها قسم الشراء الخارجي، أي أن المركب يتبع المركزية في الشراء.

وعادة ما تقوم الإدارة العامة بالمركب بعقد اجتماع لوضع البرنامج السنوي للسنة المقبلة يحضر الاجتماع كل من : مدير الإنتاج، المدير المالي، مدير المبيعات ... تحت رئاسة المدير العام للمركب من أجل دراسة الوضع المالي للمركب ووضع البرنامج السنوي للإنتاج. يتم تعيين لجنة لجرد جميع موجودات المخازن، وترسل نتائج الجرد إلى مصلحة تسيير الإنتاج باعتبارها المكلفة بتسيير أربعة مخازن بالمركب، تتمثل في : مخزن المواد الأولية، مخزن المنتجات النصف مصنعة، مخزن المواد الكيميائية، مخزن المواد المشتراة. بعد ذلك تحدد كل مصلحة من مصالح المركب احتياجاتها السنوي وفقا لما هو مبرمج، وفي حالة نفاذ المخزون قبل نهاية السنة فإن إدارة المشتريات تتكفل بتلبية الطلبات الاستثنائية سواء محليا أو خارجيا.

المطلب الأول : قسم الشراء الداخلي

وهو القسم المكلف بتلبية الطلبات الواردة من مختلف مصالح المركب وذلك من مصادر التوريد الموجودة داخل الوطن بالكمية والجودة المطلوبة، وفي الوقت المناسب ومن مصدر التوريد الملائم وبأقل الأسعار.

ومن بين الموردين الذين يتعامل معهم المركب :

- كموش : عبد الباردة- عنابة- يورد للمركب الصفائح والأشرطة الحديدية.
 - الشركة الوطنية : نفضال-قالمة- تورد للمركب الزيوت والشحوم والمحروقات.
 - الشركة الوطنية POVAL-المدية- تقوم بتوريد قطع غيار مصنوعة من الصلب.
- كما يقوم المركب بتوريد الأعمدة الحديدية من عدة موردين من الشرق والوسط مثل : PUMA-الجزائر، Général-قسنطينة.

وعادة ما تتم إجراءات الشراء المحلي على النحو التالي :

أولا : تحديد الاحتياجات وإصدار طلب الشراء : يتم التأكد من احتياجات مختلف مصالح المركب وبالأخص الورشات الإنتاجية وذلك بالتنسيق بين قسم الشراء الداخلي وإدارة مراقبة المخزون التي تقدم تفصيلا كاملا عن الصادر والوارد من كل صنف بالمخازن والرصيد المتبقي وعند وصل المخزن إلى نقطة إعادة الطلب تقوم الجهات الطالبة بترجمة احتياجاتها في وثيقة خاصة تعرف بطلب الشراء Avis d'approvisionnement وتعتمد من قبل المسؤول عن تلك الجهة.

ثانيا : اختيار الموردين : في حالة قصر المسافة بين المركب والموردين فإن قسم الشراء الداخلي لا يقوم بإرسال طلبات الشراء، وإنما يكتفي بالذهاب إلى المورد للتفاوض معه على الأسعار ومعاينة المواد المطلوبة والاتفاق فيما بعد على مختلف الشروط (التسليم والدفع).

أما في حالة بعد المسافة بين الموردين والمركب فإن قسم الشراء الداخلي يقوم بإرسال طلب الأسعار عن طريق الفاكس لمجموعة من الموردين الذين تتوفر لديهم المواد المطلوبة، ويقوم الموردين بالرد على الطلب بتقديم الأسعار الوحدوية والإجمالية للمواد المطلوبة وطريقة الدفع والتسليم، حيث تتم المقارنة بين مختلف ردود الموردين ويقع الاختيار على المورد الذي يقدم أقل الأسعار.

ثالثا : إصدار أمر التوريد : بعد أن يتم اختيار المورد الذي سيتم التعامل معه، يقوم قسم الشراء الداخلي لإصدار أمر الشراء Bon de commande الذي يتم التوقيع عليه من طرف رئيس قسم الشراء الداخلي إضافة إلى مدير الشراء ومدير المركب ويكون وفقا لعدة نسخ يتم إرسالها إلى المصالح المعنية.

رابعا : استلام المواد وفحصها : بعد تحديد تاريخ تسليم المشتريات من طرف المورد، يتم إرسال شاحنات خاصة من أجل نقل السلع، ويشرف على عملية الاستلام رئيس قسم الشراء الداخلي الذي يقدم أمر الشراء إضافة إلى ثمن المشتريات للمورد، وبالمقابل يسلم المورد له فاتورة الشراء مع المشتريات ويتم بذلك نقل المشتريات إلى المركب.

عند وصول المشتريات إلى المركب ترسل مباشرة إلى مصلحة الاستقبال حيث تقوم لجنة مختصة بفحص ومعاينة للمواد المستلمة لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات فإذا كانت المواد مستلمة سليمة تحرير وثيقة الاستلام Bon de réception ويتم إرسال المواد إلى المخازن الخاصة بها مرفوقة بنسخة وثيقة الاستلام.

المطلب الثاني : قسم الشراء الخارجي

يختص قسم الشراء الخارجي بتلبية احتياجات المركب التي لا يمكن الحصول عليها محليا وبالتالي تلجأ إلى مصادر خارجية نذكر منها:

Meteor pistons – Italia	→	Pistion
Karcoma - Allemagne	→	Decompresseur
Domino – Italia	→	Porgnées desgaz
Ramzey – Turquie	→	Moteur complet

في الغالب يتعامل المركب بموجب الاعتماد المستندي وبالتالي تكون إجراءات تنفيذ وإتمام عملية الاستيراد من الخارج على النحو التالي :

أولا : يقوم قسم الشراء الخارجي بالاتصال بالمورد لتحديد نوعية المواد المطلوب شراؤها من حيث المواصفات والكمية طالبة الأسعار ومن ثم الاتفاق معه على كافة التفاصيل من حيث طريقة الشحن والدفع وغير ذلك من التفاصيل، ونفس الوقت يقوم بالاتصال بالبنك الذي يتعامل معه بعد الحصول على ترخيص الاستيراد ويتفق معه على فتح اعتماد مستندي بالقيمة لحساب المورد الأجنبي (المستفيد) وتقديم كافة التفاصيل الخاصة بالصفقة.

ثانيا : يقوم البنك فاتح الاعتماد بالاتصال بالبنك الأجنبي ويسمى بالبنك المبلغ ليقوم نيابة عن البنك المحلي بتصفية الاعتماد لصالح المستفيد (المورد الأجنبي) بعد تقديمه كافة المستندات التي تثبت ملكية البضاعة وشحنها حسب المواصفات وشروط الاعتماد المستندي.

ثالثا: بعد أن يتم شحن البضاعة تقدم المستندات الدالة على ملكيتها (بوليصة الشحن، بوليصة التأمين، الفاتورة، شهادة المطابقة ...) إلى البنك المبلغ الذي يرسلها بدوره إلى البنك المحلي ثم تسدد القيمة إلى المورد حسب شروط الاتفاق.

رابعا: يقوم قسم الشراء الخارجي بالمركب بتقديم المستندات اللازمة للتخليص على البضاعة الواردة بالجمرك، حيث تقوم الإدارة المالية بمراجعة قيمة الرسوم الجمركية المطلوبة عن الشحنة الواردة ثم تقوم بعدها بتحرير الشيكات اللازمة.

خامسا: عند وصول الشحنة إلى المركب تقوم البوابة بإثبات بيانات الشحنة الكاملة بدفتر البضائع الواردة ويتم استلام محتوياتها مبدئيا بمخزن خاص بها بحضور لجنة الاستلام، ويقوم قسم المراجعة بالمركب بالتأكد من أن أمر التوريد قد تم تنفيذه بالكامل وذلك من واقع محضر الاستلام المبدئي والنهائي.

في حالة ما إذا كانت الشحنات الواردة غير مطابقة للموصفات المحددة في الوثائق الرسمية يتم الاتصال بالمورد من أجل التعويض.

المطلب الثالث : حالة تطبيقية

قامت المؤسسة (قسم الشراء الخارجي) في 28 فيفري 2012 بتقديم طلب شراء إلى عدة موردين أجانب الذين لهم علاقة بنوع المواد المراد شرائها وذلك لدراسة مختلف العروض المقدمة.

وبعد دراسة هذه العروض والمفاضلة بينهما (كما هو موضح في جدول مقارنة الأسعار)⁽¹⁾ ثم اختيار عرض المورد التركي : Ramzy/Turquie، ويتعلق الأمر باستيراد :

- 400 Moteur 50 cc
- 400 Carburateur delr 15.15
- 400 Pot d'échappement

وبعد إبلاغ المؤسسة هذا المورد أنه تم اختيار لتموين المؤسسة قام بإرسال الفاتورة النموذجية (La facture proformat) ليوضح السعر الوحدوي لكل نوع كما مبين في الجدول التالي⁽²⁾ :

⁽¹⁾ أنظر الملحق رقم (1)

⁽²⁾ أنظر الملحق رقم (2)

جدول رقم -13- جدول الأسعار

الكمية	النوع	السعر الوحدوي بالدولار USD	السعر الإجمالي بالدولار USD
400	400 Moteur 50 cc	167	66800
400	400 Carburateur delr 15.15	17	6800
400	400 Pot d'échappement	7.25	2900
			76500 USD

المصدر : الوثائق الرسمية للمؤسسة

وهذا على أساس سعر الصرف السائد في تلك الفترة (2012/04/25) والمقدرة بـ :

.DA75=USD1

وعلى هذا الأساس تكون قيمة المشتريات بالعملة المحلية (الدينار الجزائري) في نفس

الفترة تقدر بـ :

$$DA7537500 = 75 \times USD 76500$$

وعند السداد الفعلي لفاتورة المشتريات في 26 جويلية 2012 انخفضت سعر الصرف

وقتها إلى : 74.9275 دينار للدولار الواحد (DA74.9275 = USD1)

وعليه أصبحت قيمة المشتريات بالدينار تساوي : DA5731950 وأصبح فارق سعر

الصرف بقدر بـ DA5540 وهو يعتبر كربح بالنسبة للمؤسسة، وعليه يكون تسجيل عملية

الشراء كما يلي :

أولا : حسب مدخل العملية الواحدة

1. تسجيل عملية الشراء

2012/04/25			
381	ح/ المشتريات المحروبه من المواد الأولية واللوازم	5737500	5737500
401	ح/ مورد والمخزونات والخدمات تسجيل عملية الشراء		

2. تسجيل عملية معالجة فروقات الصرف

2012/07/26			
401	ح/ مورد والمحروبه والخدمات	5540	5540
381	ح/ المشتريات المخزنة من المواد الأولية واللوازم معالجة فرق الصرف		

3. تسجيل عملية السداد الفعلي

5731950	5731950	2012/07/26 ح/ مورد والمحروقات والخدمات ح/ البنك تسجيل عملية السداد الفعلي للمورد بالبنك	401 512
---------	---------	--	------------

4. تسجيل عملية دخول المشتريات إلى المخازن

5731950	5731950	2012/07/26 ح/ المواد الأولية ح/ مشتريات مخزنة من المواد الأولية واللوازم دخول المشتريات إلى المخازن	31 381
---------	---------	---	-----------

في هذه الحالة لا تظهر فروقات أسعار الصرف حيث تهمل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات ولا يتم ضمها بحسابات قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) لأن التعديلات تمت مباشرة على حساب المشتريات.
ثانياً : حسب مدخل المعاملة المزدوجة:

1. تسجيل عملية الشراء

5737500	5737500	2012/04/25 ح/ المشتريات والمحروقات من المواد الأولية واللوازم ح/ موردو المخزونات والخدمات تسجيل عملية الشراء	381 401
---------	---------	--	------------

2. تسجيل عملية السداد الفعلي

5731950 5540	5731950	2012/07/26 ح/ مورد والمحروقات والخدمات ح/ البنك ح/ أرباح الصرف تسجيل عملية التسديد الفعلي للمورد عن طريق البنك	401 512 766
-----------------	---------	--	-------------------

3. تسجيل عملية دخول المشتريات إلى المخازن

5731950	2012/07/26	ح/ المواد، مرعي، وسررم	31
5731950		ح/ مشتريات مخزنة من المواد الأولية واللوازم دخول المشتريات إلى المخازن	381

حسب هذا المدخل يظهر فرق الصرف في حساب مستقل وهو حساب أرباح الصرف (حساب خسائر الصرف في حالة الخسارة) يظهر هذا الحساب في قائمة الدخل ويضم إلى حساب النتيجة الصافية للسنة المالية ويرحل هذا الحساب بدوره إلى قائمة المركز المالية (الميزانية).

وعليه يظهر جالياً تأثير القوائم المالية بتغيرات سعر الصرف وهنا يمس هذا التغيير قائمة الدخل وقائمة المركز المالي إضافة إلى قائمة الأرباح والخسائر لسنة المالية. وتجدر الإشارة هنا أن مدى تأثير القوائم المالية بتغيرات سعر الصرف مربوط بحجم المعاملات التجارية والمالية المختلفة، وبمدة تأثير العملة المحلية بالعملة المستخدمة في هذه المعاملات.

المبحث الثالث : حالة ترجمة القوائم المالية

نسعى في هذا المبحث إلى توضيح الطريقة التي تتم بها ترجمة القوائم المالية من عملة إلى أخرى وبيان مدى تأثير هذه العملية على القوائم المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف.

المطلب الأول : عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة

تعتبر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل أكثر القوائم أهمية ومن بين القوائم المالية التي تعدها أي مؤسسة اقتصادية لأنهما كما سبق وأن وضحنا تكمن المستخدممين الخارجيين للقوائم المالية إضافة إلى الدخيلين من معرفة لمصاريف والإيرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة (التي عادة ما تكون سنة) إضافة إلى معرفة ما تملكه هذه المؤسسة وما عليها من ديون وفما يلي نعرف قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لمركب الدرجات والدرجات النارية لسنة 2012.

الجدول رقم -14- : قائمة المركز المالي للمركب سنة 2012 جانب الأصول

المبلغ الصافي	الأصول المالية
	الأصول المثبتة (غير الجارية)
648 941.50	تثبيات معنوية
	تثبيات مادية
8 016 054.10	أراضي
25 805 438.19	عمرات
3 261 375.73	تثبيات مادية أخرى
	تثبيات مالية
750.00	القروض والأصول المالية الأخرى
12 315 012.76	ضرائب مؤجلة على الأصول
50 047 572.28	مجموع الأصول غير جارية (أ)
	الأصول المتداولة
14 173 215.81	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
156 962 625.04	الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة
25 389 444.49	زبائن
	مدينون آخرون
6 328.17	الرسوم والضرائب
21 852 697.67	خزينة الأصول
218 384 311.18	مجموع الأصول الجارية (ب)
268 431 883.46	مجموع الأصول (أ+ب)

المصدر : الوثائق الرسمية للمؤسسة

الجدول رقم -15- : قائمة المركز المالي للمركب سنة 2012 جانب الخصوم

المبلغ الصافي	الخصوم
	صافي رأس المال
280 950 000.00	رأس المال الصادر
166 128 303.00	العلاوات والاحتياطات
-52 578 338.43	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)
-1 315 224 674.19	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى - ترحيل من جديد
-920 724 709.23	المجموع صافي رأس المال -1-
	الخصوم غير الجارية
984 697 193.32	القروض والديون المالية
96 820 090.56	المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات
1 054 517 283.88	المجموع الخصوم غير الجارية -2-
	الخصوم الجارية
96 578 961.98	الموردون والحسابات الملحقه
15 977 791.37	الضرائب
20 365 777.91	الديون الأخرى
1 716 777.55	خزينة الخصوم
134 639 308.81	المجموع الخصوم الجارية -3-
268 431 883.46	المجموع الكلي للخصوم (1+2+3)

المصدر : الوثائق الرسمية للمؤسسة

الجدول رقم 16- قائمة الدخل للمركب لسنة 2012 - حسب الطبيعة

82 788 015.56	المبيعات والمنتجات الملحقة
-2 493 138.17	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
80 294 877.39	1- إنتاج السنة المالية
-31 937 814.02	المشتريات المستهلكة
-15 576 541.35	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-47 514 355.37	2- استهلاكات السنة المالية
32 780 522.02	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-101 094 283.42	أعباء المستخدمين
-1 501 666.12	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
-69 815 427.52	4- إجمالي فائض الاستغلال
14 847 567.21	المنتجات العملياتية الأخرى
-3 000 023.92	الأعباء العملياتية الأخرى
-169 261 834.54	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
175 052 202.27	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
-52 177 516.50	5- النتيجة العملياتية
5 540.00	المنتجات المالية
-406 361.93	الأعباء المالية
-400 821.93	6- النتيجة المالية
-52 578 338.43	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
270 200 186.87	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-322 778 525.30	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-52 578 338.43	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-52 578 338.43	10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر : الوثائق الرسمية للمؤسسة

المطلب الثاني : مثال تطبيقي عن عملية ترجمة القوائم المالية

نفترض في هذا المثال أن المؤسسة محل الدراسة هي فرع أجنبي ينشط في الجزائر عملته الوظيفية هي الدينار الجزائري تابع لشركة قابضة أمريكية تستخدم عملة الدولار الأمريكي في إعداد تقاريرها المالية، وعليه يقوم هذا الفرع بترجمة قوائمه المالية من الدينار إلى الدولار بإتباع قواعد الترجمة الواردة في المعيار المحاسبي (21) الذي يقسم مختلف البنود إلى مجموعة من الأقسام بترجمتها وذلك كما يلي :

- الأصول والخصوم (الديون) تترجم بسعر صرف الأقفال.

- الإيرادات (النواتج) والمصادر تترجم سعر صرف تاريخ حدوث العملية أو بمتوسط سعر الصرف لفترة معينة (أسبوع، شهر ...)

أولا : حالة بنود الميزانية : في هذه الحالة لدينا ميزانية نهاية الدورة لسنة 2012 (2012/12/31) ولنفترض أن سعر الصرف في هذا التاريخ هو USD 1 = DA 76.2480 (سعر الإقفال).

1- نأخذ على سبيل المثال حساب الأراضي قيمته المحاسبية = DA 8016054.10 فتكون قيمة هذا الحساب بالعملة الموحدة للشركة القابضة (الدولار الأمريكي) هي كما يلي :

$$\text{أراضي} = \frac{8016054.10}{76.2480} = \text{USD } 105131.33$$

وعليه يظهر هذا الحساب بهذه القيمة (الدولار) في الميزانية الموحدة للشركة القابضة مضافا إليه قيم نفس هذا الحساب بالعملة الموحدة بالعملة الموحدة (الدولار) للفروع

والشركات التابعة الأخرى للحصول على القيمة النهائية لهذا الحساب في الميزانية الموحدة للشركة القابضة.

2- ولناخذ مثال عن حساب من مجموعة الديون (الخصوم) وليكن حساب من مجموعة الديون طويلة الأجل الذي لا تسدد فيه إلا الفوائد المرتبطة به أمام أصل الدين فيسدد منها سنتين والفترة وتكن مثلا : سبعة سنوات انقضت منها سنتين وبقيت خمسة، وأن سعر الصرف لهذه السنة هو $1 \text{ USD} = 76.2480 \text{ DA}$ أما سعر الصرف في السنة السابقة (2011) كان سعر الصرف (سعر الإقفال) :

$$1 \text{ USD} = 75.0131 \text{ DA}$$

● حساب القروض والديون المالية طويلة الأجل قيمة المحاسبية بالدينار

الجزائري هي : 984697193.32 DA

وعليه قيمة هذا الحساب بالعملة الموحدة (الدولار) للسنتين على التوالي :

$$\text{سنة 2012} : \frac{984697193.32}{76.2480} = 12914400.29 \text{ USD}$$

وبافتراض أن قيمة هذا الحساب هي نفسها في السنة الماضية (2011/12/31) يكون

$$\text{سنة 2011} : \frac{984697193.32}{75.0131} = 13127003.06 \text{ USD}$$

وعليه الفرق بين القيمتين هو :

$$12914400.29 - 13127003.06 = -212602.77 \text{ USD}$$

يوضع هذا الفرق السالب دائن في حساب فرق ترجمة العملات الأجنبية.

وبنفس الطريقة تتم ترجمة جميع بنود الميزانية كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 17- : ترجمة بنود الميزانية إلى الدولار الأمريكي -جانب الأصول-

المبلغ بالدولار	سعر الصرف	المبلغ بالدينار	الأصول المالية
8 510.93	76.2480	648 941.50	الأصول المثبتة (غير الجارية)
			تثبيتات معنوية
105 131.34	76.2480	8 016 054.10	تثبيتات مادية
338 440.85	76.2480	25 805 438.19	أراضي
42 773.26	76.2480	3 261 375.73	عمرات
			تثبيتات مادية أخرى
9.84	76.2480	750.00	تثبيتات مالية
161 512.60	76.2480	12 315 012.76	القروض والأصول المالية الأخرى
656 378.82	76.2480	50 047 572.28	ضرائب مؤجلة على الأصول
			مجموع الأصول غير جارية (أ)
185 883.12	76.2480	14 173 215.81	الأصول المتداولة
2 058 580.23	76.2480	156 962 625.04	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
332 985.06	76.2480	25 389 444.49	الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
			زبائن
82.99	76.2480	6 328.17	مدينون آخرون
286 600.27	76.2480	21 852 697.67	الرسوم والضرائب
2864 131.66	76.2480	218 384 311.18	خزينة الأصول
3 520 510.48	76.2480	268 431 883.46	مجموع الأصول الجارية (ب)
8 510.93	76.2480	648 941.50	مجموع الأصول (أ+ب)

المصدر : من إعداد الطالبة

الجدول رقم 18- : ترجمة بنود الميزانية إلى الدولار الأمريكي -جانب الخصوم-

المبلغ بالدولار	سعر الصرف	المبلغ بالدينار	الخصوم
			صافي رأس المالي
3 684 686.81	76.2480	280 950 000.00	رأس المال الصادر
2 178 788.99	76.2480	166 128 303.00	العلاوات والاحتياطات
689 570.07-	76.2480	-52 578 338.43	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)
17 249 300.63-	76.2480	-1 315 224 674.19	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى - ترحيل من جديد
12 075 394.89-	76.2480	-920 724 709.23	المجموع صافي رأس المال -1-
			الخصوم غير الجارية
12 914 400.29	76.2480	984 697 193.32	القروض والديون المالية
1 269 804.99	76.2480	96 820 090.56	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات
13 830 097.63	76.2480	1 054 517 283.88	المجموع الخصوم غير الجارية -2-
			الخصوم الجارية
1266 642.56	76.2480	96 578 961.98	الموردون والحسابات الملحقة
209 550.30	76.2480	15 977 791.37	الضرائب
267 099.18	76.2480	20 365 777.91	الديون الأخرى
22 515.71	76.2480	1 716 777.55	خزينة الخصوم
1,765 807.74	76.2480	134 639 308.81	المجموع الخصوم الجارية -3-
3 520 510.48	76.2480	268 431 883.46	المجموع الكلي للخصوم (1+2+3)

المصدر : من إعداد الطالبة

بعد ترجمة كل الحسابات يتم استخراج الفروق الموجودة كما تم توضيح ذلك سابقا والتي قد تكون قيم موجبة أو سالبة ليتم الحصول على رصيد حساب فرق ترجمة العملات الأجنبية من خلال الفرق بين الجانبين (الدائن والمدين) ويرحل هذا الحساب إلى الميزانية الموحدة لكل الفروع والشركات التابعة للشركة القابضة كبنود حقوق الملكية بعملة التقرير المتمثلة في الدولار الأمريكي.

ثانيا : حالة قائمة الدخل

بنفس الطريقة في قائمة المركز المالي سناخذ مثالين عن حسابين واحد من المصاريف والآخر من الإيرادات وذلك كما يلي :

1. حساب المبيعات والمنتجات الملحقة برصيد قيمته 82788015.56 DA، تفرض أنه تم تحصيل هذا المبلغ في تاريخ (2012/10/14) أين كان سعر الصرف في هذا التاريخ يقدر بـ

1 USD = 66.5320 DA وعليه يترجم هذا الحساب على أساس هذا السعر فتكون قيمته بالدولار كما يلي:

$$\text{المبيعات والمنتجات الملحقة} = \frac{82788015.56}{76.5320} = \text{USD } 1081743.78$$

ويظهر هذا الحساب في قائمة الدخل الموحدة بقيمته بالدولار مضافا لها كل قيم هذا الحساب المترجمة إلى الدولار لباقي الفروع والشركات التابعة للشركة القابضة.

2. حساب الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة برصيد قيمته :

12.1501666 DA قامت المؤسسة بتسديد هذا المبلغ بتاريخ 2012/11/03 أين كان سعر الصرف يقدر بـ :

$$1 \text{ USD} = 75.9998 \text{ DA}$$

وعليه يترجم هذا الحساب بهذا السعر فتكون قيمته بالدولار كما يلي :

$$\text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة} = \frac{1501666.12}{75.9998} = \text{USD } 19758.81$$

ويظهر هذا الحساب بقيمته المقيمة بالدولار مضافا له باقي قيم هذا الحساب المترجمة إلى الدولار لكل الفروع والشركات التابعة للشركة القابضة.

وبهذه الطريقة تتم ترجمة كل بنود الإيرادات والمصاروفات بحيث كل بند يترجم بسعر الصرف الجاري وقت إجراء العملية ويتم تجميع فروقات سعر الصرف في حساب أرباح أو خسائر الصرف الذي يظهر ضمن بنود قائمة الدخل ويضم إلى النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كان موجبا أو سالبا.

وعليه يمكن ملاحظة الآثار التي تحدثها تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية فبالنسبة للميزانية يتأثر حساب حقوق الملكية بالزيادة أو بالنقصان تبعا لرصيد فرق ترجمة العملات الأجنبية (إن كان موجب أو سالب) مما يؤثر ذلك على الأموال الخاصة للشركة القابضة خاصة إذا كانت العملة الوظيفية المستخدمة من قبل الفرع قد تأثرت بشكل كبير مقابل عملة التقرير المستخدمة من قبل الشركة القابضة، ويزداد هذا التأثير كلما كان حجم الفرع كبير ومهم بالنسبة للشركة القابضة ككل (نسبة رأس مال الفرع إلى رأس مال الشركة القابضة ككل).

أما بالنسبة إلى قائمة الدخل فيكون التأثير واضح على النتيجة النهائية للسنة المالية مباشرة إما بالزيادة أو بالنقصان من خلال حساب أرباح أو خسائر الصرف الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال التطبيق العملي للمعيار المحاسبي الدولي (21) على المؤسسة محل الدراسة توصلنا إلى النتائج التالي :

√ تأثير فروقات أسعار الصرف الناتجة عن المعاملات بالعملات الأجنبية على النتيجة الصافية للسنة المالية في قائمة الدخل أما بالزيادة أو بالنقصان، ويزداد حجم هذا التأثير يكبر حجم المعاملات الحسابية بالعملات الأجنبية، أو بحجم تأثير العملة المحلية تجاه العملة المستخدمة في هذه التعاملات.
بما أن النتيجة الصافية ترحل إلى قائمة المركز المالي فإنها تتأثر هي الأخرى بطريقة غير مباشرة بهذه الفروق.

√ تأثير فروقات سعر الصرف الناتجة عن عملية الترجمة على الأموال الخاصة للفرع والشركة الأم خاصة إذا تأثرت العملة الوظيفية المستخدمة من قبل الفرع بشمل كبير تجاه عمله التقرير المستخدمة من قبل الشركة الأم، ويزداد هذا التأثير كلما كان حجم الفرع ومهم بالنسبة للشركة الأم ككل.

الخاتمة

يعتبر سعر الصرف الذي يعرف على أنه سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى ذو أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية اليومية، مما يضيف بأنه لا يوجد مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات ما يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف فمع ازدياد حجم التبادل التجاري العالمي زادت معه الأموال التي تتم تبادلها أو تحويلها عبر استعمال أسعار الصرف تتميز بمرونة تامة فهي تتغير من يوم لآخر وعليه تتأثر عمليات التحويل التي تتم بين مختلف متعاملي العملات العالمية أو المتعاملين التجاريين في شكل عمليات تجارية خارجية (استيراد وتصدير) ومن خلال كل هذا وغيره كانت آثار هذه التغيرات بارزة على محاسبة المؤسسة فنجدها مثلا تسجل عملية تجارية أو مالية ما بالعملة الأجنبية بسعر صرف تاريخ إبرام الصفقة ولكن عند التسديد الفعلي يرتفع أو ينخفض هذا السعر ويحقق فرقا بين القيمتين تحقق المؤسسة من خلاله إما أرباح أو خسائر صرف تتناسب مع درجة التغير أو الانحراف في سعر الصرف وحجم الصفقة هذا من جهة المؤسسات التي لها تعاملات بالعملات الأجنبية مع الخارج، من جهة أخرى نجد أن المؤسسات متعددة الجنسيات لها فروع ووحدات تابعة في مختلف دول العالم ذات عملات مختلفة تقوم بتوحيد قوائمها المالية بالتالي ترجمة كل بنود وعناصر قوائم هذه الفروع لأعداد ما يسمى بالقوائم المالية الموحدة.

وبالرغم من وجود بدائل عديدة للمشاكل المحاسبية التي تم التطرق لها مسبقا فإن للمحاسبة الدولية لها رأي فيها من خلال معاييرها التي تسعى لإرساء مبادئ وقواعد تخص الممارسة المحاسبية التي تعمل على التزويد بالمعلومات الضرورية لمتخذي القرار ومستخدمي القوائم المالية حيث خصصت لها معيارا كاملا وهو المعيار المحاسبي الدولي IAS21 تحت عنوان آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، يعالج فروقات أسعار الصرف الناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية مع الخارج التي يتم اعتبارها إما دخلا أو مصروفا حسب الحالة وذلك بعدما يتم التقرير عن مختلف البنود المكونة للقوائم المالية كما يلي :

◀ بالنسبة لبنود النقدية في تاريخ إعداد الميزانية يتم الاعتراف بها باستخدام سعر الصرف الإقفال.
◀ بالنسبة للبنود غير النقدية والمسجلة بالتكلفة التاريخية تسجل باستخدام سعر صرف تاريخ المعاملة بالنسبة للبنود غير النقدية والمسجلة بالقيم العادلة تسجل باستخدام سعر الصرف السائد عند تاريخ تحديد تلك القيم.
أما فيما يخص ترجمة القوائم المالية فهناك قاعدتين أساسيتين تم اعتمادهما في هذا المعيار وذلك كما يلي:

◀ ترجم الأصول الالتزامات النقدية منها وغير النقدية بسعر صرف الإقفال (بالنسبة لقائمة المركز المالي).
◀ ترجمة بنود الدخل والمصروفات حسب أسعار الصرف بتاريخ العمليات (بالنسبة لقائمة الدخل).

وفي هذا البحث تم التطرق إلى حالتين تطبيقيتين رأينا في الحالة الأولى التي تخص التعاملات بالعملات الأجنبية من خلال قيام المؤسسة محل الدراسة (مركب الدرجات والدرجات النارية CYCMA) باستيراد مواد أولية من الخارج (تركيا) بعملة أجنبية (الدولار

الأمريكي) إذ تم التسجيل الأولي لعملية الشراء من الخارج باستخدام سعر صرف تاريخ التوطين المعتمد من البنك ولكن التسديد الفعلي لقيمة الصفقة كان في تاريخ لاحق وعليه نشأ فرق بين القيمتين يمثل فرقا فعليا يعالج ضمن بنود الدخل المصروف حسب الحالة باستعمال الحساب 766 – أرباح الصرف، والحساب 666 – خسائر الصرف.

لقد بدأت الجزائر بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع نظام المحاسبة المالية الذي وضع سنة 2006 وصادق عليه ليبدأ سريان عمله ابتداء من 1 جانفي 2010 الأمر الذي دفع بالمحاسبة الجزائرية لاندماج في النظام المحاسبي الدولي بشكل رسمي مع مراعاة خصوصيات ظروف اقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري.